المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٧ - كانون الثاني ١٩٩٩ - الثمن ٥٠٠ فلس
JANUARY 1999, Issue 17

شفاء الملك يبطل مصداقية الاعلام الغربي والاسرائيلي

البرامج الحوارية في التلفزيون: آراء من التلفزيون ومن خارجه

الاعلام لم يشترك في تهيئة مسرح العدوان على العراق

الصحافة الأردنية تحاول الاستقلال عن الموقف الرسمي الاردني والعراقي أيضاً

الأسئلة المفقودة في تعاطي الصحافة مع الجنس

تجربة التلفزيونات الخاصة في فلسطين

الاعلام الاقتصادي أكثر أهمية من الاقتصاد نفسه



كتاب العدد

عبدالله حسنات، د. فهد الفانك، فخري قعوار، فازي السعدي، داوود كتّاب، محمد ناجي عمايرة، محمود الريماوي، سميح المعايطة، جميل النمري، د. تيسير مشارقة، محمد عمر، محمد سلامة، أحمد أبو خليل، موسى برهومة، يحي شقير، ركاد الحديد، رسوم: خلدون غرايبة

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٦ - كانون الأول ١٩٩٨

الكتابة على الملابس: اعلام يمشي على ساقين

احمد ابو خليل

ربما ياتي زمان يعرّف فيه الانسان على انه «حيوان اعلامي» بعدما تم تعريفه في مواقع اخرى على انه حيوان مفكر وضاحك وناطق ومنتج .. الخ.

فالانسان في حالة بث دائمة للمعلومات .. ففي اي وضع انت، جالسا كنت او واقفا ، ماشيا او حتى نائما، فان هيئتك تنبىء وتخبر ببعض المعلومات، وكثيرا ما يقول لك صديق «لقد كانت هيئتك بالامس توحي بانك حزين ومهموم، فلم اشا ان استوقفك».

وكشأن المشتغلين حديثا بالاعلام، فقد استعان الانسان طيلة حياته «بالمحسنات» يضيفها الى هيئته لعلها تحسن الاداء الاعلامي لتلك الهيئة. وكالعادة فان هذا الاداء الاعلامي قد يخفي جانبا ويبرز اخرا ويحور ثالثا، بل انه كثيرا ما يقوم بالبروبوغاندا المناسبة.

لعل اكثر ادوات الاعلام التي ابتدعها الانسان في هذا المجال هي الملابس، وقد تعلم الانسان ان عليه ارتداء الملابس المناسبة في المواقع والظروف المختلفة بشكل «يوحي» وبالتالي «يُعْلِم» مشاهده انه اهل لهذا الموقع او الظرف.

قد يقال ان الملابس لم تنشأ اصلا الا لستر «العورة» لكن العورة بالمناسبة مفهوم نسبي في ثقافات البشر، فقد روى احد الانثروبولوجيين الذي عمل مع احدى القبائل التي اصطلح على تسميتها بالبدائية، انه صادف فتاة عارية تماما، ولم يكن في المشهد شيئا غريبا، لكنه عندما طلب منها ان تعطيه «القرطه» الذي تزين به اذنيها، خلعته وناولته اياه بسرعة وولت هاربة الى الغابة تحت تأثير حالة الخجل التي اصابتها بعد ان تعرت اذناها.

ان الملابس كانت وما زالت وسيلة لاعطاء معلومة اولية عن صاحبها، وهي تؤدي دورها ذاك بنجاح في العادة، فعندما تلتقي شخصا لاول مرة، فانك تبادر فورا لتشكيل تقييم اولي له لكي تستطيع مباشرة العلاقة معه، وتستند في ذلك الى عوامل عديدة اولها ملابسه لكنها تتضمن عمره وطوله ولون بشرته وطريقة مشيته وكلامه بعد ان يبدأ بالكلام ... وهكذا.

لكنك قد تجد نفسك احيانا وقد خدعت بوسيلة الاعلام تلك وقد تقول : «لقد غشني منظره» وقد يكون الحال معاكسا فتقول «ان تقييمي له لم يخب». واذكر في هذا الصدد انني تعرفت على احد محترفي النصب والاحتيال، وقد كان مظهره دائما بغاية الاناقة، ويحرص على اقتناء العديد من الاطقم الانيقة والثمينة، وبعد زمن معقول من التعارف بيننا طلب مني ذات يوم ان اقرضه مبلغا بسيطا من المال، فاستغربت حاجته للمال واشرت الى تلك الملابس الغالية الثمن، فقال لي موضحا تمسكه بها «انها عدة الشغل».

يروي عبد الرحمن منيف وفي عدة صفحات من كتابه الجميل «سيرة مدينة» عن عمان في الاربعينيات ذكريات عديدة عن الطربوش الذي لبسه بعض العثمانيين وقد استقدموه من الشام ونابلس، ويوضح منيف الدلالات الاعلامية «للطربوش وطريقة لبسه، فاذا كان مائلا للخلف فذلك دلالة رضى، اما اذا كان غارقا في الراس فذلك دلالة جدية وصرامة، اما خلع الطربوش فدلالة الزهق ونفاذ الصبر، ويكتب منيف بصورة عامة ان وضع الطربوش يشير الى المزاج النفسي او اهمية الطرف المقابل، وربما إلى نوعية القضايا التي يجري بحثها.

اما الدور المباشر للملابس كوسيلة اعلام فتتصل بالكتابة على الملابس، وفي هذا المجال قد يطول الكلام.

فالكتابة قد تكون ذات طابع رسمي كتلك التي قد تشاهد على ملابس الجنود او ذوي الوظائف المعينة، او على الازياء الخاصة ببعض المؤسسات كالفنادق والمطاعم وعادة ما تحمل الكتابة معلومات واضحة عن مهمة مرتديها وربما مرتبته.

وقد تكون الكتابة دعاية مباشرة، فبعض مصانع ومشاغل الملابس الشهيرة تضع اسمها وشعارها في مكان بارز جدا كالصدر او الظهر، لكي يكون ذلك اعلانا يتحرك مع مرتدي المنتج المعين. وقد تكون الكتابة شعارا او عبارة تتعلق بموضوع معين سياسي او فني او ثقافي .. الخ. فبعض الملابس الاميركية او تلك المنتجة من اجل الجمهور المولع بالنمط الاميركي قد تحمل عبارات تشير الى حب اميركا او الرغبة بالسفر اليها او قد تحمل اسم ولاية او شخصية او جهة اميركية.

لقد لعبت ملابس «البالة» في بلادنا دورا في تعميم وترويج الكتابة على الملابس، فملابسنا التقليدية او الرسمية، وان كانت تحمل دلالات «اعلامية» كما اشير سابقا، الا ان تلك الدلالات لم تكن عن طريق الكتابة، لكن البالة جعلت الامر مستساغا، بحيث اصبحنا نجد ملابس صناعة محلية او عربية عليها عبارات مشابهة تماما للعبارات الموجودة على الملابس الاجنبية، وقد تكون احيانا بلغات غير منتشرة كثيرا في بلادنا، خاصة وان الحرف اللاتيني هو الحرف المستخدم في الكتابة على الملابس، ويندر ان تجد ملابس مزخرفة او مزينة باحرف وكلمات عربية.

يبقى القول ان الاعلام والاعلان عن طريق الملابس مجاني، وقد يكون ذلك مفهوما ومبررا عندما يتعلق الامر باعلان الفرد واعلامه عن نفسه، فمن يريد ان يميل طربوشه فانه يفعل ذلك على نفقته الخاصة، لكن الاعلام عن طريق الكتابة التي تحمل افكارا ومعلومات تتعلق بآخرين فليس من المستبعد ان تكون يوما مدفوعة الاجر، واذا كنا اليوم نرى عبارة «اعلن هنا» التي تبتدىء بفعل امر» تواجهنا في كل مكان فهل سنجد ذات يوم صدور الناس وظهورهم وربما مؤخراتهم مزينة بعبارة «اعلن هنا».

الحقيقة والخيال في التغطية الاخبارية

الدكتور فهد الفانك

نشرت الصحف اليومية (٩٨/١١/٢٠) تقريرا اخباريا زودتها به وكالة الانباء الاردنية «بترا» حول اجتماع اللجنة التوجيهية للخطة الخمسية الذي انعقد برئاسة الدكتور طاهر كنعان في اليوم السابق وقد كنت اريد الاكتفاء بقراءة عناوين التقرير الاخباري لانني كنت حاضرا الاجتماع ومشاركا فيه، وبالتالي اعرف تماما ما دار فيه ولا حاجة بي لتقرير اخباري

لكن بعض عناصر العناوين شدت انتباهي لانها كانت تشكل مفاجأة لي مثل «تناسب الاجور مع العلم والمهارة» مما لا غبار عليه ولكنه لم يذكر في الاجتماع. فقررت قراءة الخبر كله لاجد ان علاقته بما حدث في الاجتماع من مداولات تكاد تكون معدومة فلماذا حدث ذلك؟ وهل يحدث مثله كل يوم بحيث ان التغطية الاخبارية التي نقراها عن الفعاليات السياسية والثقافية ليست سوى عملية انشائية لا يلزم لكاتبها ان يكون حاضرا لها او سامعا لما قيل فيها؟

معظم ما جاء في التغطية الاخبارية المنشورة لم يحدث ابدا، ولكنه قد يمثل بعض ما كان يجب ان يحدث، فمن الطبيعي ان يسفر اجتماع اللجنة التوجيهية للخطة عن مثل ما جاء في الخبر مثل مرونة الخطة لتتسق مع برنامج التصحيح، وكيفية اخراج الخطة، وموقع الخطط القطاعية فيها، وتعزيز دور الادخارات المحلية، ودور القوى العاملة المقيمة، واهمية تكافؤ الفرص بين العاملين، وتوزيع مكاسب التنمية اجتماعيا وجغرافيا بعدالة، واشاعة اخلاق العمل الجاد وتجذيرها في العقيدة التربوية، الى اخر الحديث عن ضرورة الحد من الكسب الريعي بدل العمل الجاد كاسلوب للاثراء، وتحسين كفاءة سوق العمل، والغاء التمييز في الاجور وفرص العمل.

كل هذا جيد لولا انه لم يحدث، ولا علاقة له بمداولات اللجنة، وكان شيء من ذلك قد ورد في ورقة عمل كان الدكتور طاهر كنعان قد قدمها في مؤتمر مكافحة البطالة قبل عدة اشهر، ويبدو ان المراسل الصحفي احتفظ بها وقرر استعمالها وافترض ان مناقشات اللجنة ستدور حول هذه الموضوعات. باختصار فان التغطية الاخبارية المنشورة حول مجريات اجتماع اللجنة التوجيهية لخطة التنمية اوردت امورا كثيرة ربما كان يجب ان تحدث ولكنها لم تحدث في الاجتماع الذي دام ٩٠ دقيقة وتطرق الى امور اخرى لم تذكرها التغطية الاخبارية مثل تكثيف اوراق الخطة، كون الخطة تأشيرية ام الزامية، تطوير سوق راس المال، اعطاء اهمية لقطاع التامين، بيروقراطية اجهزة الجمارك، واخيرا طلب الملاحظات كل في مجال اختصاصه للاستفادة منها في اعادة الصياغة.

ختاما، اهنئ كاتب التقرير الصحفي لان تقريره يوضح ما كان يستحسن ان تتناوله اللجنة وليس ما تناولته فعلا، ولان مثل هذا التقرير الجميل - صحفيا - يمكن ان يكتب دون حاجة لحضور الاجتماع، او الاستفسار عنه من احد الحاضرين، فالخيال اجمل من الواقع، ومراعاة الصدق والدقة ترف يبدو انه غير مطلوب.

من واجب الصحفي ان ينتقي ما يصلح للنشر، وليس من حقه ان يختلق ما يصلح للنشر، ومهمة التقارير الاخبارية ان تقدم للقراء اهم ما حدث وليس ما يظن كاتب التقرير انه يناسب المقام.

العنوان: تلفاكس ٥٥١١٥٢٩ - ٢٧ شارع الدمام - ام اذينة - ص.ب: ٨٥١٦٩٣ - عمان ١١١٨٥ الاردن

عودة جلالة الملك تحظى ببريق الاعلام

شفافية جلالته وولي عهده والإعلام الرسمي وضعا حداً لانتشار الشائعات وتأثيرات "السوق الإعلامية السوداء"

نجاح العلاج ودقة المعلومات الرسمية ابطلا مصداقية الإعلام الغربي عامة والإسرائيلي خاصة

لم تتعرض رحلة علاج جلالة الملك الاولى لحملات اعلامية من قبل وسائل اعلام خارجية مغرضة ومغرقة في التشاؤم وتوقع اسوا العواقب كما تعرضت لها رحلة علاجه الثانية التي انتهت بنجاح اثبت مرة من جديد مصداقية وشفافية جلالة الملك وولي عهده الامير الحسن ومعهما الاعلام الرسمي الاردني الذي كان حريصا على اطلاع الناس على المعلومات اولا باول عن مراحل العلاج وابطال مصداقية وسائل الاعلام الخارجية العربية منها والدولية .

منذ اللحظة الاولى التي اعلن فيها عن سفر جلالته الى العلاج في الولايات المتحدة الامريكية خرجت وسائل اعلام عربية ودولية بتقارير تحدثت فيها عن خطورة المرض وعن امراض اخرى اشد خطورة يعاني منها جلالته. وبدأت في الحديث عن الازمات التي سيعاني منها الاردن في "اليوم التالي" على حد تعبير "التايمز" وصحف ومجلات غربية اخرى كثيرة . او متحدثة عن اجتماعات اسرائيلية امريكية لترتيب اوضاع الاردن الداخلية في حال وقوع أي ازمات محسبما اورد تقرير "يديعوت احرونوت" الشهير والذي قالت الصحيفة عنه انها نقلته على لسان وزير الخارجية الاسرائيلي اريل شارون، وتقرير الصحيفة هذا كاد يسبب ازمة دبلوماسية بين البلدين فسارع شارون الى نفيه.

ولم تقتصر تقارير الصحافة الخارجية على تناول اوضاع الاردن في "اليوم التالي" بل ذهبت الى ابعد من ذلك عندما بدات تروج لاشاعات عن خلافات داخل الاسرة المالكة بل ان مجلة عربية تصدر في الخارج التقت الأمير عبد الله بن الحسين ولم تتورع عن سؤاله عن هذه الخلافات وعما اذا كان راضيا عن تعيين سمو الامير الحسن وليا للعهد وهي المقابلة التي اعادت نشرها صحيفة "الحدث" الاسبوعية، وحسب اجماع المراقبين فقد كانت الاجوبة على اسئلة محرجة كهذه تطرح لاول مرة غاية في اللباقة والذكاء بحيث ابطلت مفعول اي مطب محتمل فيها. ونشرت صحف ووسائل اعلام اخرى تقارير روجت لاشاعات عن ما وصفته "بصراع مراكز القوى" داخل الأردن وسعيها الى ترتيب الاوضاع وتقاسم البلاد والعباد، كما كانت توحي بذلك تقارير ظهرت في صحيفة "السفير" اللبنانية. واشاعت تقارير اخرى انباء عن قيام المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال بسحب ودائعهم لدى البنوك المحلية وتصديرها الى خارج الاردن تحسبا للمرحلة القادمة؟.

مقابل كل هذا اختار جلالة الملك استراتيجية «الشفافية» التي اثبتت فعاليتها في تحييد تلك الحملة وكان جلالة الملك وعبر ولي عهده الامير الحسن ووسائل الاعلام المحلية حريصا على وضع شعبه والعالم بتفاصيل مرضه ومراحل العلاج التي كان يقطعها اولا باول، الامر الذي وصفه وزير الاعلام السيد ناصر جودة وعن حق، بانه سابقة في الوطن العربي حيث تبقى الاخبار المتعلقة بمرض الزعماء طي الكتمان وعرضة للتكهنات والاشاعات. هذا اعطى الاعلام الرسمي والمحلي مصداقية والمهنية في تقديم المعلومة الصحيحة ومثالا يستحق ان يصبح نموذجا للتعميم في الشفافية وعدم حجب المعلومات.

الصحافة الحلية اضافة الى كونها جزء من الشعب الاردني ومؤسساته التي تدين بالولاء للجلالته والدستور ربما وجدت نفسها ايضا تحت ضغط المعلومات والتقارير التي كانت تبثها وسائل الاعلام الخارجية فلم تنقطع يوما عن متابعة اخبار جلالته وتاكيد نجاح مراحل العلاج المختلفة واسهب كتابها وبمساهمة من القراء ايضا في الكتابة عن جلالته وفي التعبير عن مشاعرهم وثقتهم بالقيادة والمؤسسات والديمقراطية التي تعيشها البلاد.

ورغم ان اغلب ما كتب محليا عن جلالته وعن مرضه وعن المرحلة القادمة اتسم بالانفعالية والعواطف الا ان الامر لم يخلو من بعض الكتابات التي تناولت الوضوع بنوع من التحليل كما فعل فهد الفانك في مقال له في "الراي" تحدث عن التداول السلمي للسلطة، او كما فعل فهد الريماوي في مقالة له في صحيفته "المجد" عندما تحدث عن "مائة يوم من حكم ولي العهد" وعلى قلة هذه المواد الا انها اعطت مؤشرا على قدرة بعض كتاب الاعمدة والصحافة على مناقشة اكثر الامور حساسية دون اثارة ضجيج، او التعرض لمساءلة.

وترافق وجود جلالته خارج البلاد مع وقوع عدد من التطورات الداخلية مثل مشكلة تلوث مياه الشرب وقضية بيع انابيب النفط ومشكلة المطاعيم والتغيير الوزاري وغيرها، اضافة الى التطورات الاقليمية كتوقيع اتفاق "الواي" والازمة بين العراق والولايات المتحدة وبعدها العدوان الثنائي على بغداد وكلها تطورات تعاملت معها الصحافة بحرية تامة وسلوك لم يختلف قط عن السابق، وهذه الحقيقة ابطلت توقعات وتكهنات الصحافة الخارجية بوقوع ازمات داخلية او انقلاب في نمط تعاطي وسائل الإعلام مع هذه الازمات

ليست نادرة الاوقات والمراحل الحرجة التي عاشها الاردن بل ربما كانت اكثر بكثير مما يمكن ان تتحمله دولة وبلد بحجم الاردن بموقعه الجغرافي ومحدودية موارده وتاريخه المثقل بعبء الازمات الاقليمية التتالية، ولعل مرحلة سفر جلالته وما رافقها من سيل التقارير والاشاعات التي روجتها وسائل اعلام خارجية شكلت واحدة من اصعبها ، فبدى الاردن مع هذه التقارير وكانه هش وريشة في مهب الريح وان مستقبله على كف عفريت، بيد ان ما حصل اثبت ان الاردن بات في وضع متين من الاستمرارية والشرعية المؤسسية لا تؤثر فيه حملة اعلامية هنا او هناك، وثبت ان الشفافية وحق الناس في الحصول على المعلومات ورفع سقف الديمقراطية وحرية الصحافة افضل بكثير من تكميم الافواه وبالتالي انتشار "السوق الإعلامية السوداء" عن طريق تداول الإشاعة وتضخيمها

الإعلام يتدارك نفسه

عندما عاد جلالة الملك من رحلة العلاج الاولى خرج الشعب الاردني الى استقباله في مظاهر احتفالية لم يسبق وان شهدتها البلاد، اعتبرت في حينها استفتاءا شعبيا على حكم جلالته وتجديدا للبيعة ولم يكن قد سبق الاستفتاء الشعبي حملة اعلامية لتعبئة الراي العام وحشده فجاء سلوك الشعب عفويا صادقا باعتراف كل المراقبين ووسائل الاعلام التي تابعت دقيقة بدقيقة موكب جلالته وهو يخترق شوارع العاصمة محاطا بما لا يقل عن مليون ونصف المليون اردني بثقة تامة وبدون اجراءات امنية وسائل الاعلام وكانها تستدرك نفسها، بادرت هذه المرة الى التحضير لحملة واسعة للاحتفاء بعودة جلالته وتنشر مختلف المؤسسات والشركات اعلانات على صفحة كاملة تعبر عن السعادة بشفاء جلالته والشوق للقياه.

على كل حال مهما بالغت وسائل الاعلام في الاحتفاء فهذا لا ينتقص اطلاقا من عفوية وصدق وعمق المشاعر التي يكنها الاردنيون لمليكهم وفرحتهم بسلامته وقرب عودته الى ارض الوطن

لأول مرة لا يكون شريكا في تهيئة مسرح العمليات

الاعلام يحجم عن مساندة العدوان

المد المواتي للعراق يبلغ الذروة في مؤتمر البرلمانيين العرب ويتكسر على شاطئ الفشل في مساعي عقد القمة

جميل النمري

لم تكن صحف الصباح (الاربعاء ٩٨/١٢/١٦) تنبئ بشئ مما سيحدث في ليل ذلك اليوم حين انطلقت بعد منتصف الليل بدقائق صواريخ كروز وتوماهوك معلنة بداية الهجوم الاميركي ضد العراق. وحتى اقمار البث الفضائي فوجئت بالصواريخ العابرة للقارات تمر من تحتها.

وهذه الواقعة ترمز الى وجه الخلاف الاكبر بين الازمة الاخيرة وجميع الازمات السابقة، اكانت نهايتها هجوما عسكريا ام مخرجا دبلوماسيا، كما حدث في شباط ٩٨ حين زار كوفي عنان بغداد وعاد باتفاق انهى الازمة، او مجرد انتفاء مبرر الهجوم كما حدث في ازمة نوفمبر ٩٨ حين قرر العراق في اخر لحظة التراجع عن قرار طرد المفتشين دون قيد او شرط وقررت الولايات المتحدة على مضض وقف هجومها العسكري، بعد ان بدا ان المسرح (المسرح الدولي ومسرح العمليات) جاهز تماما.

هذه المرة على النقيض تماما من المرات السابقة فقد كانت الصحف ووسائل الانباء مشغولة تماما بمهمة سلام يقودها كلنتون بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

فيوم الثلاثاء ١٢/١٥ (اليوم السابق) للهجوم كانت الصحف الاردنية تنشر على صدر الصفحة الاولى مانشيتات وصور تصويت المؤتمر الوطني الفلسطيني على الغاء بعض بنود الميثاق. ويوم الاربعاء ١٢/١٦ كانت تنشر لقاء اولبرايت مع الحسن لوضعه في صورة المباحثات واخبار الاجتماع الاخير بين كلنتون ونتنياهو وعرفات على حاجز ايريز والذي اتفقت اغلبية الصحف على التقدير بانه كان فاشلاً.

لم يظهر اي تعليق بخصوص العراق. وكانت مختلف الأوساط الصحفية والاعلامية قد اخذت دون جدية كبيرة فترة الاختبار التي اعطيت للعراق لإثبات تعاونه مع فرق التفتيش التي يجب ان يقدم بتلر تقريرا عن عملها وعن مدى تعاون العراق معها، لياخذ مجلس الامن قراره بشأن العقوبات. فقد كانت الأوساط الصحفية ترى أن العراق سيجهد ليكون التقرير ايجابيا وقد مر خبر تسليم باتلر للتقرير دون اهتمام يذكر من وسائل الاعلام التي لم تحسب ابداً ان التقرير سيكون بذاته وحتى قبل عرضه على مجلس الأمن المبرر للشروع فوراً بعدوان واسع النطاق دون انذار مسبق سوى سحب المفتشين في اليوم ذاته قبل ساعات من بدء العمليات العسكرية.

وفي اليوم السابق ختم كلينتون زيارته لفلسطين باضاءة شجرة عيد الميلاد في بيت لحم مخلفا اجواء لا علاقة لها بما سيحدث بعد ثمانية واربعين ساعة.

وبينما ركزت التعليقات الصحفية على الزيارة مبرزة المكاسب الفلسطينية المتحققة رغم فشل كلينتون في التاثير على نتنياهو. ارسلت الوكالة الفرنسية تقريرا بعنوان «كلينتون يترك مشاكل عملية السلام على حالها» منبهة إنه سيعود دون نتائج تذكر ليواجه «غدا الخميس» تصويتا هاما في مجلس النواب حول اقالته (جميع الصحف ٩٨/١٢/١٦).

> قصور عملية «ثعلب الصحراء» من تحقيق أهداف نهائية مثل اسقاط نظام صدام حسين كان مفاجئاً لبعض الأوساط الاعلامية ذلك ان عدة منابر صحفية نشرت سيناريوهات عن مسار العمليات العسكرية تؤدي جميعا الى الاطاحة بصدام حسين لكن انتهاء العمليات العسكرية على هذه الصورة قلب الموقف

لكن الرئيس لم ينتظر حتى الخميس ليواجه هذا القدر الصعب بل لجا الى سلاح احتياطي قرر استخدامه في نفس ذلك اليوم مستبقا جلسة النواب ببضع ساعات ومستندا الى تقرير بتلر الذي لم يبحثه مجلس الامن بعد!!!

وكانت الاشارة الوحيدة التي ناقشت هذا الاحتمال في ذلك اليوم بالذات قد وردت في احد زوايا «الدستور» (محمد شريف الجيوسي ١٢/١٦) تحت عنوان «معارك او خيارات كلينتون الاخيرة... لماذا» حيث اشار الكاتب الى الخيارات او الاسلحة المتوفرة بيد كلينتون في ربع الساعة الاخيرة قبل تصويت مجلس النواب الامريكي وهما انقاذ عملية السلام او خوض حرب جديدة ضد العراق.

وقد تم بالفعل استخدام الخيار الثاني. وكان من التعليقات ذات الدلالة اليافطة التي رفعها المتظاهرون في فلسطين المحتلة احتجاجا على العدوان وتقول (ثعلب مع العراق وفأر مع نتنياهو!).

صباح يوم الخميس ١٢/١٧ كانت جميع الصحف تنقل خبر الهجوم الأمريكي البريطاني بصورة موحدة تقريبا واصفة اياه بالعدوان لكن دون تعليقات بسبب الوقت المتاخر لورود الخبر.

اما في اليوم التالي فكانت الصحف تنقل صورا كبيرة ملونة عن الحرب واصدرت افتتاحيات تدين العدوان بقوة بما في ذلك «العرب اليوم» لا تكتب في العادة افتتاحية للجريدة، واوجزت افتتاحية الدستور ما يحدث بانه «عدوانا انجلو سكسونيا غاشما تنقصه المبررات الاخلاقية تعوزه الشرعية الدولية».

وعلى مطلع الاسبوع (السبت ٩٨/١٢/١٩) كان كمٌ هائل من المعلومات وردود الفعل محليا واقليمياً ودولياً يتوارد، ولاحظت افتتاحية الدستور بمرارة قصور رد الفعل الرسمي العربي فيما فضلت افتتاحية «الراي» التعليق علي زيارة ابي عمار ولقاءه سمو الامير الحسن، وتناولت جميع الصحف ردود الفعل المحلية حيث اصدرت كل الهيئات بلا استثناء بيانات تنديد وحصلت اعتصامات ومسيرات وتظاهرات مختلفة فيما بقي شد الحبل مع وزارة الداخلية قائما حول الترخيص لمسيرة مركزية برعاية «لجنة التعبئة الوطنية لدعم العراق». ولامت «العرب اليوم» في الموقف الذي كتبه جميل النمري الحكومة على منع المسيرات الشعبية واظهرت كل الصحف اخبار ردود الفعل الشعبية والتظاهرات في مختلف الاقطار العربية. واهتمت باظهار ردود فعل عالمية مميزة مثل الموقف الصيني والروسي الذي اثار كثيرا من الاهتمام وخاصة قرار الدوما بالطلب من الحكومة عدم الالتزام بالحصار.

وعكست التعليقات الصحفية الغضب والاستياء من رد الفعل الرسمي العربي الباهت وقال مازن الساكت (الدستور ١٢/١٩) ان ما يحدث اليوم يجعل من الكتابة السياسية الجدية سفسطه لا معنى لها.

حديث الرئيس كلينتون عن استباق شهر رمضان المبارك لتبرير المسارعة لبدء الهجوم حمل على الاعتقاد بانه سوف يستمر ثلاثة ايام فقط وكان يوم السبت هو اول ايام شهر رمضان لكن استمرار القصف وبعض التصريحات الاميركية فتحت الباب للشك في قرب انهاء الهجوم الذي تنوعت التكهنات حول مداه، لكن عدم وجود تحرك على الارض او بوادر تمرد في الجنوب او الشمال واقتصار حديث المصادر الاميركية على «اضعاف قوة نظام صدام» عززت الانطباع بان الهجوم غير نهائي وغير واضح الأهداف بل و"فاشل". وقد عزز ذلك ردود الفعل التي باتت اوضح ضد العدوان عالميا وعربيا ومنها تظاهرة دمشق الضخمة وازدياد اللهجة العربية المطالبة بوقف الهجوم وغليان الشارع العربي. ولوحظ ان تغطية التلفزيون الاردني اصبحت اقل حيادية وبروداً واكثر تعاطفاً مع العراق ونقل التلفزيون اخبار تظاهرة الصباح التالي (٩٨/١٢/٢٠) في قلب مدينة عمان

الرئيس كلينتون اعلن في فجر ذلك اليوم وقف الهجوم العسكري.

واصبحت التعليقات اكثر وضوحاً وحسما في الحكم على فشل الاداء الاميركي الذي تلوح في خلفية صورته فضيحة لوينسكي وتصويت مجلس النواب الامريكي ضد كلينتون. وكتب صالح قلاب (العرب اليوم ٩٨/١٢/٢٠) تحت عنوان «الامريكيون والبريطانيون في مازق فعلي!!» ان عدم وجود مخطط سياسي لمستقبل العراق وراء الضربة الاخيرة يعني ان «مازقاً كبيرا سيكون بانتظار الامريكيين والبريطانيين»

واظهرت ردود الفعل والتعليقات الصحفية في جميع انحاء العالم افتقاد الموقف الامريكي والبريطاني تماما الى قوة الاقناع وتداخلت ردود الافعال على وقف اطلاق النار في اليومين التاليين مع تطورات سياسية هامة فقد صوت مجلس النواب الامريكي على السير في اجراءات عزل الرئيس وصوت الكنيست الاسرائيلي على اجراء انتخابات سياسية مبكرة بعد فشل ائتلاف حكومة نتنياهو. وصوت مجلس النواب الاردني على رفع الحصار على العراق ووجه دعوة لاجتماع طارئ للاتحاد البرلماني العربي.

ويمكن القول ان اجمالي التعليقات توافقت على تنديد قوي وساخط بالعدوان واعتبار النتيجة لصالح العراق سياسيا اما الاقلام ذات التوجه القومي فقد هللت لصمود العراق وخروجه "منتصرا" في المواجهة كما فعلت صحيفة «المجد» الاسبوعية.

لكن تعليق يحيى محمود «الاسواق ٩٨/١٢/٢١» اخذ منحى اخر اكثر تشبيطاً وتساءل عن «حكماء يستقرئون ويوضحون» حتى لا تتسع دائرة الشعوب العربية التي تدفع ثمن عملية ثعلب الصحراء بشكل لا يقل قسوة ولا انسانية عما يدفعه شعب العراق»

قصور عملية «ثعلب الصحراء» عن تحقيق اهداف نهائية مثل اسقاط نظام صدام حسين لا بد انه كان مفاجئاً لبعض الاوساط ذلك ان عدة منابر صحفية نشرت سيناريوهات عن مسار العمليات العسكرية تؤدي جميعا الى الاطاحة بصدام حسين كما فعلت جريدة «الحدث» الاسبوعية لكن انتهاء العمليات العسكرية على هذه الصورة قلب الموقف

قمة المكاسب بهذا الاتجاه كانت انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في عمان وسيظهر ان المد المواتي للعراق سينتهي عند هذه الحدود لتبدا حركة مضادة عنوانها الاول انهيار مساعي القمة العربية كما اجمعت على ذلك صحف الثلاثاء ٩٨/١٢/٢٩ بعد الزيارة «السرية» لوزير الخارجية السعودية الى مصر» وتاجيل لقاء وزراء الخارجية العرب الذي كان يعني تاجيلا لمشروع القمة وما رافق ذلك وتبعه من تصعيد إعلامي متبادل وخصوصاً بين مصر والعراق.

مسافة قصيره للتفاؤل انتهت مع مؤتمر البرلمانيين العرب

القت "حادثه دبلوماسية" بظلالها على المناسبة الوحيدة التي جمعت العرب بعد العدوان العسكري على العراق، وكانت بمثابة اشارة مبكرة الى انهيار الامال بعقد قمة عربية كانت قد تحولت الى مطلب شعبي عربي وطالب بها اجتماع البرلمانيين العرب في عمان.

واحتفلت وسائل الاعلام الاردنية باجتماع الاتحاد البرلماني العربي في عمان والذي جاء بناء على مبادرة من البرلمان الاردني، وبدا ان الاجتماع مؤهل لقرارات قوية منسجمة مع تطلعات الراي العام، لكن ما حدث في الجلسة الاولى اثار جدلا وترك اثاره على التغطية والتعليقات التي حاولت ان تعكس (تلميحا في الغالب) المواقف المختلفة مما حدث، وسمى د الفانك (الراي ٨٩/١٢/٢٩) ما قام به الامير الحسن بالمهمه المستحيلة للوقوف في المنطقة الوسط بين العواطف التاججة ضد العدوان والتقدير الواقعي لصالح الاردن وظروفه، واعتبر الفانك ان الحسن بكلمته ارضى ضميره وضمير شعبه، ويبدو ان الموقف العراقي الذي نحى مباشرة بعد العدوان الى عدم التساهل مع المواقف الرسمية العربية اذا كانت غير واضحة وحاسمة في ادانتها للعدوان وانحيازها ضد الحصار ثم التعبير عنه فورا وبصورة غير مالوفه دبلوماسيا بالتعليق السلبي في القاعة على كلمة سمو الامير الحسن الذي لم يتردد كمضيف وصاحب بيت في لملمة الموقف مباشره بعد الكلمة وهو على وشك مغادرة القاعة اذ عاد وطلب من سعدون حمادي ليقف بجانبه امام الكاميرات

وشرح جوهر الموقف الاردني المتضامن مع العراق وقال ان كان شكل التعبير حاذر العواطف فيمكن تفهمها عند من يتعرض مباشرة للمعاناه.

ومع ان رئيس الوفد العراقي اعتذر عن اية اساءة بسبب الاسلوب فهو اعاد التاكيد على ان ما تكلم به اعضاء الوفد يعبر عن الموقف السياسي العراقي

ولم تنته ذيول الحادثه هنا ففي اليوم التالي قامت السلطات بالغاء لقاء كان يفترض ان يجمع الوفد العراقي بمجمع النقابات المهنية، وشددت وسائل الاعلام الرسمية على اظهار دور الاردن وموقفة القومي المميز وعكست بصورة او باخرى استياء داخليا لم يتم التعبير عنه بصورة صريحة تجاه السلوك "غير اللائق" للوفد العراقي لكن بعض الاقلام اشارت الى "نكران الجميل".

سلوك الوفد العراقي ثم قرار المحافظ بمنع لقاء الوفد مع النقابات اثار جدلا ثم جاء تعقيب نائب رئيس الوزراء العراقي في مقال في صحيفة بابل ليؤكد الخلاف السياسي وفي الاثناء كانت الامور تتطور نحو الاسوا ولم يكن حجم الخلاف مع الاردن الذي وافق على عقد القمة العربية) الا هامشيا مقارنة مع هجوم الرئيس مبارك المباشر على صدام حسين والذي توج اتفاقا سعوديا مصريا بتاجيل اجتماع وزراء الخارجية وعدم النظر عن عقد قمة عربية

احتفلت الصحافة بمؤتمر البرلمانيين العرب وواصلت الهجوم على المحور الامريكي البريطاني وطالبت بموقف عربي موحد، لكن في الدهاليز كان هناك استياء رسمي من سلوك الوفد العراقي وشكوى من الخطاب العراقي الذي عاد متشددا حتى تجاه الدول التي نالت نفسها عن العدوان بصورة -حسب الرؤية الرسمية- لا تتناسب مع موازين القوى وتهدر الفرص المتواضعة المتاحة لعزل الموقف الامريكي وتحسين موقع العراق.

وبالتوازي مع التوجه التقليدي لفضح السياسة الامريكية ابرزت الصحف المواقف التي تدافع عن الاداء الاردني في الموضوع العراقي ثم بدات التعليقات تنحو الى التشاؤم مع تراجع فرص انعقاد القمة العربية واختار نبيل الشريف /الدستور ٨٩/١٢/٢٩ عنوانا لمقالة عن واقع النظام العربي هو "اكرام الميت دفنه"، وقارن محمود الريماوي في زاويته ب"الراي ٨٩/١٢/٣١/ بين موقف السعودية في حزيران من هذا العام لتسهيل عقد القمة مع ازمة مداوصات السلام وبين موقفها الحالي ضد القمة التي كان مقررا لها بحث الوضوع العراقي والذي يبين ان موقف الرياض لم يتغير من بغداد بغض النظر عن معارضتها للتهديدات التي تمس وحدة العراق واستمرار معاناة اهلة.

وتناولت صحف اسبوعية تفاصيل الخلاف داخل لجنة الصياغة لبيان اتحاد البرلمانيين العرب ونشرت الحدث ٩٩/١/٤ مقال طارق عزيز الذي ناقش فيه خطاب الامير الحسن، فيما كانت الصحف اليومية تنقل اخبار "الحرب الكلامية" كما وصفتها الدستور في مانشيتها الاحد ٩٩/١/٣ بين مصر والعراق والتي كانت تؤشر الى خبو كل امل بتوافق عربي على موقف يساعد على رؤية ضوء ما في نهاية نفق المأساة العراقية.

وهكذا استقبل الاعلام الاردني العام الجديد باجواء لا يسودها التفاؤل بالنسبة للملف العراقي خصوصا والحال العربية عموما بعد فاصل قصير امتد منذ نهاية العدوان وحتى اجتماع الاتحاد البرلماني العربي.

الصحافة الاردنية المتضامنة مع العراق

استقلال عن الموقف الرسمي الاردني... والعراقي ايضاً

من المرجح جدا ان لا يكون الاردن على وجه الخصوص حاضرا لدى القيادة العراقية عندما تتخذ قراراتها، وذلك بالنظر الى حجم وطبيعة المعركة التي يخوضها العراق، ونوع الخصوم الذين يواجههم.

لكن المسالة بالنسبة للاردن وللاعلام الاردني بشكل خاص تختلف كثيرا، فالمسالة العراقية باتت منذ عام ١٩٩٠ محورا اساسيا للسياسة الاردنية وللاعلام الاردني، بل تكاد احيانا تطغى على غيرها من القضايا في اوقات معينة.

واذا كان الاعلام الرسمي وغير الرسمي، بدا منسجما ومتناغما في نظرته للشان العراقي في بداية الازمة، فان السنوات اللاحقة شهدت بعض التمايز بين شقي الاعلام، وكان من الطبيعي للاعلام الرسمي ان يكون مستجيبا لاستحقاقات الموقف السياسي الرسمي للدولة الاردنية، وهو الموقف الذي اخذ يتباعد تدريجيا عن الموقف العراقي.

هذا في حين كان الاعلام غير الرسمي، كمعبر بصورة او باخرى عن الموقف الشعبي، يحافظ بصورة عامة على درجة من التضامن مع الموقف العراقي، بل ولعب هذا الاعلام في بعض الاحيان دور الكابح للاعلام الرسمي وللموقف الرسمي ربما، كما في بعض المحطات (مثل قضايا الموقف من المعارضة العراقية، وقضية حسين كامل، وموقف حكومة الكباريتي بالذات من الابعاد الاقتصادية للعلاقة مع العراق وغيرها)، وهي مسائل تناولها الاعلام غير الرسمي بصورة مختلفة الى حد واضح عما تم في الاعلام الرسمي.

بالنسبة للازمة الاخيرة بين العراق وامريكا، فقد كادت المعالجة الاعلامية الاردنية الرسمية وغير الرسمية لا تختلف عن هذا المجرى المشار اليه، فقد اشتبكت الصحافة وعدد كبير من كتابها مع التلفزيون كمعبر رئيسي عن الموقف الرسمي (انظر مواد اخرى في هذا العدد من المشرق).

لكن ما جرى في الايام اللاحقة بعد توقف العدوان، وخاصة الخلاف الاردني العراقي الذي لوحظ اثناء انعقاد مؤتمر البرلمانين العرب، ومقالة طارق عزيز التي رد فيها على كلمة الامير الحسن واعادت نشرها -اي المقالة- جريدة الحدث الاسبوعية، ثم الخطاب الذي القاه الرئيس العراقي ودعا فيه الشعوب العربية الى الثورة على الحكام واصرار القيادة العراقية على موقفها من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، يضاف الى ذلك التطور الجديد في العلاقة الاردنية الكويتية، كل ذلك كان دافعا لشيء من التغير في الموقف الاعلامي غير الرسمي، وبدا واضحا ان هناك نبره "انتقادية" للموقف العراقي مع تاكيد من قبل العديد من المتضامنين مع العراق في الوسط الاعلامي ان هذا التضامن لا يعني التاييد بالمطلق، وان هذا التضامن يتعلق بصورة رئيسية بالقضية الراهنة اي قضية العدوان على العراق والحصار المفروض وملحقات هذه المسائل، ولا يعني موقفا سياسيا مؤيدا بالمطلق للحكم في العراق، وخاصة في مسائل الديمقراطية وحقوق الانسان.

لقد برزت مثل هذه المؤشرات في مواقف بعض الصحف وكتابها، فقد حملت افتتاحيات الراي والدستور بعض الملاحظات حول ادارة القياد العراقية لخلافاتها مع بعض الدولة العربية، وكتب المحرر السياسي في الراي ١/٦ اشارات حول قضايا حقوق الانسان "مواطنا ام اسيرا" وكان رئيس تحرير العرب اليوم قد وجه بعض النقد للاعلام العراقي.

اما كتاب الزوايا فقد عبروا عن وجهات نظرهم بصورة اكثر وضوحا، فكتب خير الله خير الله في الراي ١/٧ ان تسرع وسائل الاعلان العراقية في توجيه الاتهامات والشتائم يمينا ويسارا لا يفيد احد، وان على النظام العراقي ان ينتقل من مرحلة العيش في الاوهام الى الواقعية.

كما انتقد سلامه نعمات في العرب اليوم ١/٦ الحملة الاعلامية العراقية على القيادة المصرية وعلى السياسة الاردنية وقال ان القيادة العراقية وهي تراهن على طوفان شعبي ضد الانظمة لن تحصد سوى المزيد من العزلة والمعاناة للشعب، كما كتب حلمي الاسمر وعريب الرنتاوي (الدستور) ومحمد الصبيحي في (العرب اليوم) حول دعوة الرئيس العراقي الشعوب للثورة، بكونها ليست الا ضجيجا اعلاميا، يفتقد الى الدبلوماسية (الاسمر) وان من الخطا مقارنة صدام حسين بالزعيم الراحل جمال عبد الناصر (الصبيحي) وان مظاهرات مصر والاردن وفلسطين وسوريا ليست تفويضا شعبيا للرئيس العراقي يؤهلة لقيادة الشارع العربي على دروب الثورة (الرنتاوي).

كما وجه محمود الريماوي (الراي) وجهاد المومني في (الدستور) ملاحظات مماثلة للموقف العراقيين اما يوسف غيشان الكاتب الساخر، فكتب في العرب اليوم انه يشعر "ان صدام يغار من العراق لأن ردة الفعل العراقية كانت قوية على كل من حاول انتقاد صدام رغم وقوفه مع العراق".

لكن ذلك لا ينفي ان هناك كتابا تناولوا الموقف العراقي من زواية مختلفة قليلا، فكتب رئيس التحرير المسؤول في العرب اليوم ان التصعيد العراقي السياسي والعسكري اكثر من مفهوم ومبرر لقيادة ونظام يشهر انه محاصر، وانتقد د. فهد الفانك في الراي ساخراً من الدعوات الى مناقشة الديمقراطية الغائبة وحقوق الانسان في العراق، والمحفوظة في غيره من الانظمة، كما كتب الدكتور عبد الرحيم ملحس متهكما من الدكتاتوريات الناعمة في الدول العربية بمواجهة الدكتاتورية الصلبة في العراق.

من المبكر بالطبع الخروج باستنتاجات كبرى بخصوص الاعلام والصحافة الاردنية، فالقضية العراقية ما زالت متحركة، وكذلك مواقف مختلف الاطراف منها، وهو امر يجد انعكاسه الاعلامي في الاردن كما في غيره، لكن يمكن مما سبق ملاحظة ان الصحافة الاردنية حاولت ان تتخذ موقفا مستقلا

الهجوم العسكري على العراق رافقه هجوم اعلامي امريكي لا يقل ضراوة

وسائل الاعلام الامريكية بررت العدوان والصحف الفرنسية انتقدت التوقيت

كل الحروب يصاحبها في العادة الة دعائية لتعبئة الراي العام، وهذا ما عكسه العدوان الاميركي البريطاني على العراق في الشهر الماضي، فقد لعب الاعلام الاميركي والبريطاني دورا في تبرير العدوان وفي اقناع مواطنيه بضرورته، وابعاد الاعين عن معاناة الشعب العراقي جراء الضربات الجوية التي وصفتها معظم وسائل الاعلام الغربية بانها دقيقة وبانها تستهدف مواقع عسكرية فقط، وكانت هذه الوسائل تصف الخسائر المدنية العراقية بانها خسائر ثانوية، واي تسليط على المعاناة كان يتم الاشارة اليه على انه معاناة الشعب العراقي تحت حكم صدام حسين

بعد يوم واحد من بدء الهجمات، صدرت اليوميات في الولايات المتحدة وبريطانيا بمقالات تعزو الضربات الجوية الى رفض العراق الانصياع لقرارات الامم المتحدة.

فقد ذكرت ال "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ١٧ كانون اول قائلة "قرار ضرب العراق بالصواريخ كان مبررا بشكل تام نظرا الى احتمالية قيام العراق باعادة بناء ترسانته من الاسلحة الكيماوية مع قيامه "بتربيط" ايدي المفتشين الدوليين، لذا فان (الرئيس الاميركي بيل كلينتون) ورئيس الوزراء البريطاني لم يكن لديهما اي خيار الا استخدام القوة".

ووافقتها هذا الراي صحيفة ال "واشنطن بوست" التي وصفت الليلة الاولى من الضربات على انها "ردا ضروريا" على بغداد.

وقامت الصحيفتان بالاضافة الى "لوس انجلوس تايمز" بنشر عناوين رئيسية على صدر صفحاتهما الاولى حول الضربات الجوية وتاجيل جلسة الكونغرس لبحث قضية الرئيس الاميركي.

ونوهت هذه الصحف بان عددا من اعضاء الكونغرس الجمهوريين قد عبروا عن شكوكهم بان كلينتون شن الهجوم على العراق لتاجيل جلسة الكونغرس، ليس الا

وظهر تحليل في "لوس انجلوس تايمز" مقتبسا من زعيم الاغلبية في الكونغرس ترنت لوت وهو يشكك في دوافع الرئيس الاميركي في الهجوم -وهو بذلك قد كسر تقليدا متبعا في الولايات المتحدة بدعم الرئيس دعما مطلقا حين يكون الجيش الاميركي في حالة حرب او هجوم عسكري- لاعطاء دليل على ان مصداقية كلينتون هي موضع شك.

وقد قالت الصحيفة في افتتاحيتها بان توقيت الهجوم لم يتيح لكلينتون "ان يتجنب الانطباع بانه خرق الحدود التي يجب ان تفصل فيما بين السلوك الاميركي الخارجي والاضطرابات السياسية الداخلية"

لكن الصحيفة تابعت بان هذا الاتهام ظالم حيث ان "المواجهة مع العراق وصلت الى نقطة حاسمة في الليلة التي سبقت جلسة الكونغرس"

واتفقت معها في هذه النقطة صحيفة ال "واشنطن بوست" التي قالت بان "التحدي متواصل من قبل صدام حسين هو سبب الهجوم

وقالت في افتتاحيتها "بعد اسابيع عديدة من تعهده مرة اخرى باعطاء المفتشين الدوليين حرية الوصول الى المواقع التي يريدونها، قام العراق بمنع اولئك المفتشين من زيارة مواقع يشتبه بانها تحتوى على اسلحة كيماوية وبيولوجية" وفي منع المفتشين من القيام بعملهم، لم يبق صدام حسين للولايات المتحدة سوى الخيار العسكري".

وفي نفس الوقت حذرت صحيفتا "لوس انجلوس تايمز" و "واشنطن بوست" من انه من الصعب الفصل بين قضية كلينتون الداخلية والهجمات على العراق.

في بريطانيا، اعلنت الصحف الرئيسية مساندتها للهجوم، فقد ذكرت صحيفة "صن" الواسعة الانتشار بان الهجوم اصبح ضرورة لامفر منها "فالضربات الجوية للحلفاء قد تخلص العالم من صدام حسين -لانها قد تؤدي الى حرب اهلية تكون محصلتها النهائية التخلص من نظام حكمه الشرير".

وقد خصصت الصحيفة اول ثماني صفحات من عددها الصادر في ١٧ كانون اول لنشر اخبار وتعليقات وصور عن الهجوم، قائلة بان الولايات المتحدة وبريطانيا لم يعد لديهما اي خيار سوى شن مثل هذا الهجوم للحفاظ على مصداقيتهما.

وعكست مثل هذا الراي صحيفتا "ميرور" و"التايمز" اللتان قالتا بان الهجوم لا مفر منه.

وقالت "التايمز" في افتتاحيتها "لقد عمد صدام الى التوصل الى هذه النهاية، لذا كان لزاما ان ياتي الرد سريعا وحاسما"

وفي نفس الوقت، فقد المحت عدة صحف بريطانية الى ان هناك علاقة بين معضلة كلينتون الداخلية والضربة الموجهة للعراق

اما الصحافة الفرنسية فلقد كانت قاسية في انتقادها لكلينتون لمحاولته "تغيير الموضوع الرئيسي" على الساحة الاميركية، وهو فضيحته مع لوينسكي لتسليط الاضواء على موضوع اخر

"ما الخطة التالية؟" تساءلت صحيفة "لو فيغارو" التي اضافت "كلينتون يعرف بان القنابل ليست هي الحل فهذه الضربات الجديدة على اغلب الاحتمالات لن تنجح في تغيير نظام الحكم في العراق، كما انها لن تنجح في تدمير ترسانة العراق البيولوجية والكيماوية"

وقد ساد هذا التشكيك في جدوى الضربات العسكرية في معظم الصحف الفرنسية التي ربطت بين مشكلة كلينتون وقراراه بشن الهجوم «هل الرئيس يسعى للحصول على حصانة عسكرية؟ تساءلت صحيفة ريببليك دي سانتر" التي اضافت "هل بدا الرجل الذي تجنب التجنيد في حرب فيتنام بالاستمتاع بالحرب بعد ان وسخ الملابس الداخلية لاحدى النساء؟"

صحيفة ليبراسيون" وصفت الهجوم ب العذر الواهي فالتقرير الذي قدمه ريتشارد بتلر لا يبرر الضربات الهائلة التي بالتاكيد ستسبب خسائر مادية وبشرية



عبارات معادية للعرب على الصواريخ الامريكية

المنظمة العربية لمكافحة التمييز اعتبرتها دليل انحياز السياسة الامريكية ضد العرب

دعت منظمة عربية اميركية الحكومة الاميركية الى اتخاذ اجراءات تأديبية بحق الجنود الاميركيين الذين قاموا بكتابة عبارات عنصرية على الصواريخ التي تم اطلاقها على العراق في الشهر الماضي، وطالبت اللجنة العربية الاميركية لمكافحة التمييز التي تحقق في هذه القضية حيث قالت في معرض شكواها بان هذه العبارات تعكس الانحياز ضد العرب والمسلمين في الجيش الاميركي. فالعبارات التي كتبت على الصواريخ هي دليل على ثقافة التعصب في الجيش الاميركي ضد العرب [illegible]

التلفزيون يتعرض لحملة "اعلامية"

الفصل بين اعلام الدولة واعلام الحكومة يتطلب وعياً من الاعلام والحكومة معاً

لا يمانع التلفزيون كثيرا اذا ما وصف بانه يعبر عن وجهة نظر الحكومة، ولكنه يحرص على التذكير ايضا بانه يتيح العديد من المنابر لاصحاب الراي الاخر، من معارضي الحكومة وموافقيها لكي يعبروا عن ارائهم.

ويعترف اغلب المشتغلين بالاعلام ان مفهوم اعلام الدولة الذي طرح مؤخرا في اكثر من مناسبة وتبناه التلفزيون، ما يزال غير محدد الملامح على ارض الواقع وربما بشكل خاص على "اثير" الواقع، اي فيما يخص التلفزيون، الجهاز الاعلامي الاكثر تاثيرا والاوسع انتشارا.

لهذا السبب فان الاختلاف مع التلفزيون يعبر بصورة او باخرى عن الاختلاف مع الحكومة، وقد كان هذا صحيحا في الخلاف مع مجلس النواب او مع الصحافة او مع اي مؤسسات ثقافية وسياسة اخرى. فالتلفزيون يعتبر في اغلب الاوساط جزء من الاعلام الرسمي للحكومة، وما تزال الاسئلة الموجهة للتلفزيون يجري توجيهها من خلال وزير الاعلام.

الحدث التلفزيوني-الاعلامي الاكبر خلال الاسابيع الماضية كان يتعلق بالعدوان الامريكي البريطاني على العراق، ومنذ اللحظة الاولى لبدء البث التلفزيوني لاخبار هذا العدوان، وجد التلفزيون الاردني نفسه يتعرض لبعض الانتقادات والملاحظات على ادائه.

ان "الحياد" الذي اعلنه التلفزيون كموقف اعلامي مما يجري، لم يلق النتيجة التي كان يامل التلفزيون تحقيقها، وذلك ببساطة لان الراي العام الاردني الذي يتوجه نحوه التلفزيون ليس محايدا في قضية كقضية العدوان على العراق.

وقد لاحظ بعض المشتغلين بالاعلام ان التلفزيون يختار "الحياد" بشكل انتقائي، كما ان الحياد لم يكن ميزة لاعلامنا في اغلب القضايا الكبيرة المحلية منها "العربية والدولية" وفيما يتعلق بقضية العراق التي تجاوز عمرها الثمانية اعوام فان الرأي العام لا يقبل ان تعرض بالتساوي والحياد من حيث النبرة واللغة المستخدمة اخبار القاصفين والمقصوفين، اي اخبار المعتدي والمعتدى عليه.

الصحف كانت منابر ومساحات عرضت من خلالها الاراء المختلفة والمنتقدة للتلفزيون، كمواقف بعض الجهات والاحزاب التي نشرت في الصحف او موقف كتاب الاعمدة في هذه الصحف.وقد بلغ الامر ذروته عندما اقدم التلفزيون على المشاركة في "الاستفتاء على مصير العراق" الذي نظمته قناة اوربت الفضائية.

عدد كبير من الصحف ساهم في توجيه النقد للتلفزيون، ولان المذيع بشار جرار كان اول من نقل الاخبار الخاصة بالعدوان، ولكونه محرر النشرة الاخبارية فقد تعرض بالاسم للانتقاد، واضطر للرد على الكاتب ابراهيم العجلوني من الدستور.

لكن مشاركة التلفزيون في استفتاء (اوربت) حول مصير العراق اثار موجة جديدة من الانتقادات من مختلف الاوساط وخاصة الصحفية، واختارت جريدة العرب اليوم الموضوع لتجعله عنوانا للزاوية التي لا تكتبها الجريدة الا في الاحداث التي تراها مهمة وبعنوان "موقف العرب اليوم"، وجهت فيه انتقادا قاسيا بعد ان كان العديد من كتاب الجريدة بينهم رئيس تحريرها المسؤول، قد كتبوا منتقدين الاداء التلفزيوني.

وفي اليوم التالي حملت الصفحة الاولى من الصحيفة رد المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاستاذ ابراهيم شاهزاده الذي دافع عن ادارة التلفزيون بما في ذلك اشتراكه في الاستفتاء المذكور، ونفى شاهزاده وجود مآرب سياسية وراء البرنامج /الاستفتاء لكن الخلاف بين الصحيفة والتلفزيون لم يتوقف عند هذا الحد. اذ نشر رئيس تحرير الصحيفة صالح القلاب تعليقا على رد شاهزاده، مشيرا الى ان الصحيفة مضطره لفتح ملف الاعلام الرسمي والتلفزيون خاصة، وبالفعل فقد حملت الايام التالية اكثر من استطلاع لاراء قادة سياسيون ونواب ونقابيون ابدى اغلبهم انتقاده لاداء التلفزيون وبالذات لمشاركته في ذلك الاستفتاء

الدكتور فهد الفانك من" الراي" كتب مقالة رئيسية بعنوان "الاستفتاء الفضائي الغريب" واعتبره استهتارا بالاصول الاحصائية وان نتائجه ايا كانت لا تعتبر ذات مصداقية ووصفه "بالاستفتاء الغبي" وشكك بالقائمين على الاستطلاع الذين لا تتوفر بهم الثقة لارتباط شبكة اوربت بمصالح خليجية، كما انتقد الفانك مشاركة التلفزيون الاردني بهذه "الزفة" حسب تعبيرة.

وحتى عندما حاول المشرف على الاستفتاء المذيع في اوربت عماد الدين اديب توضيح موقفه وعتبه على الفانك وتاثره بالانتقادات التي وجهت ضده، فان الفانك مشتركا هذه المره مع طارق مصاروه في الراي اكدوا على ان الاستفتاء كان خطأ وان كانوا وجدوها فرصة لكي يعلنوا بعض نتائج الاستطلاع التي زودهم بها عماد الدين اديب والتي تصب في اغلبها لصالح الموقف المؤيد للعراق

بعد هذه الازمة "التلفزيونية" القصيرة، ثمة من اعاد التذكير بالاسئلة المطروحة على الاعلام منذ زمن هل يقترب الاعلام الرسمي من ان يصبح "اعلام دولة" ومتى ينتهي الخلط بين الدولة والحكومة وهو الخلط الذي قد يبرر في الكلام الدارج بين الناس في الاوساط الشعبية، ولكنه بالتاكيد ليس مبررا في السياسة والممارسة الاعلامية وفي الواقع، وهو خلط له قوة اندفاع ذاتيه بحكم المسيرة الماضية للاعلام، بل الاهم من ذلك ان ممارسة عدم الخلط المطلوبه امر لا يتعلق فقط بجهاز الاعلام نفسه بقدر ما يتعلق بالحكومة نفسها، التي قد تجد نفسها كسلطة تنفيذية امام استحقاقات معينة في بعض الشؤون ولكن ليس من المطلوب ان يرضخ الاعلام ايضا وشقه غير الرسمي خاصة لهذه الاستحقاقات.

نظام معدل لنظام المصنفات المرئية والمسموعة

صدر النظام المعدل لنظام المصنفات المرئية والمسموعة، وبوشر العمل به ابتداء من ٩٨/١٢/٣١ اي من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية

ومما يميز النظام المعدل، التخفيضات الكبيرة في الرسوم التي كانت مفروضة كبدل رقابة للافلام والاشرطة وديسكات الليزر. كما يتميز بالاعفاءات الواسعة من بدل الرسوم للمصنفات المرئية والمسموعة والتعليمية والتدريبية المستوردة من قبل الهيئات الدولية والشركات والافراد.

ويذكر ان النظام السابق الذي لم يمض زمن طويل على اصداره، كان قد اثار احتجاجات واسعة في اوساط المشتغلين بالمصنفات (انظر التقرير الذي نشرته «المشرق الاعلامي» في العدد الماضي حول ندوة عقدها المركز العربي الدولي للدراسات الاعلامية بخصوص الموضوع).

مصدر في دائرة المطبوعات والنشر اوضح لـ «المشرق الاعلامي» ان الرقابة التي هي من صلاحيات الدائرة، سيتم اصدار التعليمات الخاصة بها والتي تعفي جميع المصنفات المرئية والمسموعة التابعة لوكالات الانباء والفضائيات من الرقابة المسبقة لجميع المنتجات التلفزيونية التمويلية والمصنفات المستوردة من قبل جميع الهيئات ذات النفع العام، وجميع الهيئات الاكاديمية والمنتجات التعليمية والارشادية سواء كان ذلك في حالات الاستيراد او التصدير.

واضاف المصدر ان شركات الانتاج سوف تدفع رسوم مخفضة جدا، لكنها ستعفى من الرقابة، كما ستستفيد من التعديل الاخير، وكالات الانباء التي كان النظام السابق يعيق انتاجها للانباء بشكل مجد اقتصاديا.

وفيما يلي نص النظام المعدل:

نظام رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة

المادة ١ : يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة لسنة ١٩٩٨)، ويقرا مع النظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢: يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٤:

يجب ان يكون لكل محل تجاري مدير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية

١. ان يكون اردنيا

٢. ان يكون مقيما اقامة فعلية في المملكة

٣ ان يكون غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف.

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي.

المادة ٧

ا. يستوفى عن كل مصنف مستورد يكون القصد من حيازته بيعه او تداوله او عرضه على الجمهور بدل رقابة عند اجازته ولمرة واحدة على النحو التالي:

١. الشريط السينمائي ٥٠ دينارا

٢. شريط الفيديو بجميع انواعه ٣ دنانير

٣. الديسك المرئي ٣ دنانير

٤. الديسك السمعي دينار واحد

٥. ديسك الحاسوب وديسك الالعاب الالكترونية دينار واحد.

٦. اوديو كاسيت دينار واحد.

ب. يستوفى عن المصنف المنتج محليا ما نسبته (٥٠٪) من كل بدل رقابة منصوص عليه في الفقرة (ا) من هذه المادة، اما اذا كانت الغاية من اقتناء هذا المصنف الاستعمال الشخصي او المنزلي فيستوفى عنه ما نسبته (١٠٪) من ذلك البدل.

ج لا يستوفى بدل رقابة عن المصنف الذي تمت مصادرته وفق احكام قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة المعمول به على ان يمسح حسب الحال امام صاحب العلاقة.

المادة ٤ يلغى نص المادة (٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي

المادة ٨

ا. يعفى من بدل الرقابة المنصوص عليه في هذا النظام كل من المصنفات التالية

١. المصنف التعليمي الذي يختص بمادة تعليمية منهجية تستعمل في المدارس ومؤسسات التعليم والتدريب والارشاد

٢. جميع المصنفات التي ترد الى المؤسسات الدولية ومكاتب الامم المتحدة في المملكة والمصنفات الخاصة بالدول المانحة المشتركة في مشاريع او مؤتمرات او اعمال استشارية

٣. الديسكات التي ترد من الشركات الصانعة الاجنبية الى الشركات المحلية لغايات التدريب والارشاد.

ب. لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اعفاء اي مصنف من بدل الرقابة المنصوص عليه

البرامج الحوارية السياسية في التلفزيون الأردني ما لها وما عليها

الفانك والبدري وجرير ولانا: قدمنا كل جديد وعرضنا الراي والراي الاخر واستقطبنا المشاهدين ورسالتنا وصلت

عدنان ابو عودة: لا زالت دون المستوى المطلوب ولم تصل الى نوعية ما تقدمه الفضائيات

ركاد الحديد

لم تحظ وسيلة إعلام محلية باهتمام متزايد كما حظي التلفزيون،والامر قد يكون مفهوما في ظل قدرة التلفزيون في التاثير على الراي العام والتحكم في توجهات المشاهدين،بيد ان انتشار الفضائيات واشتداد المنافسة معها ومع تلفزيونات الدول المجاورة إضافة الى مرحلة الانفراج الديمقراطي الذي تعيشه البلاد،والاحداث السياسية التي تمر بها المنطقة وطريقة متابعة التلفزيون لها فتح شهية قطاعات واسعة من الجمهور الأردني الى مناقشة مدى نجاح التلفزيون وقدرته على التاثير في ظل هذه المنافسة ومدى مواكبته للتطور الديمقراطي.الضجة التي اثارتها البرامج الحوارية التي تبثها القنوات الفضائية والأرضية العربية يبدو انها دفعت ،إضافة الى أسباب أخرى، بالقائمين على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الى التفكير بتطوير البرامج التي يتلقاها جمهور المشاهدين ،فكان ان ظهرت عدة برامج حوارية منها "من عمان بصراحة"و"من جهة اخرى"و"يوم جديد" وغيرها ،فهل نجحت هذه البرامج في استقطاب المشاهدين ،وهل استطاعت منافسة ما تبثه المحطات الاخرى ،والى اي مدى نجحت في ابراز الراي والراي الاخر وبالتالي توفير منبر محلي للراي الاخر يحول دون إجبار اصحابه اللجوء الى محطات الاخرين للتعبير عنها ،اسئلة تدور في ذهن الكثيرين ،وعلى صفحات الجرائد ،حملتها "المشرق الاعلامي" ووضعتها برسم اجابة معدي هذه البرامج ومقدميها وبرسم اجابة اعلاميون اخرون ونواب وقادة احزاب وكانت لنا هذه الحصيلة:

هاني البدري مقدم برنامج "ستون دقيقة" يقول "ان برنامج ستون دقيقة جاء منذ عام ١٩٩٤ كفكرة ومشروع تلفزيوني طموح يهدف بالأساس الى إعطاء المشاهد الاردني والعربي فرصة متابعة اخر الأخبار واسخن القضايا بعمق، فالخبر العربي والدولي لا يمكن عرضه بالشمولية والعمق التي تتيح للمشاهد متابعته والإلمام بجوانبه خلال النصف ساعة اليومية من الأخبار بالإضافة الى القضايا المحلية التي تستحوذ على جزء كبير من البرنامج وقد جاء ستون دقيقة في وقت كان التلفزيون يفتقد لهذه النوعية من البرامج (برامج نهاية الاسبوع) والتي تعرض في المحطات التلفزيونية في الدول الاخرى كما ان البرنامج جاء للخروج من نمطيه الأخبار اليومية التقليدية المطروحة ثم بعد ذلك جاءت متابعة الناس واهتمامها بالفكرة الجديدة التي عرضت لهم أشياء جديدة وباسلوب جديد.

الدكتور فهد الفانك مقدم برنامج من جهة اخرى يقول بان الفكرة وقد كان صاحبها الاستاذ ناصر جودة عندما كان مديرا عاما لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون كان هدفها الارتقاء بالمحطة الفضائية من خلال ثلاثة برامج حوارية نجح منهما اثنان وهما برنامج من جهة اخرى وبرنامج من عمان بصراحة الذي يقدمه السيد ابراهيم شاهزاده ولم ينجح برنامج ثالث باسم الكرسي الساخن الذي كان يفترض ان يقدمه صالح ماضي لانه لم يجد من يقبل الجلوس على الكرسي الساخن، ويضيف الدكتور الفانك "لم استطيع معرفة هدف الادارة لانها اعطتني حرية كاملة في اختيار موضوعات الحلقات وضيوفها ولم تتدخل لا في العناوين التي كنت اختارها ولا في الاشخاص الذين كنت استضيفهم لذا فانني افترض ان الهدف اعلامي بحت وهو المنافسة واجتذاب المشاهد المقيم والمغترب والعربي خاصة وان الديمقراطية وحرية التعبير هي راسمالنا في المجال الإعلامي. ومن جهتي فان الهدف هو معالجة موضوعات حيوية بواسطة اشخاص اما لانهم مسؤولون او لانهم خبراء في الموضوع على ان يكون ذلك بصيغة تجتذب المشاهد وتثير اهتمامه.

وعن هدف برنامج "يوم جديد" يقول جرير مرقة ولانا مامكغ "كان الهدف واضحا لادارة التلفزيون التي ارادت ان تواكب ما يعرض في المحطات العالمية والعربية بالبرامج الصباحية... التجربة جديدة على المشاهد الاردني من ناحية وصعوبة التحكم بالفترة الصباحية المبكرة من ناحية اخرى وظل التحدي الاكبر بالنسبة لنا ولمن ساعدونا في تقديم البرنامج واعداده هو كيف [illegible] المشاهد الاردني [illegible] خطاب البرنامج".

ويعتقد مقدمو البرامج الحوارية ان الرسالة التي يتوخاها التلفزيون من عرض هذه البرامج قد وصلت المشاهد، ويدلل البدري على ذلك بقوله "ان ردود الفعل كانت اكبر بكثير مما كنا نتوقع وتحمل معنين تلك التي تعبر عن الرضى والاعجاب والاخرى التي تنتقد ونحترمها جدا ونقوم بعرض بعضها بعض الاحيان مع اننا كأي مشروع جديد نتعرض الى بعض الاراء النقدية ايضا التي تحاول الاساءة... لقد اصبح اهم مصادر معلوماتنا وعلمنا للتقارير التي نقدمها هو المشاهد نفسه فعندما يكون لدى اي من مشاهدينا قضية ما ويبحثون عن حل نقوم بعرضها".

اما الفانك فرغم انه لا يخفي عدم علمه عما اذا كان التلفزيون يجري استطلاعات راي حول شعبية البرامج المقدمة الا انه يؤكد هو الاخر على ان الرسالة وصلت ويقول "اعتقد ان الرسالة وصلت وان برنامج من جهة اخرى يجد مشاهدين عديدين كما يبدو من ردود الفعل التي اتلقاها وتتلقاها إدارة التلفزيون والاشخاص الذين يظهرون في البرنامج .ويعتبر جرير ولا ان رسالتهم هي الاخرى وصلت بدليل"اننا قدمنا للناس كل جديد وكشفنا النقاب عن انماط العمل والعطاء في بلدنا والتي لم تكن معروفة الا لقلة من الناس وقد ساعدنا كثير من المواطنين الغائبين من خلال اتصالاتهم بنا من اكتشاف الدور المتميز لعدد من جمعيات العمل التطوعي والاثرياء المتميزين وكان هدفنا تقديم القدوة والنموذج لحث الاخرين على الاقتداء".

الراي والراي الاخر في حواريات التلفزيون

اذا كان هدف التلفزيون ورسالته المتوخاة من هذه البرامج واضحة لادارته فان الامر لم يكن كذلك مع الاخرين فكثيرا ما تعرضت هذه البرامج وكل الاداء التلفزيوني لحملة انتقادات تركزت على اتهام التلفزيون بتجاهل الراي الاخر يقول العين عدنان ابوعودة بداية البرامج كانت جيدة لكنها ناقصة حيث تشعر والشاهد يقر بانه يعبر عن راي الحكومة اما عن الراي الحر فلم يرتقي بعد ليعبر عن هذا الفكر القومي الحر وما زال التلفزيون اقرب الى مسار دعم موقف الدولة فلم يصل ببرامجه الى مرحلة البرامج التي تبث على قناة الجزيرة او القناة الفضائية اللبنانية على سبيل المثال، ولا يتوقع لتلفزيون رسمي اكثر من ذلك مع انه يمتلك الفرصة ان اراد ان يصل الى التعبير عن راي الدولة يستطيع الوصول دون الشعور بالحرج عن طريق اختيار المواضيع التي يتحدث عنها من خلال البرامج التي يبثها، ويضيف ابو عودة "تبقى هنالك محاذير ولان التلفزيون رسمي دائما يحسب حساب لعتب الدول عليه بسبب علاقات الدولة مع تلك الاخرى ولا ننكر ان القنوات الفضائية اكثر حرية لانها قطاع خاص مع انها مرتبطة ببعض الحكومات ومع ذلك يبقى وجود متنفس فكري قومي ضروري مع انه صعب ويستطيع التلفزيون على الاقل ان يبقى

اسمى خضر مشاهدي التلفزيون هم الفئات التي لا تمتلك تكنولوجيا اللواقط الفضائية

سالم النحاس :التطور في برامج التلفزيون شكلي ويعيد بث نفس الخطاب القديم

هاني الدحلة: نمطية البرامج ستفقد التلفزيون الاردني مشاهديه

تلفزيون محلي معتدل ومتنفس صحيح للسياسات المحلية على الاقل ".

الاستاذ محمود الشريف وزير الاعلام الاسبق يسجل في البداية اعترافا بعدم انتظامه ومواظبته على مشاهدة التلفزيون ولكنه يقول "ان بعض هذه البرامج التي اتيح لي مشاهدة حلقات منها واخص بالذكر منها برنامج "من عمان بصراحة" وبرنامج "نقطة تقاطع" نقلت الى حد ما وجهات النظر المختلفة حول بعض القضايا والهموم العامة الامر الذي يمنح التلفزيون الاردني طابعا (ليبراليا) يبحث عنه ويتمناه المشاهد الاردني والعربي فقد حدث تغيير طفيف في اتجاه الانفتاح على (الراي المخالف) في التلفزيون الاردني في الفترة الاخيرة ولكن هذا الانفتاح -رغم ترحيبنا به- يظل قاصرا عن المستوى الذي حققه التلفزيون الاردني في هذا الاتجاه في السنوات الاولى من عقد التسعينات".. يقول الاستاذ الشريف "انه لا بد من الاعتراف ان وجهة نظر (الحكومة) هي المسيطرة على الاخبار وعلى اداء التلفزيون الاردني وبالكاد يتاح للمعارضة ان يصل صوتها للناس عبر التلفزيون الذي يفترض انه تابع (للدولة) اي لكل الناس وليس للسلطة الحاكمة وحدها، يبقى انه في حال المنافسة مع المحطات الاخرى فان التلفزيون الاردني يظل افضل من الكثير منها، ولكن هناك محطات افضل منه بطبيعة الحال. ويرى النائب محمود الخرابشة بان التلفزيون "يحاول من خلال هذه البرامج ان يظهر الراي الاخر ولكنه لم يتمكن من ذلك وان كان المسؤولين فيه يقولون بان ما يطرح من خلاله لا يطرح عبر اي تلفزيون عربي، ولكن حقيقة الامر فانه لا زال عاجز"ويعتقد الخرابشة ان تدخلات مقدمي البرامج تحول دون اظهار الراي المخالف ويقول" يبادر المشرف على البرنامج في التدخل بطريقة او باخرى كي لا يظهر فكرا او رايا معين في القضية المطروحة".

الدكتور الفانك رغم اقراره بضرورة اتاحة المجال امام الراي الاخر الا انه لا يعتبر ان المقصود من "البرنامج ان يكون صراعا بين رايين متناقضين فالهدف ليس معركة ينتصر فيها جانب على اخر (فيفحمه) بل حوار يؤدي الى نتيجة ويسمح للمشاهد بان يكون رايا".ويضيف" وقد استضفت في البرنامج فئات عديدة تشمل المسؤولين وقادة الاحزاب والنقابات العمالية والصحفيين والشيوعيين والاخوان المسلمين وآخرين ومع اني لا ابحث عن التناقضات الا انه يهمني التنويع ورؤية القضايا من جهات مختلفة".

ويجزم البدري بان برنامجه استطاع "اظهار الراي والراي الاخر بالامكانات المتاحة لدينا".مضيفا" لا ندعي انه متاح لنا دائما اظهار الراي والراي الاخر لكن في قضايا لها علاقة بالانتخابات وبالمظاهرات، بقضية العراق استطعنا عرض كل الآراء وقد كنا نواجه بعض الضغوطات والمشاكل ولكننا كنا نتغلب عليها بدعم من اشخاص متفتحين وبرنامج ستون دقيقة استطاع اخذ جرعة من الثقة من خلال طرح قضايا الفساد في مؤسسات الخدمة الاجتماعية ولا ننسى حين قال جلالة الملك "ابحثوا وقولوا الحقيقة وستجدوني بجانبكم" حين استضفناه في البرنامج وهذه كانت دفعة كبيرة للامام ومن خلال اتصالات المشاهدين بعد تلك القصة وبعد العديد من القصص للحديث حول قضايا حساسة تحسسنا اننا على الطريق الصحيح واننا ذو مسؤولية".

اما جرير ولانا لا يعتبران اظهار الراي الاخر هدفا ل"يوم جديد" "لم يكن من مهام البرنامج اظهار الرأي والراي الاخر لان هذه مسؤولية برامج اخرى مثل "من عمان بصراحة" الذي يقدمه ابراهيم شاهزاده، لكن البرنامج اتاح فرصة التعبير عن وجهات النظر حول القضايا الهامة من خلال استضافة طرفي العلاقة واية اطراف اخرى ولكن ليس في حلقة واحدة انما بصورة متتالية وفي مرات عديدة اثرنا قضايا تتعلق بجماعات تضررت من قرارات حكومية او اجراءات اخرى وساهمنا في عرض وجهة نظرهم واستعادة حقوقهم

ومع ذلك فان للمعارضة راي اخر في البرامج التلفزيونية فيقول السيد سالم النحاس الامين العام لحزب الشعب الديمقراطي الاردني"حشد" "ان اظهار الراي الاخر قد اصبح ضرورة ملحة للمواطن وهذا ما تحققه الفضائيات، والراي الاخر لا يمكن ان يظهر بدون حرية التعبير، والتلفزيون منهجيا لا يبحث عن الراي الاخر فقد يبحث عن الراي المخالف ضمن الراي الواحد، ولكن الراي الاخر الذي تمثله المعارضة لا يظهر صوتها في اي من البرامج الاردنية بصورة منهجية لاعطاء الراي العام حقه في الانحياز على قاعدة صحيحة اولا واخلاقية ثانيا " وتتفق المحامية اسمى خضر مع النحاس وتقول "نادرا ما استطاع راي اخر اخذ فرصة كافية وفسحة من الوقت لطرح وجهة نظره بصورة كاملة والراي الاخر مطلوب للزينة فقط وليس من حقه استخدام الاعلام بحرية للتعبير عن راية وامتناع الراي العام بوجاهة هذا الراي بل ان هذه الاراء المخالفة تخضع للرد والتفنيد من مقدم البرنامج او المنع كما لو ان مهمته هي دحض هذا الراي وبيان

المحامي هاني الدحلة فيختلف قليلا عن راي النحاس ويقول ان التلفزيون عبر هذه "البرامج كان موفقا في اظهار الراي الاخر في بعضها ولم يعطي المدى المناسب في البعض الاخر، والمطلوب ان يظهر هذا الراي الاخر بكل القضايا واستقطاب بعض الشخصيات الاردنية ذات التوجه الوطن

استقطاب المشاهدين

انتشار الفضائيات ومنافسة المحطات الارضية للدول المجاورة اعطت انطباعات عززتها استطلاعات راي بان التلفزيون الاردني فقد جاذبيته وانفض عنه جمهور مشاهديه ومتلقيه ولكن المتابع لبث التلفزيون لا بد ان يلحظ بان تطورا حصل وخاصة في البرامج الحوارية فهل استطاع استعادة ثقة المشاهد واستقطابه من جديد.مقدمو البرامج اجمعوا على ان برامجهم استطاعت فعلا استقطاب المشاهدين ،فيقول جرير ولانا ان ذلك حدث لان برنامج يوم جديد اقنع المشاهد بانه ذو فائدة كبيرة ،ويضيفان" ولا بد ان يحتاج المواطن الاردني الى شيء، ولو بسيط مما يقدمه البرنامج الذي يبدأ بنشرة عامة للاخبار ثم استعراض لعناوين الصحف فنشرة الاحوال الجوية ثم التحدث الى الضيوف في قضايا وشؤون تكاد تلامس كل ما هو جديد في حياتنا،وحاجة المشاهد الاردني للمعرفة قبل الخروج الى يوم جديد،كما يعتقدان بان درجة المنافسة تقل تماما في الفترة الصباحية وتصبح لصالح التلفزيون الاردني على الصعيد المحلي حيث تقدم معظم المحطات نفس الخطاب المحلي بحيث يفضل المشاهد الاردني متابعة شؤون بلده "وهو ما يساعد على استقطاب المشاهد.

اما البدري فيقول ان "الرسائل اليومية والاتصالات والرسائل البريدية الالكترونية التي تصلنا من خارج الاردن ومن اشخاص لديهم الامكانية والقدرة على مشاهدة قنوات تلفزيونية عديدة،هذه الرسائل التي تتحدث عن قضايا طرحت وشوهدت من خلال برنامج ستون دقيقة دليل ، ومثلا حين تعرض قضية لطبيب وعن انجازه الطبي داخل الاردن ويتلقى البرنامج هذا الكم من الرسائل حول الموضوع مؤشر مهم في كيفية استقطاب المشاهد لمشاهدة البرنامج ورسائل اخرى لطرح افكار وطرق ووسائل جديدة لعرض القضايا ونوعيتها هذا مؤشر على استقطاب البرنامج للمشاهدين ولا نستثني تلك الرسائل التي تنتقد نقدا للإساءة .ويعتقد البدري "ان الكثيرين يخلطون بين ستون دقيقة كفكرة برنامج يبث في نهاية الاسبوع وكتقليد لبرامج ستون دقيقة في القنوات الامريكية ،البرنامج فكرة ليست اردنية ولا امريكية هي فكرة عالمية تختلف تسميتها من قناة الى اخرى وستون دقيقة الاردنية كأي برنامج نهاية اسبوع سواء في اندونيسيا، نيكاراجوا، امريكا، اسرائيل تحت نستطيع الاستفادة من كل هذه البرامج لكنا لا نقلدها فلنا طابعنا الاردني الخاص"

ولكن ما هو راي النواب والاعلاميون والمعارضة فيما يقوله مقدمي البرامج الحوارية النائب محمود الخرابشة مؤكدا على التغيير الذي طرا على البرامج يقول بالنسبة الى جذب المشاهد من خلال هذه البرامج فلا اعتقد بانه قد نجح في ذلك لان هنالك هوة كبيرة بين المواطن والتلفزيون خاصة واجهزة الاعلام الرسمية عامة وعلى التلفزيون ان يبذل جهود مضنية وطويلة لمحاولة كسب وجذب المواطن الاردني لبرامجه من خلال الارتقاء باسلوب ادائه وتعزيز عودة المواطن للثقة بالتلفزيون حيث انه فقد ثقته به".ويضيف لا تزال برامج التلفزيون دون المستوى المطلوب ولا يمكن ان تقول بان هناك نقلة نوعية في انماط البرامج التي يقدمها التلفزيون على الرغم من المحاولات المبذولة لاحداث تغيير في نوعية ونمط هذه البرامج لكنها لن ترتقي بأي حال من الاحوال الى المستوى المطلوب.

ويرى سالم النحاس امين عام حزب الشعب الديمقراطية الاردنية "بان برامج التلفزيونات العربية بشكل عام في كل الاقطار العربية تعاني من عدم وضوح رسالتها الاعلامية ومصداقية هذه الرسالة بالنسبة للجمهور المتلقي، وكان المواطن يشكو عادة من الاعلام الوطني في القطر نفسه ويحاول ان يبحث عن الخبر الصحيح والرسالة الاعلامية الاكثر انفتاحا في مصادر اعلامية اخرى، لكن وقع تغيير نوعي في النقل التلفزيوني في اطار التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم وكان لا بد لهذه الوسائل الاعلامية ان تحاول اللحاق بالركب والاستفادة من هذا التغير النوعي لصالح الخطاب الاعلامي ذاته ،ولكن هذا التغيير رغم حدوثه فعلا الا انه جاء ليس بهدف توضيح الرسالة الاعلامية وحمايتها بالمصداقية بل جاء في اطار الحاجة الماسة الى استخدام الوسائل الجديدة من اجل الدفاع عن قضايا قديمة".

ويقول الاستاذ هاني الدحلة حول ذات الموضوع "لقد لاحظنا في الفترة الاخيرة التوجه نحو ايجاد برامج تقوم على الحوار الفكري القائم على تنوع وجهها النظر وبالتالي الخروج من طوق البرامج التقليدية والتي كانت سائدة في التلفزيون منذ فترة، وهذه نقلة تستحق الشكر ونتمنى لها الاستمرارية".

بينما تقول المحامية اسمى خضر "لقد حدث تغيير هو تغيير ملحوظ غير انه محزن ومنفر ايضا لسببين رئيسيين اولهما انه تغيير سطحي ظل محكوما بفكرة اعلان الحكومة ذو اللون الواحد والالوان الاخرى تخضع للقيود الانتقائية التي تنسجم مع هذه الفكرة وتظهر جمال اللون الواحد. وثانيهما انه رد فعل استعراضي في مواجهة القنوات الاخرى ومحاولة للقول اننا نمتلك سياسية اعلامية ديمقراطية قائمة على التعددية واحترام الراي الاخر والاعتراف بحق الاختلاف. غير ان هذه المحاولة التي اجتذبت عدد من المشاهدين وكادت تستردهم من شاشات المحطات الاخرى سرعان ما تبين عدم جديتها وشكليتها وبالتالي عجزها عن اشباع توق الشاهد الى طروحات عميقة تتناول همومه الحقيقية ومشاغلة ذات الاولوية وافتقاده الى مشاركة رموز فكرية وسياسية واجتماعية لها احترامها ودورها في المجتمع ويلاحظ بان هذه البرامج الجديدة سواء من حيث الوقت او عدد المشاركين او طريقة اداء الحوار تؤدي الى عدم افساح فرصة معقولة للمشاركين لبيان وجهة نظرهم"

وترى خضر ان مشاهدي التلفزيون الاردني هم في الغالب اولئك الذين لا يمتلكون بعد تقنيات مشاهدة الفضائيات الاخرى وهم ليسوا عددا قليلا من المواطنين ولكن هذه البرامج الجديدة لم تنجح في استعادة مشاهدي القنوات الفضائية الاخرى وان فعل بعضهم املا في مشاهدة الجديد والمتميز من البرامج والافكار والطروحات فانه سرعان ما تصيبه خيبة الامل".

بينما يرى هاني الدحلة ان استمرار التلفزيون الاردني على برامجه التقليدية وعلى نمطية البرامج القديمة سيفقد مشاهدية في ظل الانتشار الواسع للقنوات الفضائية العربية والاجنبية واذا قام التلفزيون على تطوير برامجه والعمل على التقدم بها بحيث تساير نوعية وكم البرامج التي تطرح في القنوات الاخرى فان المواطنيناالاردنيين سيجدون اختلافا يستحق المتابعة

التلفزيون ،اعلام دولة ام اعلام حكومة ؟

يبقى ان نصل الى واحدة من اكثر القضايا التي تناولها النقاش الدائر حول التلفزيون ومراجعة ومجمل ادائه الاعلامي وهو السؤال المفتوح دوما هل التلفزيون يشكل اعلام دولة ام اعلام حكومة يقول الاستاذ محمود الشريف "لا يوجد عندنا في الاردن فصل حاسم بين السلطات بحيث يمكن الحديث عن الدولة بمعزل عن الحكومة فكل حكومة تاتي للسلطة تصبح هي الدولة ويصبح الاعلام الرسمي تابعا لها ياتمر بامرها وينفذ تعليماتها"

الاستاذ هاني الدحلة يقول "عندما يقدم التلفزيون الاردني افكار برامجه من خلال عكس وجهة نظر وآراء ومطالب الشعب الاردني سيكون بمعنى الكلمة اعلام دولة وهذا لا يحتاج الا لحرية في الطرح وعندما يسخر التلفزيون لخدمة اغراض الحكومة وعكس سياساتها وترويج افكارها يصبح اعلام حكومة وهذا عكس اعلام الدولة بالطبع ."

التلفزيون الاردني ما زال مقيدا باساليب الماضي في التخاطب مع الراي العام كما يقول الاستاذ النحاس ويضيف "ان اعلام الدولة يستوعب جميع الاراء ما دام الجميع ابناء هذا الوطن وحريصون عليه وبالطبع سلوك الحكومة هو الذي يفرض على التلفزيون هذا النهج فالحكومة لا تمارس التعددية السياسية والفكرية وتعتبر نفسها

محمود الشريف: لم تصل الى مستوى ما كان يقدم مطلع التسعينيات

محمود الخرابشة: على التلفزيون ان يقطع شوطا طويلا قبل ان يصبح اعلام دولة

فوق الجميع من الموالاة والمعارضة وعلى الجميع ان يقبل، هذا هو لسان حالها بسياساتها، والاعلام موجود للترويج لهذه السياسات على مختلف الاصعدة فالاعلام التلفزيوني الحالي هو الحكومة وليس الدولة وما زال امامنا شوط واسع وكبير حتى نخرج من هذه الحالة".

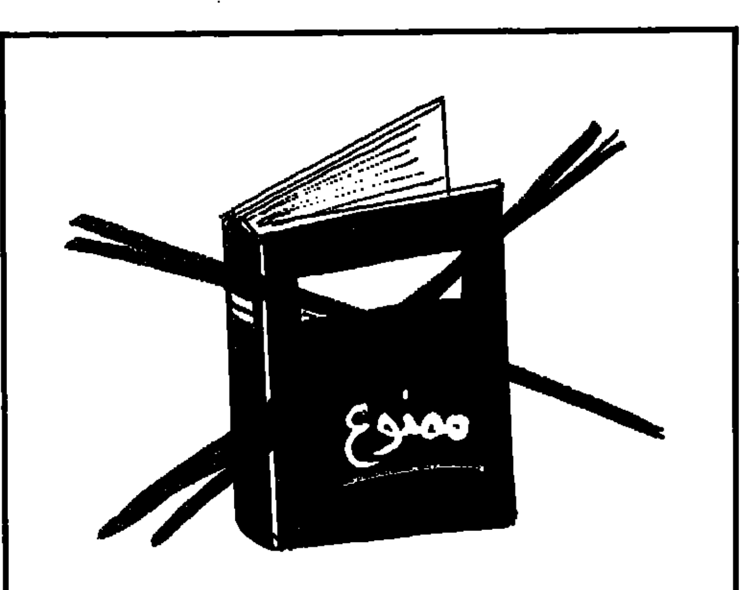
ويقول النائب محمود الخرابشة "اعلامنا لا يزال حتى الان اعلام حكومة وهو غير قادر على ان يكون اعلام وطن، كما انه اعلام اشخاص لم يتمكن جميع المسؤولون الذين تقلدوا مواقع المسؤولية ان يرسخوا منهج وثوابت اعلامية واضحة ومستقرة وخير دليل على ذلك ما حصل عند الرد على قناة الجزيرة والوقف الاخير من العدوان على العراق حيث كان التلفزيون الاردني في البداية يبدو وكأنه جهة محايدة تماما اما بعد اليوم الثالث حيث بدأ يغير موقفه بعد موقف مجلس النواب من هذا العدوان

ويضيف الاستاذ الخرابشة "اما كيف وما هو المطلوب من التلفزيون حتى يكون اقرب ما يكون الى اعلام دولة منه الى اعلام حكومة فهذا يحتاج الى تغيير كامل في التوجهات وفي جميع القائمين على ادارة هذه البرامج وغيرها، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والمؤهل له فنيا واداريا وعلميا اضافة الى ضرورة ان يكون هناك ثوابت وقواسم يلتقي عليها الجميع وان يبتعد التلفزيون عن التقليد الاعمى كما ان التلفزيون بحاجة للاعتماد على المعلومات الدقيقة ومصادرها الاصلية وان يمتاز بالصدق والواقعية وان يبتعد عن كثير من البرامج والمسلسلات التي تنافي عاداتنا وتقاليدنا، واذا اراد التلفزيون ان يكون اعلام وطن دولة فعلية ان يعيد تأهيل نفسه فنيا واداريا وان يكون هناك مقدرة على تحسس هموم ابناء الوطن في جميع مواقعهم ومختلف شرائحهم الاجتماعية والسياسية وان يعكس امالهم والامهم من خلال برامجه ويبتعد عن البرامج الدخيلة على مجتمعنا ووطننا وخاصة ما يقوم به على اظهار بعض ما تظهره التلفزيونات العربية الاخرى على حساب المواطن والفنان الاردني.

واخيرا تقول اسمي خصر بهذه البرامج المعروضة وغيرها يمكن للتلفزيون الاردني ان يصبح اعلام دولة اذا تحققت فيه بعض الشروط مثل الاستقلال التام عن الحكومة والتحول الى مؤسسة وطنية تشرف عليها هيئة موسعة تضم شخصيات غير حكومية واعلامية متخصصة والترخيص لمحطات تلفزيونية اردنية خاصة تخصيص موارد مالية كافية لتحقيق اقصى قدر من المهنية والتخصصية واجتذاب الخبرات بدلا من تصديرها، انتهاج سياسات تلتزم بجدية النهج الديمقراطي واسس التحول والبناء الديمقراطي وخاصة فيما يتعلق بالموقف من المعارضة والتعددية الفكرية والسياسية والحق في طرح والدفاع عن الراي الاخر والحق في الاختلاف والحصول على المعلومة كاملة وفي وقتها وبمعنى اخر ان يلعب الاعلام دوره في ترجمة توجهات المجتمع المختلفة على المستويات السياسية والفكرية والاجتماعية وفي المراقبة وتحقيق الشفافية والعلنية ونشر الوعي والمعرفة بالحقائق والمعلومات التي تمكن المواطن من المشاركة الحقيقية في الحياة العامة مسلحا بما يساعده على اتخاذ قرارات وممارسة مواطنته بالاختيار الحر من بين الآراء المختلفة والتوجهات المتباينة، الاستجابة الفعلية لبعض الشارع وهمومه ومعالجة القضايا والمشاكل التي يعيشها المواطن، احداث نقلة نوعية على المستوى الفني باتجاه التجديد والتناغم مع مستجداته الحياة واعتماد التقنيات الحديثة لتحقيق التمييز في القدرة على جذب المشاهد وتوفير الزاد الفكري والثقافي والعلمي له بما يعبر عن احترام عقلة ووعيه، والتجاوب مع همومه واحتياجاته وتطلعاته والكف عن النمطية والتكرار والبعد عن الاساليب التقليدية في تقديم البرامج وتوفير التدريب والجولات الاستطلاعية للعاملين للاطلاع واكتساب الخبرات وافساح المجال للخريجين والطاقات الاعلامية للانطلاق والمساهمة في تطوير اداء هذه المؤسسة الوطنية الهامة لتصبح بحق صوت الوطن واعلامه لاصوات حكوماته وقطاعاته الرسمي فقط

من راقب الناس مات هماً !

فخري قعوار



هناك فئة من عباد الله الصالحين، تعمل في مهنة لا تخطر للناس على البال، لو فكروا بكتابة قائمة باسماء الأعمال والمهن التي يمارسها بنو البشر. فنحن نذكر بالخير دوماً تلك المهن المنقرضة او الموشكة على الانقراض، مثل المطهر والمجلخ والمصور الشمسي وحلاق الرصيف والمدلك في الحمام التركي، او ذلك الرجل الذي لا مهنة له غير القيام بحرق الفئات النقدية الورقية التي تأثرت بالعبث أو التداول فتهرأت او تمزقت... ونحن نذكر بالخير ايضا كل المهن الاخرى المعروفة التي ما تزال وسيلة من وسائل العيش الكريم.

غير أن المهنة الطريفة، التي لا اظن ان المواطن يعرفها او تخطر بباله، هي مهنة المراقبة! وليس المقصود بهذه المهنة مراقبة الجيران او مراقبة المجرمين او مراقبة الناس الغافلين الذين يمشون في الاسواق ويدبون على الارض... ليس هذا هو المقصود، لان هذه الاصناف من المراقبة ما يكون سببه امنيا او فضولا او ضرورة من الضرورات المطلوبة... وليس هذا هو المقصود ايضاً، لان «من راقب الناس مات همّاً»! خاصة اذا كان الناس ممن يملكون المباني الفخمة والعربات الفارهة والاموال الطائلة والنفوذ الفتاك والجاه المهيب والسطو الاخاذ!

المهنة الطريفة التي اعنيها هنا، هي مهنة مراقبة الاشرطة التلفزيونية والسينمائية والمطبوعات الورقية بمختلف اشكالها، وربما كانت هذه المهنة مألوفة أو موجودة في كل ارجاء المعمورة، لكنها ذات طبيعة استثنائية في الوطن العربي، لأن ابرز صفة يجب ان تتوفر في الرقيب هي قدرته على معرفة ما يجب ان يطلع عليه الناس، وما لا يجب ان يطلع عليه الناس! فمن حيث المبدأ، يجب ان يدرك ما تريده حكومة بلاده، او ما تريد هذه الحكومة ان توجه الناس اليه، وما لا تريد ان توجه الناس اليه. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، على الرقيب أن يعرف ان كل مشهد في المسلسل التلفزيوني يضم رجلا وامرأة في غرفة نوم، حتى لو كان مشهد شجار وتمعيط شعر، فإن عليه ان يحذفه، نظراً للخطورة الاخلاقية التي تهدد بنيان المجتمع المرصوص! أما اذا كان باب غرفة النوم مفتوحا فإن المشهد يصبح مجازا! هذه هي الحقيقة التي يعرفها كل الفنانين وكل المشتغلين في الحقل الفني، والاكثر من هذا، ان الرقيب مطالب بشطب كل عبارة فيها قسم مثل «والله» او «وحياة رب العزة»، او حتى مثل «وحياة عيونك» او «وحياة اللي خلقوك».. الخ، القسم ممنوع بكل صوره واشكاله، التدخين ممنوع: جوزة، سجائر، معسل، سيجار، غليون، ممنوع، كله ممنوع، أما اذا كان المسلسل مصريا، فعندئذ يصبح مسموحا ومجازاً، وحجة الرقيب في هذا ان التعليمات تقتضي ذلك، وأن المسلسل سوف يباع للبلد العربي الفلاني، ولذلك يجب ان تنطبق عليه المواصفات والمقاييس المرسومة من قبل ذلك البلد الذي يشتري الحلقة باغلى الاثمان!

وكذلك الحال بالنسبة للمطبوعات الورقية الوافدة من قطر عربي الى قطر عربي آخر، او الوافدة من عاصمة اجنبية الى عاصمة عربية. فإذا قامت جريدة مهجرية أو غير مهجرية من الصحف الناطقة بالضاد بالتعليق على أي شأن «محلي» من وجهة نظر لا تتفق مع وجهة النظر المفروضة على الصحافة والإعلام «المحلي»، قامت قيامته الرقيب. واستحضر اكبر مقصاته، وفرم الصالح والطالح في تلك الصحيفة وصارت بقدرته هو، وليس بقدرة سواه، أمراً حراماً لا يجوز تداوله! وهناك ما هو أسوأ من هذا فإذا تعرضت مجلة أو مطبوعة ما لقطر صديق للقطر الذي يعمل فيه ذلك الرقيب بالنقد أو التعريض بأي شأن من شؤون، انتفخت اوداج الرقيب، وهاج وماج، وقرر بسلطانه الشخصي ان هذه المطبوعة يجب أن تمنع، تحت عنوان «المحافظة على المصالح الوطنية والقومية العليا» وعدم تعكير صفو الصلات الثنائية، وتصير الانتقادات الصحفية بمرتبة الخيانة العظمى!

هذه المهنة الطريفة، سبب كثير من العلل الثقافية والفكرية التي نراها منتشرة في دنيا العروبة. ان ترقص لك سهير زكي أو لهلوبة الوادي لمدة نصف ساعة على التلفزيون... معلش ... ماشي! وأن تقف امامك مطربة رديئة لمدة نصف قرن، وهي ترتدي ما قل وبل من الملابس، وتغمزك تارة، وتدعوك اليها بيديها تارة أخرى... معلش ... ماشي! اما اذا اشعل ممثل سيجارة، مثلما يشعل الناس سجائرهم في الحياة العادية، يصير المشهد محرما، واذا كتب صحفي ملاحظة جادة أو رأيا او ردا او خلاف هذا وذاك، صارت المطبوعة محرمة... مش معقول! فهذا استخفاف بعقول الناس الذين يتأهبون للانطلاق الى عصر ثورة المعلومات والاتصالات المختصرة السريعة، واستخفاف بعقول الناس الذين يعدون العدة لولوج في قرن جديدا

والعجيب في كل هذا، ان الرقيب العربي يتلذذ بمهنته، ويعود اخر النهار الى بيته ليحدث أم البنين عن المشاهد واللقطات والقفشات التي اصطادها. وفي النهاية، فهو يراقب الناس، ولا يموت همّاً!

← سمنه زائده.. وبلديه! →

فعلاً يا أخي.. شهر رمضان أنسب فرصه لتغيير الوزن!

رمضان شهر الخير .. والاعلام ايضاً

احمد ابو خليل

لكل قطاع موسم، وشهر رمضان هو موسم قطاع الاعلام بلا منازع، وتلك ليست ظاهرة حديثة، لكن لكل عصر اعلامه، فللمجتمع البسيط اعلام بسيط وللمجتمع المركب اعلام مركب، وعندما نقول مركب فليس بالضرورة انه اكثر امتاعا «لمستهلكيه»، فالناس في بلادنا على العموم ما زالوا في كل رمضان يتحسرون على «ايام زمان»، ولكل جيل «ايام زمانه»، فحتى الشاب ابن العشرين ربيعا لا يتردد في حديثه عن التحسر على «ايام زمان».

ولو تاملنا جيدا في تحسر المتحسرين، لوجدنا انه يشمل الاعلام حتى لو لم يكن يسمى اعلاما، ولكن ما هو الاعلام ان لم يكن تبادلا للمعلومات «قصص وحكايا» وتاثيرا على الراي العام «احتفالات دينية» وترتيبا متجددا للاولويات المجتمعية «عادات وطقوس شعبية» الخ؟

لكن الناس لا يتحسرون فقط على مثل هذا الزمان القديم الذي لم يعشه من الاردنيين الا الاجداد وبعض الاباء، غير الاجداد، لكنهم اي اولئك المتحسرين الافتى عمرا قد يتذكرون بحسرة ايضا ايام الاذاعة، سيدة وسائل الاعلام حتى قدوم التلفزيون، فقد كانت الاذاعة امد الله في عمرها، تقوم بالواجب وزيادة، اذ احتل المذياع الكبير «ابو لمبة» ثم المذياع الصغير مكان الجد او الجدة، وصار الاردنيون يتحلقون حوله باصغاء لم يحظ به حتى الجد والجدة، وقدم هذا الجهاز المسلسلات والافلام .. نعم الافلام والحزازير ورافق الساهرين والساهرات ...الخ.

في «التحسر» بركة

هذا الكلام «دقة قديمة»، بل ان التحسر لدى الاردنيين صار بحد ذاته فلكلورا يمارسونه كدليل على الانتماء الوطني والاعتزاز بذلك الانتماء، فلماذا لا نسرع باتجاه الحاضر ونقول ان رمضان اصبح منذ سنين الشهر الذي تصب فيه كل جهود الاعلام على مدار السنة او احد عشر شهرا من السنة على الاقل؟

لكن لماذا لا نعترف ان التنوع، والمبالغة في التنوع هي امور غير متاحة الا للتلفزيون الذي يقدم السلعة الاعلامية الاكثر سهولة في الاستقبال والتلقي، فما عليك الا الاسترخاء واستخدام اي حاسة من حواسك، وباقل درجات التيقظ والانتباه، بعكس الوسائل الاخرى التي تتطلب انتباها جيدا وتعبا وتشغيلا للجهاز العصبي بدرجة توتر عالية، فقراءة الصحيفة مثلا لا يكفيها مجرد النظر، فقد تقرأ سطرا مثنى وثلاث ورباع واذا لم تعمل الموصلات بين عينيك ودماغك جيدا، فلن تستطيع استيعاب ما تقرأ، والاستماع للاذاعة كذلك يتطلب تشغيلا للخطوط بين الاذن والدماغ، بينما التلفزيون فانه قد يكتفي بمشاهدين حتى لو كانوا في اقصى درجات «البله»، ففي كل الاحوال فانهم سيحصلون على شيء ما، عادة ما يكون كافيا ومرضيا لمنتج السلعة ومتلقيها.

وبما ان شهر رمضان، وهو شهر الصوم، والصوم في جزء كبير منه متعلق بالاكل، او في الواقع الامتناع عن الاكل، فان التنافس في وسائل الاعلام خاصة التلفزيون يجري على تقديم السلعة الاكثر سهولة للهضم، ولان الهضم ممنوع نهارا فان اغلب الجهد الاعلامي الموجه لانتاج مواد «مهضومة» يتركز ليلا

لقد تراجعت البرامج «العسرة» كالمسلسلات التاريخية وبرامج التثقيف والوعظ الاخلاقي والصحي والغذائي الى ساعات النهار، فيما تشرع البرامج التي قد يشكل عرضها نهارا «افطارا» قبل ان يحين موعد الافطار، بالبث بعد المغرب مباشرة وحتى ساعات السحور، حيث يتسحر الناس دون ان ينسوا طقوس التحسر ايضا، وان كان تحسر الليل يختلف عن تحسر النهار، ففي الليل وبعد السحور يأخذ التحسر طابعا «طبقيا»، فهناك من يقوم به في مطعم او خيمة رمضانية بينما يقوم به اخرون وهم «يتدثرون» بقطائهم حفاظاً على الدفء الذي تكون ليلاً وتوفيرا للغاز والكاز، وشتان بين «التحسرين» كما هو شتان بين «التسحرين».

تلفزيوننا هذا العام تعرض لانتقادات وملاحظات كثيرة تتعلق بادائه الرمضاني كما في ادائه غير الرمضاني، ولكل منتقد زاوية نظر، فالذي يريد من رمضان ان يكون شهرا للتقوى والورع ينتقد التلفزيون لما فيه من خفة وابتعاد عن «روح الشهر» بينما الباحث من المشاهدين عن التسلية والمتعة وتمضية الصيام» يرى ان التلفزيون جدي وبعيد عن «روح الشهر» ولا ينافس المحطات والفضائيات في الخفة والرشاقة، وهكذا عندما حاول تلفزيوننا ان يوازن بين صنفي المشاهدين هؤلاء، صار مثل الحمامة الوقورة التي حاولت تقليد الغراب، فلم تصبح غرابا ولم تبق حمامة.

الانتاج الاردني التلفزيوني المعروض في رمضان الحالي من مسلسلات او حزازير (يمكن ان تسمى فوازير .. مش كده)، هذا الانتاج لم يستطع المنافسة، وقد اظهر احد رسامي الكاريكاتير المذيعة الاردنية وهي تستعطف المشاهد وترجوه ان يبقى على المحطة الاردنية وتقسم له انها ستضحكه وتسليه ولكن دون جدوى. وشكرا لجهاز الريموت كونترول على كل حال، الذي سهل امام الاردنيين امكانية التنقل بين المحطات دون عناء.

هذا فيما لا يتعلق بمن يتمتعون «بالستالايت» فاذا وصلنا الى هنا تكون «جهيزة قد قطعت قول كل خطيب».. «فالحرب» التي تتركز على استبقاء «نكة الريموت» اطول فترة ممكنة على كل محطة، تم التجهيز لها جيدا، سيما وان متعة مالك الستالايت تكمن في كثرة «النك» والتنقل من محطة لاخرى، فالمحطات تجتهد في الحصول على اكثر نكات ممكنة، ولكل مجتهد نصيب، كما تعلمون

اما الصحافة، فقد التمت فيما يبدو بتواضع دورها الرمضاني، فباستثناء «الدستور» التي خصصت ملحقا رمضانيا يوميا بعنوان «قناديل رمضانية» وبشكل منفصل عن الجريدة، وبعشرين صفحة يتضمن مختلف الشؤون الرمضانية، سواء تلك المتعلقة بالجانب الديني او بالمسابقات والجوائز والتسلية والاعلانات الخاصة، نقول باستثناء «الدستور» فان باقي الصحف خصصت صفحات اعتيادية خاصة برمضان، بعضها يتعلق بالتثقيف الديني، والاخر يتعلق بالجوائز والمسابقات التي عمت كل الصحف باستثناء «الاسواق» التي اكتفت بصفحة رمضانية بعنوان «رمضان كريم» وهي عبارة يقولها الصائم كاعتذار عن تقديم الضيافة في رمضان، والجوائز كما تعلمون جزء من «ضيافة» الصحف لقرائها.

جنس واكاذيب وسياسة

الاسئلة المفقودة في تعاطي الصحافة المحلية مع قضايا الجنس والحريات الشخصية

محمد عمر

تعاملت وسائل الاعلام المحلية خلال الشهر الماضي مع اكثر من قضية او مشكلة جنسية حملت مفارقات عديدة وطرحت جملة من الاسئلة، اهمها حدود حرية الصحافة وحرية او حرمة الاشخاص ،وتعامل الحكومة مع قانون المطبوعات ،وتعامل الصحافة مع القضايا والمشكلات الجنسية ،وحدود استخدام تكنولوجيا المعلومات. وعلاقة الصحافة بالبرلمان وهي اشكاليات قلما تناولتها الصحافة اوحتى تغاضت عنها .

فخلال الشهر الماضي طلبت الحكومة من مجلس النواب رفع الحصانة عن النائب احمد عويدي العبادي على خلفية قضية اخلاقية" . هذه القضية لوحدها كادت ان تؤدي الى ازمة بين البرلمان والحكومة من جهة والبرلمان والصحافة من جهة اخرى، وربما لا حقا بين الحكومة والصحافة من جهة ثالثة فالقضية لا زالت تتفاعل على اكثر من صعيد برلماني وقضائي واعلامي

وخلال الشهر الماضي سجلت صحيفة "العرب اليوم"سابقة قد تكون الاولى من نوعها في تاريخ اليوميات المحلية عندما قامت بنشر مقال للكاتب محمد الصبيحي في عددها بتاريخ ١٢/١٣ عن الشاذين جنسيا في عمان، هؤلاء الذين اعتبرهم الكاتب ظاهرة اخذة في التنامي في المجتمع الاردني يجوبون شوارع عمان دون رقيب او حسيب ودون ان تفعل الحكومة شيئا حيال هذه الظاهرة ويتساءل الصبيحي "كيف نستسقي الغيث ونحن لم نفعل ما يرضي الله حيال هذه الظاهرة".

وخلال الشهر الماضي ايضا تابعت الصحف وباهتمام شديد فضائح مونيكا -كلينتون ووفر القصف الامريكي البريطاني على العراق فرصة اضافية للصحافة لاعادة فتح الموضوع وذهب اكثر من كاتب حد اعتبار هذه الفضيحة السبب المباشر للهجوم الثنائي.ولكن الصحافة المحلية لم تكلف نفسها عبء توجيه الاسئلة التي اثارتها الصحافة العالمية حول التغطية الاعلامية للفضيحة وحدود حرياتها والحريات العامة او مدى توريطها في تناقضات سياسية هي اعمق كثيرا من مشكلة اخلاقية لشخصية عامة من خلال توريطها بنشر النص الكامل لتقرير المحقق المستقل كينث ستار الذي نقلت الصحف المحلية مقاطع طويلة منه وتحديدا الجانب المتعلق بممارسات الرئيس الامريكي مع متدربة البيت الابيض .

وخلال الشهر بل الاشهر الماضي واصلت الصحف المحلية وخاصة الاسبوعيات منها نشر مواد جنسية وبالطريقة نفسها التي واظبت على تناولها منذ بداية الانفراج الديمقراطي وهو الامر الذي يذكرنا بالازمة التي احدثتها الدراسة التي نشرتها صحيفة البلاد الاسبوعية خلال عام ١٩٩٧ عن العلاقات الجنسية الزوجية في الاسر الاردنية والتي كانت نشرتها تحت عنوان شديد الاثارة مما دفع بالنواب قبل غيرهم مطالبة الحكومة وقف ما اسموه بتجاوزات الصحافة ولا زلنا نذكر قول احد النواب الاسلاميين حينها بان "الصحافة انتهكت حرمة غرف نوم الاردنيين" وهو الامر الذي اتخذته حكومة المجالي ذريعة لتعديل قانون المطبوعات بل ان دائرة المطبوعات والنشر جمعت في كتاب واحد عددا كبيرا من المواد الجنسية "المثيرة"التي كانت كتبت في الصحف المحلية وقدمته لاعضاء مجلس النواب لتبرير تعديل القانون بوقف تعدي الصحافة على "الحياء العام والحريات العامة" .

قد تكون الصحافة اصبحت اكثر اتزانا في التعاطي مع الجنس كما يعتقد بعض المراقبين، ولكن هذا لا يمنع من القول ان الصحافة لا زالت بعيدة عن شق طريق مهني محدد في التعاطي مع هذه المشكلة الحساسة والتي طالما وضعت في خانة المحرمات الممنوع تداولها.

عودة الى قضية النائب العبادي فقد كشفت التغطية الاعلامية لها عن مفارقات عديدة اهمها ان القضية اثارتها الصحافة قبل عدة اشهر عندما نشرتها شيحان في عدد لها صدر في تموز الماضي ثم عاودت الحدث نشرها في بداية الشهر الماضي ،ودون الاشارة الى اسم النائب ولكن الحدث كانت اكدت ان "اجراءات ستتخذ قريبا بحق هذه الشخصية" بيد ان الامر الاكثر مفارقة والذي صعد من مفاعيل القضية هو قيام وكالة الانباء الرسمية "بترا"ببث نبأ طلب الحكومة رفع الحصانة عن النائب قبل ان يصل الطلب الى رئيس مجلس النواب المهندس عبد الهادي المجالي الذي اجاب على اسئلة الصحفيين في اليوم التالي نافيا ان يكون تسلم طلبا من هذا القبيل ومطالبا بفتح تحقيق حول الخبر.

وظهر ان خبر الوكالة اوقع الحكومة في احراج فاقدمت على ارسال الطلب بعجلة دون مراعاة النظام الاساسي لمجلس النواب ،وهو ما اثار حفيظة البرلمان على الحكومة والصحافة معا .فالنائب محمود الخرابشة مقرر اللجنة القانونية طالب الحكومة الاعتذار، معتبرا ذلك استخفافا بالمجلس ،واشتكى في حديث خاص "للمشرق الاعلامي" وفي احاديث لصحف اخرى من تجاهل بعض الصحف اليومية لتصريحاته متهما اياها بالانحياز الى جانب الحكومة.

لاحظ مراقبون ان التغطية الاعلامية لقضية النائب اظهرت انقساما في الصحافة فبعضها اتخذ جانب العبادي والبعض الاخر اظهر انحيازا للحكومة في حين التزم البعض الثالث بالصمت او اكتفى ببث اخبار محدودة ومتفرقة عن مجرياتها

التعاطي الاعلامي مع قضايا الجنس يحتاج تناوله الى دراسة خاصة، ولكن يمكن طرح عددا من الملاحظات، اولا ان الصحافة ورغم انتهاكها لحرمة او قدسية موضوع الجنس الا انها بقيت دون ان تجد طريقها في التعاطي المهني الصحيح معها ففي حين تغرق صحف وخاصة بعض الاسبوعيات في الاثارة وتصل حد التبسيط والتورط في نشر جرائم جنسية لم تحدث او هي حدثت في دول اخرى وتنشر على انها حدثت هنا وتنشط في متابعة الفضائح الجنسية لشخصيات عامة وتحديدا عربية وعالمية وتحت عناوين مثيرة بررها محرر احدى الاسبوعيات بالقول ان الجنس لا زال يشكل اكثر القضايا التي تجذب القراء، وتزيد من مبيعات الصحيفة. في الوقت ذاته تمتنع صحف اخرى وخاصة اليوميات عن الاقتراب من هذا الموضوع مما يؤثر على مهنيتها كما يحصل احيانا عندما تنشر هذه الصحف اخبارا تتعلق بجرائم الشرف في المجتمع المحلي حيث تمتنع عن نشر الخبر كاملا او تعزو هذه الجرائم الى اسباب و"خلافات عائلية". ويبرر بعض محرري اليوميات هذا بالقول ان الجريدة مساحة عامة في متناول جميع فئات المجتمع وبالتالي محظور عليها التعاطي الحر مع قضية بهذه الحساسية.ونتيجة لذلك فان الملاحظة الثانية تتعلق بحدود حريات الصحافة وعلاقتها بالحريات العامة وحرمة الحياة الخاصة للافراد ، وهناك فئة اخرى من الصحف ولا سيما الصحف الحزبية وصحف المعارضة بشكل عام لا تقترب من الجنس الى بمقدار ما يمكن ان يعطيها النشر في هذا الموضوع فرصة لمهاجمة "الاعداء" مثل نشر مواضيع عن"تزايد حالات الاغتصاب في الدول الغربية" "وزيادة حالات الزنى في الجيش الاسرائيلي "ناهيك عن الفضائح الجنسية لكبار السياسيين والفنانين العالمين.

وثالثا وهي ملاحظة اثارها تعاطي الصحافة مع الحياة الخاصة لرجال السياسة وكبار الموظفين العامين وهي حدود حرية الصحافة في نشر ما يتعلق بحياة هؤلاء الاشخاص ،وفيما اذا كانت حياتهم الشخصية مباحة لعامة الناس بغض النظر عن ما اذا كانت تؤثر على ادائهم الوظيفي ومواقعهم. وكيف يمكن للصحافة ايضا ان تجنب نفسها الغرق في التسطيح والتدني والتورط في قضايا سياسية قد تكون اكثر تعقيدا من كونها مشاكل اخلاقية لهذا السياسي او ذاك مثل فضيحة كلينتون التي تكشفت عن دوافع سياسة اكبر من ان تكون تصرفات مسلكية شائنة لرئيس دولة.

ورابعا فقد اثارت التغطية الاعلامية لمشكلة النائب العبادي تساؤلات منها التعامل مع قانون المطبوعات ففي الوقت الذي كانت منعت فيه الحكومة السابقة نشر كل ما يتعلق بقضية تلوث المياه وجرائم الرابية والشميساني وقبلها قضية ليث شبيلات غضت دائرة المطبوعات الطرف عن الصحافة هذه المرة وسمحت لها بالنشر بحرية كاملة رغم ان القضية لا زالت قيد النظر برلمانيا. وقامت مؤخراً باصدار امر المنع عن الكتابة ي حال رفع الحصانة كشفت التغطية الاعلامية ايضا عن وجود اشرطة فيديو تثبت تورط النائب في القضية والامر الذي اعترف فيه العبادي في مقابلة له مع صحيفة المسائية ولكنه اعتبرها "اشرطة مدبلجة". هل يمكن اعتبار وجود هذه الاشرطة اساءة لحرمة الحياة الشخصية وبالتالي انتهاك للمواثيق الدولية التي تنص على عدم جواز استخدام اجهزة التسجيل في التنصت على حياة الافراد وهل ناقشت الصحافة حدود استخدام تكنولوجيا المعلومات وحرية النشر وحق الحصول على المعلومات بطريقة تحفظ للافراد حريتهم وتصون كرامتهم الشخصية وضرورة سن تشريعات واضحة وعصرية تتناسب وثورة تكنولوجيا المعلومات وتمنع سوء استخدامها.

المقال الذي نشره الكاتب محمد الصبيحي رغم كونه يشكل سابقة في الصحف اليومية ،الا ان الصحف الاسبوعية كانت تناولته بكثرة في السابق وخاصة صحيفة"الحدث" و"شيحان" اللتان كانتا نشرتا تحقيقات عن هذه الظاهرة وعن استخدام هذه الفئة"الشاذين جنسيا" لشبكة الانترنت ومع ذلك فان مقال الصبيحي بقدر ما لامس ظاهرة مثيرة للجدل فان احدا من الكتاب لم يعلق على الموضوع، فهل تبقى قضايا مثل هذه بدون عملية تنوير ونحن نعلم ان الموضوع تربوي بيولوجي اساسا قد تكون هناك اسر اردنية كثيرة تعاني بسببه.فلماذا نجد الصحف وعلى صفحاتها المخصصة للقضايا العلمية تتطرق الى كل الامراض النفسية والجسدية والى مشاكل الادمان على الكحول والمخدرات وتمتنع عن التطرق الى مشكلة "اصبحت ظاهرة مجتمعية" كما وصفها الصبيحي.

يبقى ان نشير الى ان وجود ميثاق شرف كالذي وضعته نقابة الصحفيين على اثر الضجة التي اثارتها "تجاوزات"الصحف الاسبوعية ولم يفعل حتى الان ليس كافيا وحده لرسم طريق مهني لتعاطي الصحافة مع قضية حساسة وشديدة التعقيد من هذا النوع وفي مجتمع محافظ ولا زال يتلمس طريقه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرياتهم الشخصية.

صحف جديدة انطلقت مسيرتها.. واخرى تنتظر الصدور

هل تفرض الصحف الجديدة وجودها وتتحول الى نجاح اعلامي؟

المسائية استمرار لنهج سكجها في "اخر خبر" و "العرب ديلي" الثانية باللغة الانجليزية

محمد سلامه

يختلف الاعلاميون والمعنيون بالاعلام فيما اذا كانت سوق الصحافة تستوعب الجديد ام انها قد اتخمت ...

صحف ومجلات جديدة انطلقت مسيرتها، بينها اليومية "المسائية" ومجلة "حاتم" المخصصة للاطفال، واخرى بانتظار الصدور بينها جريدة "عرب ديلي" باللغة الانجليزية

"المسائية"

الجريدة اليومية "المسائية" براس تحريرها باسم سكجها، الذي انتقل من "الدستور" الى "العرب اليوم" كمستشار وكاتب، وكان اصدر مسائية "اخر خبر" التي توقفت بعد فترة قصيرة من صدورها ، قال"للمشرق". انه ورغم توقف "اخر خبر" عن الصدور، الا ان التجربة شكلت بالنسبة له دفعا للامام بخصوص وجود جريدة مسائية في الاردن، وفي ظل ثورة المعلومات التي توفر امكانية الحصول على المعلومات والاخبار تجعل من "المسائية" صحيفة مطلوبة.

"المسائية" الجريدة الثانية للقارئ في يومه، تجربة صحفية يبدى القائمون عليها تفاؤلا بنجاحها في التوزيع والاعلان، وابداعا وموضوعية في اعدادها، وتنقل للقراء اخر الاخبار بعد ١٢ ساعة من اغلاق الصفحات الاخيرة من صحف الصباح، مما مكنها من الانفراد ببعض القضايا.

بمتابعتنا لليومية "المسائية"، نجد فيها استمرارا لنهج سكجها في "اخر خبر"، حيث اخذت بوضع صورة كبيرة ملونة في صورة الصفحة الاولى مرتبطة بالمانشيت الرئيسي المتعلق بحدث محلي او خارجي بارز.

اذا ما انتقلنا الى الصفحات الداخلية، نجد عشرات العناوين في مختلف الموضوعات التي تتعاطى مع المتغيرات والقضايا الداخلية والخارجية، كما انها تقدم تحقيقات يومية جرئيه، وصفحات متخصصة وافكار شابة ومتحررة.

"المسائية" التي كتب رئيس تحريرها ان العرب اليوم هي «الشقيقة الكبرى»، يؤكد استقلالية جريدته وحرصها على تميزها وانفرادها، لكن صحفيين علقوا على المسائية بقولهم ان ادائها اقرب الى الاثارة بسبب استخدامها للعناوين الصارخة اضافة لشكلها، لكنهم يأملون ان تشكل اضافة صحفية تأخذ مكانها بجدارة

"العرب ديلي"

الاستعدادات جارية لاصدار اليومية الانجليزية "العرب ديلي" لتكون الصحيفة الثانية الناطقة باللغة الانجليزية بعد "الجوردن تايمز" في الاردن.

رمزي خوري المدير العام ورئيس تحرير "العرب ديلي" الذي كان غادر "الجوردن تايمز" قال "للمشرق"ان "العرب ديلي" جريدة مستقلة تصدر عن شركة دار الصقر العربي وبراسمال نصف مليون دينار، وليس صحيحا انها تصدر عن "العرب اليوم"، والدار الوطنية هي احد الاعضاء المساهمين في الصحيفة كذلك الناشر ل "العرب ديلي".

"العرب ديلي" يومية سياسية شاملة، وتشمل موضوعات متخصصة تهم القارئ مثل الصحة والتكنولوجيا والترفيه، وحسب ما يقول خوري: لن نكون نسخة مترجمة ل "العرب اليوم" والمواد المنشورة ليست منسوخة عن مطبوعات اخرى، بل يحررها صحفيون مختصون، وقد تم عقد اتفاقيات مع مطبوعات عالمية لتبادل المعلومات في موضوعات هامة.

يقول خوري ان "العرب ديلي" ستكون متميزة وليست تقليدية، واكثر جرأة في طرح الموضوعات، في الوقت ذاته لسنا صحيفة معارضة بل "ليبرالية" بمعنى انها صوت كل اردني الذي سيجد له مساحة في الجريدة، ولكافة الاتجاهات السياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، ويضيف اننا نأمل الوصول الى القارئ الاردني، واثبات الوجود في السوق الاعلامي بالرغم من صغره، وسيتم توزيع "العرب ديلي" في عمان وكافة محافظات المملكة.

"العرب ديلي" ستضم قسما خاصا بالابحاث الاستراتيجية وقياس الراي العام، يقوم عليه خبراء متخصصون، ويضع في اعتباره الدراسات المتعلقة بالعمل الميداني، الامر الذي يحتاج الى تكلفة مالية عالية.

يتوقع صدور "العرب ديلي" في منتصف كانون الثاني، وبحجم التابلويد، وملونة

مجلة "حاتم"

مجلة "حاتم" انطلقت مسيرتها بعددها الاول في تشرين الثاني ٩٨، وهي مجلة شهرية تصدر عن المؤسسة الصحفية الاردنية "الراي" وبراس تحريرها هدى ابو موار

وتتوجه المجلة وحسب ما هو مكتوب على غلافها "لكل البنات والبنين" اي للاطفال، الاستاذ عبد السلام الطراونة رئيس مجلس الادارة رئيس هيئة التحرير قال "للمشرق الاعلامي"، ان المجلة سوف تثري مكتبة الطفل، اضافة الى انها تصطف شقيقة عزيزة الى جانب مطبوعات المؤسسة الصحفية الاردنية التي وضعت نصب عينها منذ الحرف الاول الذي خطته خدمة الحقيقة والوطن والمواطن ونشر ما ينفع الناس

واعرب الطراونة عن ثقته بان "حاتم" المجلة الانيقة بما تحوى من مواد نافعة ومواضيع شيقة سوف تجبر الكثيرين من الاباء والامهات على الاصطفاف امام المكتبة"!

لكن يبقى الحكم في النهاية للاطفال الموجهة اليهم المجلة.

تعقيب من الزميل محمود الريماوي

الكتابة "بضمير" من واجبات الكاتب

ما دام النقاش يجري بين اثنين، وحول كل منهما، فلا مفر من ان يتحدث كلاهما باسمه وعن شخصه، وبهذا يسعني ان ابدأ التعقيب على الزميل العزيز فخري (الذي تربطني به بالفعل زمالة وصداقة تعود الى ثلاثين عاما .. مع انه بالكاد بلغ واحدنا الثلاثين من عمره) .. بالقول: انه ربما كانت الميزة الوحيدة في كتاباتي هي تفاديها الشخصنة، وذلك لطمأنته بانه لم يكن هو او سواه، مقصودا على الاطلاق، بالمقال الذي كتبته في العدد الماضي من «المشرق الاعلامي» بعنوان: الكتابة على طريقة «في رأيي» و«اني اعتقد»، كان المقصود هو ظاهرة شائعة في الكتابات الصحفية عندنا. وتقوم على التراسل الشخصي، بين الكاتب والقارئ المفترض، بدلا من معالجة موضوع ما بحياد بعيد عن التاثير الشخصي.

وفي القناعة ان العلاقة بين الكاتب والقارئ، لا تقوم على هذه الطريقة في المخاطبة المباشرة، بل تستند الى الثقة المثالية التي تتأسس على موضوعية الكاتب، وقدرته الى الاقناع والتأثير في كاتبه. وعلى سبيل المثال يدخل احدنا الى متجر ما ليبتاع سلعة ما. انه يبحث عن سلعة ذات مواصفات جيدة وبسعر معقول، وقد يحصل عليها من بائع بارد العواطف ومحايد، وقد يواجه ببائع بشوش سرعان ما ينشيء مع الزبون علاقة مباشرة تقوم على المجاملات لكنه لا يحصل على السلعة المقصودة او يحصل عليها بسعر مرتفع، ولعل هذا المثل يوضح المقصود، فالاصل هو ليس اقامة علاقات «خوش بوش» مع القارئ»، بل تزويده بمقالة جيدة، وبدلا من السعي للتأثير في القارئ بعبارات وكليشيهات عفا عليها الزمان، من قبيل عزيزي القارئ وعزيزتي القارئة، فان التاثير الابقى والاعمق، هو الذي يتأسس على الثقة العقلية والقناعة الوجدانية المتنامية، والكاتب في النهاية كاتب، وليس زعيما يقوم باطلاق تصريحات ولا نجما، يخاطب الجمهور وانا اعتقد، وسبق لي ان قلت .. الى اخره. وليس من حق الكاتب، ان تكون ذاته وما يصدر عنها من مشاعر وانفعالات، باهمية الموضوع محل المعالجة، والتعبير عن المشاعر له ميدان اخر، كما يعرف ذلك حق المعرفة الزميل فخري، فهل يرضيه مثلا اللجوء الى الاسلوب من نوع: انهالت علي المكالمات يوم امس. او هاتفني احدهم بالامس قائلا .. او سبق للمرحوم فلان ان اسر لي .. من نوع الروايات التي لا يمكن الوثوق بها .. والتي تسود فيها ذات الكاتب فيما يختفي موضوع.

من حق كل كاتب ان يتميز باسلوبه الخاص، وبمقارباته الشخصية لموضوعه، (وبالمناسبة فان معظم معلقينا بلا اسلوب يميزهم). لكن ليس من حق احد منهم، ان يلجأ لاسلوب اطلاق التصريحات وعلى نحو يبدو فيه القارئ، بلا ذات وبلا حضور، مقابل الذات الطاغية للكاتب، وبدل ان يلجأ الكاتب للكتابة بضمير المتكلم، فلعله من الاجدى والاوجب، ان يكتب بما يمليه عليه ضميره.

علما بانني في المقالة المشار اليها في العدد الماضي من «المشرق الاعلامي» اشرت الى بعض الوان الكتابة كالتعليقات الساخرة او الوجدانية التي تحتمل الكتابة بضمير المتكلم، اما الخوض في تحليلات سياسية واقتصادية وثقافية باسلوب التصريحات، فهو مما يخرج عن تقاليد الكتابة الموضوعية الجادة .. ويقينا ان نجاح كتابات الزميل العزيز فخري قعوار لا تقود الى نطقه باسمه، بل لمعالجاته الجريئة او المستجدة، حتى لو اختلف البعض معها احيانا.

الخصخصة، القضية الاكبر في الاعلام الاقتصادي

الاعلام ميدان رئيسيي للخلاف بين انصار وخصوم خصخصة سكة الحديد

يلاحق الاعلام الاقتصادي قضايا الخصخصة وينتقل من قضية لاخرى ويحقق حضورا مميزا في بعضها للحد الذي يجعله مؤثرا في صنع القرار، بينما قد يتواضع هذا الحضور في حالات اخرى، ويعتمد ذلك على حجم المعلومات المتوفرة لدى الاعلام ولكن بشكل اساسي على موقف المعنيين مباشرة في ادارة الشركة او المؤسسة التي يجري بحث خصخصتها ومدى انفتاحها على وسائل الاعلام.

فعلى سبيل المثال فقد كان لموقف رئيس مجلس ادارة شركة الاتصالات الرافض لخطة الحكومة المتعلقة بخصخصة الشركة، واحاديثه مع الصحافة، دور في تحقيق حالة من "المساندة المتبادلة" بين موقف الادارة والصحافة، مما كان له اثر واضح في اتخاذ الحكومة لقرار وقف البيع وان كان قرارا مؤقتا، بينما في حالة اخرى لم تواجه الحكومة عوائق "اعلامية" مؤثرة عندما اقدمت على بيع جزء كبير من شركة الاسمنت الى شركة "لافارج" الفرنسية.

القضية المثارة الان من قضايا الخصخصة هي قضية (سكة حديد العقبة) التي تثار بصورة اقل حده واخفض صوتا من سابقاتها، وربما يعود ذلك الى قلة حجم الصفقة النسبي اذ تعتمد الحكومة تقييما لموجودات الشركة يبلغ (٢٨,٥) مليون دينار بينما تقول جهات في المؤسسة ان هذا الرقم يرتفع الى (١٧٠) مليون دينار، كما قد يعود ذلك الى البعد من حيث المكان للشركة ومجال عملها عن العاصمة كمركز للنشاط الاعلامي والسياسي.

وكما هي الحال في باقي قضايا الخصخصة، فان تناول هذه القضية يجري من خلال زاويتين: الاولى تبرز الجانب الاقتصادي وحسابات التكلفة والمنفعة، والثانية تركز على الاثار الاجتماعية والانسانية المترتبة على اجراء الخصخصة.

وفي الحالتين فان الاراء تتفاوت فمن الزاوية الاقتصادية وفيما يتعلق بمؤسسة سكة حديد العقبة فقد برز موقفان ايضاً، الاول للحكومة وعدد من اقتصادييها وكبار الموظفين المعنيين مباشرة بشؤون الخصخصة ووجدوا في التلفزيون ومختلف الندوات والمحاضرات التي يجري تغطيتها من خلال التلفزيون والصحف مجالا للتعبير عن وجهة نظرهم التي تقول بالجدوى الاقتصادية لخصخصة المؤسسة ويبرزونها كمؤسسة خاسرة مترهلة تتراكم فيها الديون. فيما يمثل الموقف الثاني نقابة العاملين في سكة الحديد والقيادات المحلية في منطقة معان وعدد من الكتاب والاقتصاديين الذين وجدوا في الصحف مجالا رئيسا للتعبير عن موقفهم المخالف لموقف الحكومة.

اما من زاوية الاثر الاجتماعي والانساني فان انصار خصخصة المؤسسة يؤكدون ان الاثار السلبية تقتصر على المدى القصير بينما يميل الاتجاه الى التحسن في المدى البعيد، بينما يؤكد خصوم الخصخصة ضخامة الاثار الاجتماعية السلبية وخاصة تلك المتعلقة بالعاملين ومصيرهم والتاثيرات السلبية على مجمل العملية التنموية في منطقة الجنوب، معان تحديدا.

ففي شهر تشرين الثاني الماضي بادر الدكتور فهد الفانك من خلال برنامجه التلفزيوني (من جهة اخرى) الى إثارة الموضوع في احدى الحلقات واستضاف اليها اثنين من دعاة الخصخصة بشكل عام وخصخصة المؤسسة بشكل خاص، هما المهندس ناصر اللوزي وزير النقل، والدكتور عادل عوض المستشار الاقتصادي في رئاسة الوزراء، واذا كان الدكتور فهد الفانك قد اعلن اكثر من مره ان برنامجه لا يعرض بالضرورة اراء ومواقف متناقضة او متقابلة بل يطرح قضايا، فان هذه الحلقة كانت مثالا للراي الواحد، فبالاضافة لموقف الضيفين المدافع عن خصخصة المؤسسة فقد كانت مداخلات مقدم البرنامج تصب في نفس الاتجاه.

وكما جرت العادة فان الدكتور فهد الفانك يقوم بتدعيم موضوع الحلقات التي سيبثها لمقابلات حول نفس الموضوع في زاويته اليومية في "الراي". وفي حالة سكة الحديد فقد كتب عدة مرات من بينها مقالته في ١١/٢٦ التي انتقد فيها قيام العديد من النواب بمبادرة من نواب منطقة معان بتنظيم عريضة ضد خصخصة المؤسسة، ثم عاد وكرر دعوته للحكومة بالاستمرار باجراءات الخصخصة، ومن ذلك مقالته في ١٢/١٣، وهما المقالتان اللتان اصبحتا موضوعا لرد قدمته النقابة العامة للسكك الحديدية، تناولت فيه النقابة العديد من الجوانب المترتبة على خصخصة المؤسسة وردت فيه على وجهة نظر الحكومة في الجوانب المتعلقة بتقييم موجودات المؤسسة اذ اكدت النقابة ان التقييم الذي اعتمدته الحكومة لم يكن لغاية البيع الذي يلزمه اجراءات اخرى قد ترفع التقييم من ٢٨٫٥ مليون دينار كما تقول الحكومة الى ١٧٠ مليونا حسب النقابة.

كما اوضحت المؤسسة حقيقة الدين المتراكم الذي تدلل به الحكومة على فشل المؤسسة، وتقول النقابة ان الدين ارتفع لاسباب لا علاقة لها بوضع المؤسسة بل يعود الى التضخم والارتفاع المفاجئ في اسعار العملات الاجنبية في نهاية الثمانينات، كما تركز النقابة على وجود حوالي ٨٠٠ موظف من اصل حوالي ١١٥٠ موظف سيفقدون عملهم في حالة الخصخصة مما سيكون له اثر سلبي على مجمل وضع المنطقة الاقتصادي والاجتماعي.

في هذه الاثناء بادرت صحيفة العرب اليوم الى تبني القضية وابراز وجهة نظر النقابة والعاملين في المؤسسة بشكل عام، فنشرت بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٧ لقاء مطولاً مع رئيس النقابة وامين سرها اكدوا فيه سلامه وضع المؤسسة وكشفوا النقاب عن تحيز الحكومة لصالح المشتري المنتظر، وخاصة فيما يتعلق بعملية تفاوض كانت الحكومة قد اجرتها مع شركة الفوسفات على تملك مؤسسة الحديد، وموافقة الشركة على العرض الا ان الحكومة اصرت على ان تتحمل الفوسفات ديون السكة، ولم تستمر عملية البيع، الا انه كما يقول رئيس النقابة "فوجئنا انه تم شطب هذه الديون في امتياز الشركة الاجنبية".

وفي اليوم التالي تلقت الصحيفة رسالة شكر من النقابة ومن بعض القيادات المحلية وفي معان على اثارتها للقضية.

كما نسبت الصحيفة على اقتصادي لم يفصح عن اسمه تاييدا لما جاء في موقف النقابة وعرضت صورة لتقرير مدققي حسابات المؤسسة يبين ان التقيم الذي اعتمدته الحكومة لموجودات الشركة لم يتم لغايات البيع.

كما نشرت الصحيفة في ٩٩/١/٢ صورة لعريضة موقعة من القيادات المحلية في معان يرفضون فيه خصخصة المؤسسة مؤكدين على الاثار الاجتماعية المترتبة على قرار الخصخصة فيما لو تم.

لم تنته القضية بالطبع لا في الواقع ولا في الاعلام، لكن المتابع لشؤون الاعلام الاقتصادي في السنوات الاخيرة يلاحظ ان الخصخصة كانت احدى قضاياه الكبرى، سواء فيما يتعلق بها كفكرة وموجة او عندما تتحول الى اجراءات عملية.

الحكومة قررت الاستمرار باجراءات الخصخصة بصورة عامة، وتحاول التمهيد الاعلامي وخوض المعركة الاعلامية عندما تقدم على اجراء معين، لكن العبء الاقتصادي كبير ويشكل عائقا امام مقومات معركة اعلامية حكومية قوية، ومن جهة اخرى فلم تتوفر لدى الحكومة تجربة في الخصخصة في مؤسسة كبرى تتخذها كدليل على صواب توجهها، وحتى في حالة بيع جزء من شركة الاسمنت، فان الاعلام والصحافة بشكل خاص قد بدأ بإثارة بعض الجوانب المتعلقة بالنتائج والتي اذا صحت فربما تشكل عائقا جديدا امام الإعلام الرسمي المتعلق بالخصخصة.

التخاصية وموقف الرأي العام الاردني

الدكتور فهد الفانك

من الواضح ان الراي العام الاردني ليس متحمسا لبرنامج التخاصية الذي تتحدث عنه الحكومة. هذه حقيقة لا تثير خلافا، فهناك مقاومة للفكرة لا شك فيها، بعضها يصدر عن موقف عقائدي مسبق ليس له علاج، وبعضها الاخر يصدر عن تخوفات مشروعة يجب الاجابة عليها وتفنيدها، وبعضها الاخير يصدر عن انطباعات راسخة وغير عقلانية او خوف من التغيير.

الموقف السلبي للراي العام الاردني قد يكون مسؤولا الى حد ما عن بطء عملية التخاصية وعدم تنفيذ البرنامج الخاص بها، لكن العائق الحقيقي في وجه التخاصية هو المبالغة الحكومية في اعطاء هذه المقاومة وزنا اكبر بكثير من وزنها الحقيقي، والتصرف (او عدمه) على ضوء ذلك.

عندما كانت الحكومة الاردنية تاخذ قرارا حاسما بالتخاصية كانت المقاومة لهذه الخطوة تنحسر، حيث يكتفي المعارضون بتكشيرة عابرة ولكنهم يتركون العملية تسير في طريقها. حدث هذا عند تخصيص فندق الاردن انتركونتننتال، وحدث بوضوح عند تخصيص شركة مصانع الاسمنت الاردنية ببيع ثلث اسهمها الى شريك استراتيجي فرنسي مؤهل (لافارج)، وكانت الميزة في الحالتين هي اخذ القرار الواضح وتبريره ثم تنفيذه بدون تردد

على العكس من ذلك فقد امكن اجهاض اهم عملية تخاصيه تتعلق بشركة الاتصالات الاردنية، ليس بسبب المقاومة الشعبية، بل بسبب التباطؤ في الحركة، حيث بقيت العملية لمدة سنوات وهي معلقة في الهواء دون قرار قاطع، مما شكل دعوة مفتوحة لمعارضي التخاصية كي يرفعوا اصواتهم، وفي نهاية المطاف تم اجهاض عملية تخاصية الاتصالات ليس استجابة لمقاومة الراي العام فقط، بل رضوخا لضغوطات بعض اصحاب المصالح الخاصة الذين تظاهروا بالغيرة على المصلحة العامة والامن الوطني.

الحكومة بشكل عام، والفريق الاقتصادي بشكل خاص، والوحدة التنفيذية للتخاصية بشكل اخص، مطالبة ببذل مجهود جاد لكسب الراي العام الى صف التخاصية، او على الاقل لتحييد الفئات التي ليس لها مصلحة ذاتية في المقاومة. فالراي العام مهم ولا يمكن تجاهله، ونجاح أي عمل يتطلب دعم الراي العام.

لكن الحسم في مجال تنفيذ عملية التخاصية يتوقف الى حد بعيد جدا على سلوك الحكومة، ومدى توفر الارادة السياسية في اخذ القرار واعلانه دون تردد وتنفيذه دون ابطاء، وستجد الحكومة في هذه الحالة ان هناك مقاومة ولكنها مقاومة هشة يسهل تجاوزها، ذلك ان الاجماع مستحيل في مجتمع تتعدد فيه المصالح والتوجهات.

يعاني الاقتصاد الاردني اليوم من ركود شديد، ولا احد راض عن الاوضاع الراهنة او متمسك بها، مما يسهل عملية التغيير، فليس هناك ما يمكن ان نخسره سوى الركود والفقر والبطالة، وهذه فرصة مناسبة تستطيع الحكومة ان تنتهزها للتحرك بقصد الخروج من المازق الاقتصادي الراهن.

ضجة ارقام النمو

الاعلام الاقتصادي اهم من الاقتصاد نفسه أحياناً

هل انخفض سعر الخبز ام ارتفع؟

الصحافة تلاحق الخبز من سعره الى جودته

الخبز، السلعة الغذائية الاهم على الاطلاق، يتحول مره اخرى الى مادة اعلامية، ولم لا؟ فالخبز ربما كان السلعة الوحيدة التي تضطر الحكومة للتفكير الف مره قبل الاقدام على اي إجراء يخصها.

هذه المره كان الامر سهلا الى حد كبير، ربما لان عنوان الاجراء المتخذ هو التخفيض لاسعار الخبز. ولان في الامر تخفيضا فان الجزء الثاني من الاجراء، اي الغاء الدعم المقدم نقدا، لم يحظ بالانتباه الاعلامي الكافي، وفي الحالات التي اشير بها الى مسألة الغاء الدعم لم تجد فيه الصحف عنوانا جذابا بقدر الجاذبية التي يحتويها "التخفيض".

فقد كانت صحيفة (الدستور) قد اعلنت عن نية الحكومة، تخفيض سعر الخبز، وتلا ذلك تاكيد على التخفيض في خطاب الموازنة الذي قدمه وزير المالية في مجلس النواب.

ومع حلول رمضان، ومع بدء العمل بالسعر الجديد، بدات الصحف بإثارة جوانب جديدة من هذا الاجراء.

صحف وصحافيون اثاروا تساؤلات حول ما اذا كان السعر الجديد يعتبر تخفيضا حقيقيا ام زيادة في ضوء الغاء الدعم، واجرى محرر الشؤون المحلية في الدستور (١٢/٢٢) حسابا بسيطا قارن فيه بين السعر القديم (٨٥ فلسا/كغم) قبل تغيير اسلوب الدعم الذي اقرته حكومة الكباريتي والذي رفع سعر السوق بموجبة الى (٢٢٠ فلسا) وقارن ذلك بالسعر الجديد "المخفض" البالغ (١٥٠ فلسا) بدون دعم، ليصل الى ان ما حصل في الواقع هو رفع لسعر الخبز بمقدار ٦٥ فلسا/كغم اي بنسبة زيادة ٥ر٦٧٪.

كما ذكر كتاب اخرون بان سعر ١٥٠ فلسا/كغم كان واحدا من الاقتراحات التي قدمت لحكومة الكباريتي من قبل النواب انذاك. اما اللفت للنظر فكان الحديث الذي ادلى به النائب منير صوبر وزير التموين في حكومة الكباريتي لصحيفة الحدث الاسبوعية، قال فيه ان كلاً من المواطن والدولة سيتضرران من الاجراء الجديد، وان التزام الحكومة بالسعر الجديد سيزيد من العبء على خزينة الدولة، كما انه يعني زيادة فعلية في السعر بعد توقف الدعم، وان المستفيد الرئيس هم المهربون وتجار الماشية والعمالة الوافدة والسياح، واشار الى ان ما اورده وزير المالية بان تكلفة دعم القمح ستكون ١٥ مليون دينار غير صحيح، واشار صوبر الذي وصفته الصحيفة بانه مهندس تغيير اسلوب الدعم في حكومة الكباريتي، ان اجراء الحكومة الحالي بخصوص الخبز قد نسف التصحيح الاقتصادي.

وما ان اكل الناس وجباتهم الاولى مغمسة بالخبز الجديد "المخفض" حسب الحكومة "،المرتفع" حسب منتقديها، حتى برزت قضية جديدة تتعلق بالخبز، اذ نشرت الدستور كسبق صحفي خبرا عن اقدام المخابز على استخدام بعض المحسنات المحرمة بسبب اثارها المسرطنه، وبالتحديد مادة برومات البوتاسيوم التي تسهم في ادامة طراوة الخبز لفترة اطول، ونشرت الصحيفة ذاتها نص رسالة موجهة من رئيس جمعية حماية المستهلك د .محمد عبيدات تشير لنفس الموضوع، ونص رسالة اخرى من الدكتور عبد الرحيم ملحس

وهذه القصة اثارت الموضوع في مجلس النواب الذي قام رئيس لجنته الصحية بالاتصال بوزير الصحة للاستفسار عن الموضوع، وافاد الاخير ان هذه المادة تعتبر محرمة.

وفي الايام التالية ابرزت الصحف تصريحات نقيب اصحاب المخابز حول سلامة الوضع في المخابز بصورة عامة، ولن وزارة الصحة تواصل حملتها وكشفها على المخابز. واعلن ان ثلاثة مخابز تم اغلاقها لاستخدامها هذه المادة، وهي مخابز غير مسجلة في النقابة حسب كلام النقيب.

ولما كان للقضية المطروحة جانبا علميا يتعلق بالخصائص الكيماوية لمادة البوتاسيوم، فقد كتب الصيدلاني فؤاد قسوس مقالا مطولا في الراي ٩٩/١/٢، انتقد فيه قيام غير المختصين بالكتابة في قضايا حساسة، ثم قدم تاريخا للخلاف العلمي حول هذه المادة واستخدامها في الخبز، وخلص في مقالته ان استخدام هذه المادة مر بتقلبات شديدة، وتعمد بعض الدول الى اجازة استخدامه بينما تمنعه دول اخرى، ولما كانت اجازة استخدامها مشروطه بنسب ذات دقة عالية، وهو شرط صعب التحقق في البلدان النامية كالاردن، فان منع الاستخدام هو الاجراء الاصوب.

كان يمكن لهذه القضية ان تاخذ حيزا اعلاميا اكبر لولا انها اتت في ظل الذروة التي بلغتها اخبار العدوان على العراق، كما لوحظ ان الصحيفة التي اثارت الموضوع تجنبت تعمد الاثارة في موضوع له حساسية بالغة، لكن ذلك التحوط ربما منعها من متابعة الموضوع والتحقيق المباشر فيه، مع الاطراف ذات العلاقة بالرغيف، اي صانعيه والمشرفين عليه والمستوردين لمحسناته والمراقبين لانتاجه وصولا الى اكليه.

الانتخابات الاسرائيلية في دائرة الضوء

تكتلات جديدة واستنتاجات خاضعة للمتغيرات

برامج سياسية عائمة دون توجهات لاخراج اسرائيل من ازمتها

غازي السعدي

> "الانتخابات الاسرائيلية، ستعمق الانشقاقات الاسرائيلية - الاسرائيلية: «الشرقيين والغربيين، المتدينين والعلمانيين»، وسيتواصل شعور اليهود الروس بانهم غرباء على اسرائيل، مع ان ميولهم عامة تتجه نحو اليمين"

الساحة الاسرائيلية مشغولة جدا، ومنهمكة في المعركة الانتخابية للكنيست الخامسة عشرة، خاصة اثر قرار موافقة الكنيست يوم الاثنين ١٩٩٩/١/٤، وتحديد موعدها يوم ١٩٩٩/٥/١٧، بالقراءتين الثانية والثالثة فقد اصبحت قانونا ملزما، مما يعني حل الكنيست رسميا مع انها وفقا للانظمة الاسرائيلية ستواصل مهامها حتى موعد الانتخابات. فالاعلام الاسرائيلي، خاصة الصحافة، مشغول ايضا في تغطية انباء الانتخابات، اضافة الى التعليقات والمقابلات الصحفية واستطلاعات الرأي العام، ويجد قارئ الصحف الاسرائيلية، صعوبة في العثور على انباء غير اخبار الانتخابات

حكومة نتنياهو التي اكملت (٣٠) شهرا في الخدمة تعتبر الحكومة الاقل عمرا في تاريخ الحكومات الاسرائيلية، وقد وافق معظم اعضاء الكنيست، على قرار تقديم موعد اجراء هذه الانتخابات، التي كان يجب ان تجري عام ٢٠٠٠ وذلك لاسباب تتعلق بالفوضى السياسية والاقتصادية والعزلة الدولية التي تعيشها اسرائيل، على خلفية ازمة السلام وعدم تنفيذ حكومة نتنياهو الاتفاقيات التي وقعها بيده مع الفلسطينيين، خاصة اتفاقية «الواي» مع ان نتنياهو كان يتبجح بان حكومته ستبقى على سدة الحكم، حتى نهاية ولايتها، ولكنه تقهقر امام الفشل الذريع لهذه الحكومة على كافة الصعد.

بلغ عدد سكان اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٩٨، ستة ملايين و ٢٧ الف نسمة، منهم مليون و ٢٥٤ الفا من العرب، تبلغ نسبتهم الى مجموع السكان ٢٠٫٨٪ ويبلغ عدد اصحاب حق الاقتراع اربع ملايين و ٢٠٠ الف ناخب، منهم نحو نصف مليون من العرب، وهذا يعني ان نسبة الناخبين العرب بالنسبة لمجموع السكان، تقل عن نسبة اليهود، وذلك لمجموعة من الاسباب، من اهمها: ان الاحصائيات السكانية الرسمية في اسرائيل، تشمل القدس العربية وهضبة الجولان السورية وحيث ان احد الشروط الرئيسة التي يجب ان تتوفر في الناخب ان يكون اسرائيلي الجنسية، والاغلبية الساحقة من مواطني القدس العربية والجولان، رفضوا التجنس، وبذلك يعتبرون في نظر القانون الاسرائيلي مقيمين وليسوا مواطنين.

ومن اسباب تدني نسبة اصحاب حق الاقتراع العرب، ان الاسر العربية كثيرة الاولاد، بعكس الاسر اليهودية، الامر الذي يقلل نسبتهم التصويتية، قياسا بعددهم، وحق التصويت ينحصر بالفئة العمرية من سن ١٨ عاما فما فوق، اضافة الى ان مجموعة كبيرة من المواطنين العرب لم يحصلوا على الجنسية الاسرائيلية، لاسباب تتعلق بنص القانون فقانون الجنسية شرع في حينه بحيث يقلص منح المواطنة الاسرائيلية للعرب في اسرائيل الذين يشكلون قنبلة سكانية موقوتة في المعادلة الديموغرافية من وجهة النظر الاسرائيلية.

رغم ذلك، فان للصوت العربي تأثيره في اختيار رئيس الوزراء القادم، وتشكيل الائتلاف الوزاري، ومن اجل عدم اضاعة الاصوات العربية، كانت هناك محاولة في الاوساط العربية لخوض الانتخابات، في قائمة واحدة، الا ان هذه المحاولة فشلت، لان الحزب الشيوعي يرشح في قائمته «الرفاق» اليهود كما ان هناك صعوبة في جمع التيارات الماركسية والدينية في قائمة واحدة، ومن الارجح ان يخوض الوسط العربي الانتخابات في قائمتين، كما كانت عليه الحال في الانتخابات الماضية مع ارتباطهما بتوزيع فائض الاصوات.

لكن هناك احتمال ظهور قائمة ثالثة برئاسة النائب عزمي بشارة، الذي انتخب في الماضي ضمن قائمة الحزب الشيوعي، ويرى المراقبون ان ذلك سيكون انتحارا لبشارة، واضاعة للاصوات العربية، فقانون الحسم يسقط اي قائمة لا تحصل على واحد ونصف في المائة فما فوق من مجموع المقترعين، وبالارقام فان اي قائمة لا تحصل على ما بين ٥٠ - ٥٥ الف صوت تحرق هذه الاصوات ولا يستفاد منها.

ففي الماضي، كانت هناك قائمة تحت اسم القائمة التقدمية، برئاسة النائب محمد ميعاري، وفي انتخابات عام ١٩٩٢ اصر النائب المذكور على عدم الاندماج في القوائم الاخرى، الامر الذي ادى الى فشله في الحصول على نسبة الحسم، وذهبت الاصوات التي حصل عليها سدى واختفى المذكور مع قائمته عن الوجود، والمطلوب من النائب عزمي بشارة ان يتعظ من تلك التجربة، وان ينخرط في احدى القائمتين العربيتين الاساسيتين.

في الكنيست الاسرائيلي الحالي (١٢) نائبا عربيا، اضافة الى نائب شيوعية نجحت بالاصوات العربية، وهذه اعلى نسبة تمثيلية للعرب في اسرائيل منذ عام ١٩٤٨، لكن هذا العدد المناضل والمدافع عن الحقوق العربية وقضية السلام، ليس له تأثير بسبب تركيبة الائتلاف الوزاري اليميني التي ابرزتها نتائج الانتخابات الماضية فيما كان عدد نواب الكنيست العرب في انتخابات عام ١٩٩٢ خمسة، وما كان لاسحاق رابين ان يعتلي كرسي رئاسة الوزراء دونهم، اضافة الى ان تأثيرهم كان حيويا على قرارات الحكومة، ونجحوا في تحقيق انجازات مهمة، من هنا فان زيادة عددهم مهم ولكن تأثيرهم يتوقف على الخارطة الحزبية القادمة.

طريقة الانتخابات في اسرائيل، نسبية، وليست وفق الدوائر الانتخابية، فكل صاحب حق اقتراع، يستطيع الادلاء بصوته لمن يريد من الاحزاب والقوائم، بصرف النظر عن عنوانه ومكان اقامته، رئيس الحكومة، ينتخب مباشرة، وفقا للقانون الجديد، الذي بدأ العمل به منذ انتخابات ١٩٩٦، لكن الكنيست صادق بالقراءة الاولى بالعودة الى القانون السابق، اعتبارا من الانتخابات ما بعد القادمة، اذا ما تمت المصادقة عليه في القراءتين الثانية والثالثة، وهذا يعني ان تنتخب الكنيست رئيس الحكومة كما هي الحال بالنسبة لانتخاب رئيس الدولة، وهدف هذا التعديل، الحد من دكتاتورية رئيس الحكومة، كما برزت في عهد نتنياهو.

لعل اهم اسباب، تقديم موعد الانتخابات، الازمة المتواصلة التي تعيشها اسرائيل، وتتعلق بالاحتلال وغياب السلام وعدم التزام الحكومة الاسرائيلية، بتنفيذ اتفاق «واي ريفر» ذلك ان نتنياهو حاول ارضاء اليمين الاسرائيلي المتطرف على حساب سيادة الازمة والتوتر، وعزلة اسرائيل الدولية، وتوتر علاقاتها بالولايات المتحدة، وهو ما ادى الى ازمة اسرائيل الاقتصادية، وارتفاع التضخم المالي، وتقلص الاستثمار الخارجي، ونسبة النمو والناتج الوطني، حدث هذا كله في ظل تركيبة الحكومة الحالية، وعنجهية نتنياهو، ادت الى ازمة داخلية على الحكم، تمخض عنها خارطة حزبية جديدة، حيث انشق كل من الوزيرين السابقين دان مريدور، وبنيامين بيغن عن الليكود، وشكلا حزبين جديدين، احدهما اكثر اعتدالا والثاني اكثر تطرفا، واحتمال انضمام دافيد ليفي، وزير الخارجية الليكودي السابق الى قائمة حزب العمل، كما ان كلا من وزير الدفاع اسحق مردخاي، ووزيرة الاتصالات ليمور لفنات الليكوديين، مترددان بين الانسحاب من الليكود والانضمام الى تكتل جديد وبين البقاء فيه، ومع ان رئيس لجنة الخارجية والامن بالكنيست عوزي لاندو اعلن نيته منافسة نتنياهو داخل هيئات حزب الليكود على زعامة الحزب ومرشح الليكود لرئاسة الوزراء، ويؤيده اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسبق، فيما تحرك موشيه ارنس متأخرا لتغيير نتنياهو، الا ان نتنياهو يسيطر سيطرة كاملة على هيئات حزبه، ومن المستبعد تغييره، كما انه من السابق لاوانه، اعتبار نتنياهو منتهيا، رغم ازمة حكومته وتفسخات حزبه.

رئيس الاركان للجيش الاسرائيلي السابق امنون شاحك، الذي ينتمي الى مدرسة رابين السياسية، والذي اخذ نجمه في الصعود بين الاوساط الاسرائيلية، سيخوض هذه الانتخابات على رأس قائمته تحت اسم الوسط لكن جهوده للتوصل الى اندماج مع قائمة «الوسط» التي يرأسها دان مريدور لم تنجز بعد، وهناك اتفاق بين الرجلين، بان الذي يحصل على اغلبية من خلال استطلاعات الرأي العام يتوج رئيسا للقائمة المشتركة، التي تهدف اساسا الى اسقاط نتنياهو كليا في الانتخابات القادمة، لكن هذه القائمة التي اهتزت منذ البداية، لا اتوقع ان تصل الى رئاسة الوزراء، او تحقيق انجاز كبير في عدد النواب الفائزين في الانتخابات القادمة، وهذه القائمة ستقطع دون شك اصواتا كثيرة من حزبي الليكود والعمل، على حد سواء، لكن الحسم سيكون في الجولة الانتخابية الثانية، اذ لا يتوقع لاحد الفوز في الجولة الاولى ولا يستطيع احد الحصول على ٥٠٪ فما فوق وفقا للقانون

السؤال الذي يشغل الاوساط السياسية الاسرائيلية من هو الشخص الذي ستدعو هذه القائمة مؤيديها للتصويت لصالحه في الجولة الثانية؟ هل لنتنياهو ام لبراك؟ كذلك الحال بالنسبة لحزب «تكوما» حزب بيغن الابن لمن ستذهب اصوات مؤيديه في الجولة الثانية؟ ومع ان استطلاعات الرأي العام تؤكد، ان نتنياهو سيهزم في الجولة الثانية، في مواجهة براك او شاحاك او ميردور، لكن المزاج الاسرائيلي سريع التغير ما هو صالح اليوم، لن يكون صالحا بالضرورة بعد شهر او اشهر

افيغدور ليبرمان، مدير مكتب نتنياهو السابق اعلن تشكيل قائمة جديدة لليهود الروس، وهذه القائمة مؤيدة لنتنياهو، وتعتبر (ليكود - ب) ولليبرمان نفوذ كبير خاصة بين المهاجرين الروس، الذين يبلغ عدد اصوات ناخبيهم نحو (٧٠٠) الف، لكن قائمة اليهود الروس (اسرائيل بعليا) التي خاضت الانتخابات الماضية برئاسة شيرانسكي، ونجحت في ادخال سبعة نواب الى الكنيست، ولها وزيران في الحكومة، ازعجها ظهور قائمة منافسة على اصوات الروس، واعرب الناطقون باسمها، ان هذه القائمة من صناعة نتنياهو، ولذلك فان قائمة «اسرائيل بعليا» لن تدعو مؤيديها الى التصويت لنتنياهو، كما فعلت في انتخابات عام ١٩٩٦، الاحزاب الصغيرة، مثل الطريق الثالث، تومت، غيشر، قد تختفي، ولا تحقق نجاحا، اذا لم تنضم الى احدى الكتل الكبيرة. اما الاحزاب الدينية، فان حزب شاس، الديني الشرقي مستقر، فيما قد ينشطر الحزب الوطني الديني «المفدال»، الى قسمين: واحد يحافظ على بقائه والاخر سينضم الى حزب بيغن الابن، قمة الاحزاب المتطرفة في اسرائيل.

نتائج الانتخابات الاسرائيلية القادمة مهمة جدا، بالنسبة للفلسطينيين، بل وللمنطقة باسرها، خاصة وان المفاوضات والسلام، خيارنا الوحيد الاوحد، ومن اجل السلام فان حزب العمل واحزاب الوسط هي الافضل: فيما يعطي حزب الليكود جميع مبررات الحرب. حزب العمل يريد مفاوضات جدية مع سورية وحرب الاستنزاف الجارية في جنوب لبنان لن تتوقف الا عبر دمشق، وموقف حزب الليكود يدعو الى التمسك بهضبة الجولان استيطانيا وعسكريا، لذا سيكون عاجزا عن التقدم في مفاوضات سلام جدية مع دمشق.

الانتخابات الاسرائيلية، ستعمق الانشقاقات الاسرائيلية - الاسرائيلية: «الشرقيين والغربيين، المتدينين والعلمانيين»، وسيتواصل شعور اليهود الروس بانهم غرباء على اسرائيل، مع ان ميولهم عامة تتجه نحو اليمين.

ومع ذلك، لا استبعد ان تفرز هذه الانتخابات خطين سياسيين رئيسيين، احدهما: تنفيذ الاتفاقات مع الفلسطينيين، والدخول في مفاوضات جدية مع سورية، اما الاخر فهو عبارة عن السير على طريق التطرف، واستمرار الصراع العربي - الاسرائيلي والازمات الداخلية على جميع الصعد.

تجربة التلفزيونات الخاصة في فلسطين

ظاهرة عابرة ام ثورة في الاعلام الالكتروني في العالم العربي

داود كتاب

عانى فلسطينيو المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ خلال ثلاثين عاما هي عمر الاحتلال الإسرائيلي من حصار اعلامي شديد.فرضته الرقابة العسكرية المشددة على الصحف التي كان مرخصا لها بالصدور، اضافة الى غياب وسائل الاعلام الالكترونية الفلسطينية ، فلم يكن متاحا للمواطن الفلسطيني الاستماع الى إذاعة فلسطينية او مشاهدة تلفاز فلسطيني الا بعد التوقيع على اتفاقيات اوسلو والذي نص على السماح للسلطة الفلسطينية انشاء تلفزيون واذاعة فلسطينية رسمية.

الانسحاب الاسرائيلي من المدن الفلسطينية خلق فراغاً اعلاميا اخر حيث قامت اسرائيل بازالة هوائيات الارسال الاذاعية والتلفزيونية عند انسحاب جيوشها من المدن الاكثر كثافة سكانية في فلسطين. ففي نابلس كبرى مدن الضفة الغربية قامت اسرائيل بازالة الهوائي الضخم الذي كان قائما فوق سجن جنيد بدلا من السماح للتلفزيون الفلسطيني باستخدامه ليجد سكان المدينة انفسهم بين ليله وضحاها بدون امكانية التقاط بث التلفزيون الاسرائيلي والذي كان التلفزيون الارضي الوحيد المتوفر التقاط بثه لمن لم يكن يملك لاقط فضائي.

الوضع الجديد في نابلس وبقية المدن الفلسطينية اتاح لعدد من الاعلاميين الشبان وبعض اصحاب محلات الفيديو الفرصة لمحاولة ملء الفراغ الاعلامي وذلك بالعمل على انشاء محطات تلفزيونية محلية خاصة يقتصر بثها على رقعة جغرافية ضيقة المساحة، فالوضع الجغرافي لمدينة مثل نابلس سمح للقائمين على هذه المحطات الخاصة بالقيام بالبث في المناطق ذات الكثافة السكانية باجهزة لا تزيد قدرتها في معظم الاحيان عن ١٠ وات، حصلوا عليها من شركات اسرائيلية تعمل على تجميع اجهزة بث بسيطة، في حين حصل بعضهم على اجهزة بث من ممتلكات الجيش الاسرائيلية حيث قام مهندسون فلسطينيون بتحويل عملها من الاتصال اللاسلكي الى البث التلفزيوني

وزارة الإعلام تدعم

وعلى الرغم من ان بث هذه المحطات لم تقره اتفاقيات اوسلو والقانون الدولي الذي ينظم الذبذبات الاذاعية والتلفزيونية الا ان السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الاعلام قررت دعم هذا التحرك الاعلامي الشعبي.فقامت الوزارة باصدار شهادات عدم الممانعة لاصحاب هذه المحطات لمجموعة من الاسباب اهمها:

*رغبة السلطة الفلسطينية بوجود وسائل اتصال متعدد مع الجمهور الفلسطيني تحسبا من وقوع حالة طوارئ وقيام اسرائيل بقطع البث الرسمي للاذاعة والتلفزيون الفلسطيني وهو الامر الذي كاد ان يحدث بعد احدى العمليات الانتحارية لحركة حماس.

*اعتبار اقامة محطات اذاعية وتلفزيونية في كل المواقع احدى وسائل احتلال الطيف الهوائي وبذلك يتم خلق وقائع في الهواء من الصعب تجاهلها عند البدء في المفاوضات النهائية حول الوضع الدائم للاراضي الفلسطينية

*توفر رغبة لدى محافظي المدن الفلسطينية بوجود وسيلة اعلام لامركزية تساعدهم في التواصل مع سكان محافظاتهم حيث ان التلفزيون الرسمي اصبح شبه اسير لمكتب الرئيس وما يدور في اورقة الرئاسة الفلسطينية.

*وجود رغبة لدى وزير الاعلام ياسر عبد ربه ومساعديه بوجود اعلام منفتح وشعورهم ان السماح للتلفزيونات الخاصة سيدعم تنمية صناعة تلفزيونية وسينمائية في المدى البعيد.

هذه الاسباب سمحت بانتشار سريع للمحطات الاذاعية والتلفزيونية الخاصة، وفي غضون مدة قصيرة اعطيت شهادات عدم ممانعة لاقامة حوالي ثلاثين محطة تلفزيونية وخمسة اذاعات، باشرت العمل في وضع تقني ومهني متواضع جدا.

وعلى اثر الخلافات والتشويش بين المحطات نفسها داخل المدينة الواحدة والتي سببها الانتشار الواسع لمحطات البث المرئية والمسموعة عمدت وزارة الاعلام الى محاولة تنظيم عملها وحل خلافاتها من خلال اللقاءات باصحابها والقائمين عليها ، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات الفلسطينية التي دخلت على الساحة مطالبة بحقها في تنظيم توزيع الترددات رغم عدم قانونية هذا العمل على الصعيد الدولي، كما بدأت وزارة الداخلية والاجهزة الامنية بالتدخل في عمل هذه المحطات تارة بعدم السماح لها ببث بعض الاخبار وتارة اخرى للضغط عليها لبث معلومات ترغب ان يتم تسليط الضوء عليها.

اغلاق تلفزيون القدس التربوي

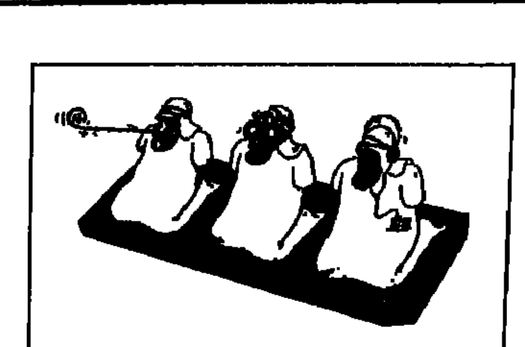
العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمحطات الخاصة بقيت بعيدة عن الانظار لغاية اواسط عام ١٩٩٧ حيث خرج موضوع عمل المحطات الخاصة بعد اعتقال مدير تلفزيون القدس التربوي على خلفية قيام الاخيرة ببث جلسات المجلس التشريعي وخاصة الجلسات المتعلقة بمناقشة قضايا الفساد في السلطة.

اجبرت الضجة الاعلامية التي رافقت الموضوع مجلس الوزراء الفلسطيني على التحرك فاقدم يوم ١٩٩٧/٦/٦ على اتخاذ قرارا يقضي بتشكيل هيئة تنسيق مؤقتة مكونة من ١٣ عضوا برئاسة وزير الاعلام ومشاركة وزارات الداخلية والاتصالات والصناعة وممثل عن اتحاد المحطات الخاصة في فلسطين غايتها العمل على صياغة مشروع قانون ينظم عمل المحطات المرئية والمسموعة. ومع اهمية هذا القرار الا ان الهيئة الجديدة لم تعقد سوى بضعة اجتماعات لم تسفر عن صياغة مشروع القانون المنشود.وزارة الداخلية الفلسطينية سارعت الى التحرك متجاهلة هيئة التنسيق لتفرض على المحطات الخاصة ضرورة التقدم للحصول على تصريح خاص منها لمباشرة البث، الامر الذي اجبر معظم المحطات على الرضوخ لطلب الداخلية رغم عدم قانونيته.

البرامج والمهنية

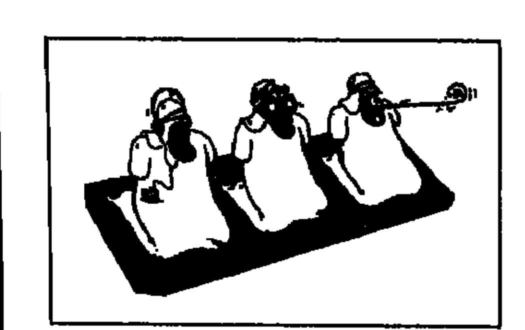
ادى ضعف الموارد المتاحة ونقص الخبرات الاعلامية الى عدم وصول هذه المحطات الى مستوى مهني مناسب.واعتمد اغلب بثها على اشرطة الفيديو المتوفرة في محلات الاشرطة المنزلية وعلى اعادة بث ما يتم التقاطه من المحطات الفضائية العربية والدولية.وحاولت وزارة الاعلام وضع شروط حد ادنى لمنح تراخيص عمل لهذه المحطات.تضمن مطالبة التلفزيونات الخاصة توفير راس مال لا يقل عن ١٠٠ الف دولار، وضرورة ضمان بث ٢٥٪ من برامجها من الانتاج الفلسطيني المحلي، وادت هذه التعليمات الى اغلاق ثماني محطات في اوائل عام ١٩٩٨ الا انه تم اعادة لمنح معظمها دون قيامها بتصويب اوضاعها

عدد من المؤسسات المحلية والدولية غير الحكومية قامت بمحاولة لدعم المحطات الخاصة من خلال برامج التدريب، وتشجيعها على تبادل البرامج ،وحاولت بعض المحطات توحيد جهودها بتشكيل تجمعات لتبادل البرامج والخبرات.وتم تشكيل اتحاد المحطات الاذاعية والتلفزيونية الخاصة في فلسطين جرى عبره الاتصال بوزارة الاعلام.وحاول الاتحاد دعم اعضائه من خلال التوصل الى اتفاق على اسعار حد ادنى للاعلانات التلفزيونية. و رغم كل هذه الجهود الا ان محطات التلفزيون والاذاعة الخاصة في فلسطين لا تزال في اول المشوار الاعلامي.حيث ظلت قدرتها على التأثير في الراي العام محدودة بحدود انتشار بثها الضيق النطاق. وفي غياب تشريع قانون يحدد عمل المحطات ويحميها من الاغلاق الفجائي كما جرى عدة مرات ابان العدوان على العراق واثناء بث جلسات المجلس التشريعي المتعلقة بالفساد وغيرها فان عمل المحطات الخاصة لن يخرج عن الاطار الضيق الموجودة فيه، وفي ظل غياب اتفاق فلسطيني اسرائيلي، والسطيني دولي حول الترددات الاذاعية والتلفزيونية يبقى من الصعب التوقع بان يقدم القطاع الخاص على الاستثمار في الاعلام الاذاعي والتلفزيوني الخاص في فلسطين.









الفانك: محطة الجزيرة هي «سي.ان.ان العرب»

ما تزال وسائل الاعلام الاردنية في حالة استنفار تجاه كل ما يتعلق بمحطة "الجزيرة" الفضائية، وذلك منذ ان اندلع الاشتباك الاعلامي معها اثر حلقة برنامج الاتجاه المعاكس التي راي فيها الاعلام الاردني هجوما غير مبرر وتشويهاً للحقائق.

لكن التغطية المتميزة التي قامت بها المحطة للعدوان الاميركي البريطاني على العراق اعادت الحياة لبعض نقاط الاشتباك.

فقد ابرز التلفزيون الاردني في نشرته الرئيسية في اليوم الثاني للعدوان خبر نفي السعودية لمحتوى احد التقارير التي بثتها المحطة واعطى التلفزيون حيزا كبيرا لذلك الخبر وسط احداث اكثر اهمية.

وكان المذيع الاردني هاني البدري قد كتب في الرأي مقالا انتقد فيه مقدم البرنامج الذي اثار المشكلة "الاتجاه المعاكس". كما ابرزت الصحف الاردنية نبأ قيام اتحاد الاذاعات العربية بالطلب من محطة الجزيرة التقيد بميثاق الشرف الاعلامي لكي تتمكن من الانضمام للاتحاد.

وكان الاتحاد قد رفض الطلب المقدم من المحطة واعطاها مهلة ستة اشهر "تصويب" اوضاعها.

من جانب اخر، فقد كان للتغطية التي قامت بها المحطة الاخبارية وصور العدوان، دورا كبيرا في اعادة الثقة بها، اذ نشرت الصحف صورة بثتها محطة CNN مصدرها محطة الجزيرة، بما يشير الى تفوق الاخيرة في بعض الحالات.

اما ابرز مظاهر عودة الثقة بالمحطة فكان ما كتبه الدكتور فهد الفانك في زاويته اليومية في (الراي ١٢/٢٤)، عندما قال :اعترف بالندم على المساهمة في الهجمة التي قمنا بها على الجزيرة والاتجاه المعاكس بالذات

وارسل عبر مقالته "تحية واعتذار للجزيرة" التي اثبتت في نهاية المطاف انه لا يصح الا الصحيح، وان الاعلام هو الحرية والمصداقية.

واشار الفانك إلى ان اداء المحطة خلال العدوان، اثبت ان الاعلام العربي يستطيع ان يكون اكثر حرية دون ان يتعرض للعدوان، وقد اثبتت محطة الجزيرة انها "CNN" العرب.

اسعار الطعام في «الرأي» و«الدستور»

في القسم الاقتصادي في كل من الراي والدستور يوم الاثنين ٩٩/١/٤ كان العنوان الرئيسي يتعلق بأسعار المواد الغذائية خلال رمضان، لكن الطريف ان القسمين حملا تقييمات متناقضة.

فالرأي الاقتصادي حمل العنوان التالي: تراجع اسعار وحلويات المخابز بنسبة ٥ر٨-٥ر٩٪ وابتدأ التقرير بالعبارة التالية: تراجعت أسعار بعض اصناف الخضار واستقرت اسعار الفواكه في السوق المحلية لكنها لم تزد فوق معدلاتها الطبيعية.

بينما «الدستور» الاقتصادي حمل العنوان التالي: بعض المواد الغذائية ما زالت تشهد ارتفاعاً كبيراً. وابتدأ تقريره بالعبارة التالية: ما زالت المواد التموينية من لحوم ودواجن وخضار وفواكه تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار رغم انقضاء النصف الأول من شهر رمضان.

فهل يشتري الناس طعاما حسب اسعار «الدستور» ام «الرأي»؟

الاعلام العراقي قاصف ومقصوف

لوحظ ان القصف الاميركي البريطاني للعراق استهدف بعض المواقع الاعلامية منذ اللحظات الاولى لبدء القصف.

فقد هوجمت مباني استديوهات البث التلفزيوني في منطقة الصالحية، والقناة الفضائية وتلفزيون الشباب الذي يشرف عليه عدي صدام حسين، ودمرت ايضا مجمعات المرسلات الاذاعية في منطقة ابي غريب قرب المطار، ودمرت ايضا مواقع الاتصالات ومحطات التشويش على الاذاعات. ولكن، وما ان تعافى الاعلام العراقي قليلا بعد العدوان، حتى وجد نفسه في معركة جديدة لكنه هذه المرة لا يكتفي بتلقي الضربات بل يقوم هو بالقصف. اذ شنت الصحافة واجهزة الاعلام العراقية حملة ضد بعض الدول واجهزة اعلامها، وقد بلغت ذروة تلك المعركة مع مصر، حيث تبادل الاعلامان القصف بالذخيرة الورقية والموجات الاثيرية بعيدة المدى المزودة بالشتائم النووية.

قعوار يستمع للاذاعة يوميا

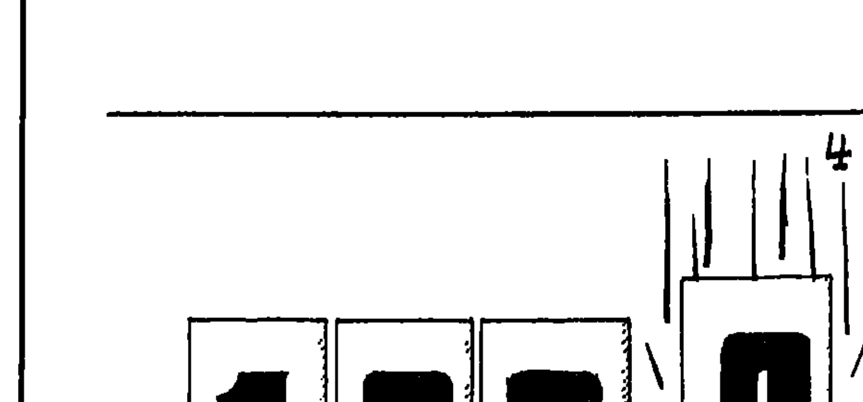
استأنفت الاذاعة الاردنية بث الحلقات التمثيلية اليومية التي يكتبها الزميل فخري قعوار تحت اسم جديد هو «كل يوم حكاية» بعد ان كانت تبث سابقا تحت اسم «دار ابو وراده».

يخرج الحلقات موفق الرهايفة ويشارك في التمثيل سميرة خوري ونزيره اديب وعلي غرايبة وعيسى سويدان وصلاح حوراني واخرون.

الزميل قعوار قال لـ «المشرق الاعلامي» انه يستمع لبرنامجه يوميا لغايات مراقبة الاداء وتقديم الملاحظات المناسبة، كما ان الاستماع يتيح له امكانية استيحاء افكار جديدة لحلقات جديدة مطورة اكثر.

وبعكس الكتابة اليومية للصحف، التي تجري عادة على شكل «فكرة اليوم لمقالة الغد» فان الكتابة للاذاعة تجري بطريقة «فكرة اليوم لحلقة تبث بعد شهر».

بقي ان ننوه الى ان الحلقات تبث يومياً الساعة ١٥ر١٢ ظهراً.



احتكاك ديمقراطي بين اسبوعية ويوميتين

بينما صدرت الصحف صباح الاثنين ١٢/٢١ تحمل اخبار وقف العدوان الامريكي والبريطاني على العراق، كانت صحيفة الحدث الاسبوعية الصادرة في ذلك اليوم تحمل مانشيتا رئيسيا حول خطة عسكرية امريكية للاطاحة بصدام حسين قيد التنفيذ.

هذا المانشيت كان موضوعا لملاحظة نشرتها المسائية في عددها الاول الذي صدر مساء ذلك اليوم ١٢/٢١ التي ابدت استهجانها لتلك المفارقة.

لكن الحدث في عددها التالي ١٢/٢٨، اوضحت فيما يشبه الرد على ملاحظة المسائية انها لم تكن الصحيفة الوحيدة من بين الصحف والمجلات العالمية والعربية التي نشرت مثل هذه المعلومات، ونشرت صورا لاغلفة كل من (الاهرام العربي) المصرية و«الوسط» اللندنية و«الوطن العربي» (باريس) ونوهت الحدث في نهاية تعليقها انها عندما تنشر اي معلومات فان ذلك لا يعني انها تؤيدها.

وفي مجال اخر كانت "الحدث" ايضا تقع في اشتباك اعلامي مع يومية اخرى. فقد كانت جريدة الدستور قد نشرت كسبق صحفي خبر اكتشاف قيام بعض المخابز باستخدام نوع من المحسنات المسرطنة في اصنافها للخبز والكعك لكي يستمر طريا مدة اطول، وقامت الصحيفة خلال الايام التالية بمتابعة الموضوع من خلال بعض التحقيقات والوثائق

صحيفة "الحدث" انتقدت قيام "زميلة يومية" بنسب ذلك السبق لنفسها في حين ان الحدث كانت قد نشرته قبل ذلك بشهر، ونشرت صورة عن غلافها الذي يحمل ذلك الخبر، وان امتناعها عن ذكر الآثار المسرطنة لتلك المحسنات يعود لخشيتها في حينها من الاتهام باثارة الرعب بن الناس

كتاب في جريدة

منذ عدة اشهر بدأت منظمة اليونسكو بالتعاون مع بعض الصحف العربية اليومية من بينها في الاردن «الراي»، «الدستور»، باصدار ملحق مرة واحدة في الشهر يحوي انتاجا ابداعيا لكاتب او مجموعة كتاب وشعراء، ويوزع مجانا مع عدد الجريدة في ذلك اليوم تحت عنوان «كتاب في جريدة».

الكاتب موفق محادين لفت الانتباه في احدى مقالاته الى انه واستجابة لراي زميله فخري قعوار يستطيع الحصول على كميات كبيرة من نسخ «كتاب في جريدة» ويستغرب محادين كيف يتثاقل المواطن مشتري الجريدة من حمل الملحق (الكتاب) . الموجه اصلا للمواطنين العاديين، باعتبار ان القارئ المتابع قد يكون اطلع على محتويات هذا الكتاب فيما مضى

متابعون لشؤون البيع والشراء يعتقدون ان المشكلة قد تكون لدى الباعة الذي يجتهدون بنزع الملحق من بين طيات الجريدة الام، ظنا منهم ان المواطن اذا حمل ذلك الملحق فسيكون ذلك من باب «اللي ببلاش كثر منه» فيما تذهب النسخ التي يحتفظ بها البائع كربح «عيني» اضافة للربح النقدي.

اخر صرعة في عالم الاعلان

شاشات اعلانية في حمامات الرجال وقريبا السيدات

لايمانهم بان الوقت الذي يمضيه المرء في الحمام يجب استغلاله، بدأ مقاولان اميركيان من ولاية اوهايو بتركيب شاشات كمبيوتر في حمامات الرجال في عدة اماكن عامة حتى يتمكن الرجال من النظر «الى شيء مفيد» بينما هم يقضون حاجتهم. وتقوم شاشات الكمبيوتر بالعمل على مدار الساعة، عارضة نتائج ومواعيد البرامج الرياضية اولا بأول.

ويقول المقاولان بان هذه الفكرة واتتهم بينما كانا يتناولان الشراب سويا، اذ لاحظا بان الرجال لا ينظرون الى ما حولهم بينما هم يلبسون نداء الطبيعة، وبانهم لا يتحدثون مع احد، وبعد ان توصلا الى ان الرجال الذين يتناولون المشروبات الكحولية في الاماكن العامة يذهبون الى الحمام ثلاث مرات في الليلة لتمضية ما لايقل عن دقيقة في كل من هذه المرات، فقد قرر المقاولان ان هذه الفترات كافية لتمضيتها امام الشاشات الاعلانية، ويأمل الشريكان ان تنجح فكرتهما، ويخططان لوضع شاشات اعلانية في ١٢٠ موقعا في مدينة كولومبس في اوهايو، مقابل ١٥٠ دولارا في الشهر من كل من الشركات المعلنة بحيث تظهر اعلاناتها ١٢ مرة في الساعة.

احد الشريكين في المشروع، يقول بان قائمة زبائنهما المحتملين طويلة، فاي منتج موجه للرجال سيكون مناسبا ولي هذا النوع من الاعلانات.

ومن الناحية الفنية فان تركيب الشاشات سهل، ويتطلب فقط خط تلفون ووصلة كهربائية مما يخفض النفقات. اما الاماكن التي يتم تركيب الشاشات في حماماتها فلا تتقاضى اي رسوم او اجور نقدية، لكنهم يمنحون الحق بالاعلان المجاني عن مؤسستهم لمدة ثلاث ثوان من كل دقيقة اعلان.

ان القراءة في الحمام والاعلان فيه ايضا ليستا بالشيء الجديد، كما يقول صاحبا الفكرة. لكن الاعلانات القديمة التي كانت توضع في الحمامات على شكل بوسترات وصور عادة ما يتم تخريبها من قبل الرواد. اما شاشات الكمبيوتر المستطيلة المستخدمة في المشروع الجديد فهي قادرة على النجاة من التخريب

الطلب على هذه الشكل من الاعلان يتزايد، كما يؤكد الشريكان اللذان يشيران ان مزيدا من النجاح سيجعلهما يفكران بتعميم الفكرة على حمامات السيدات.

قمة مجلس التعاون الخليجي:

بين نهايات القرن الحالي وتحديات القرن القادم

محمد ناجي عمايرة

قمة الاعداد للقرن القادم، هذا هو الاسم الذي اطلقته الصحافة الخليجية على مؤتمر القمة التاسع عشر الذي عقد في ابو ظبي عاصمة الامارات العربية المتحدة في مطلع كانون الاول واستمر ثلاثة ايام.

جاء انعقاد قمة دول الخليج العربي بعد ايام قليلة من احتفال دولة الامارات بذكرى توحيدها السابعة والعشرين، فكان انعقادها تاكيداً على استمرار التوجه الوحدوي لدى دول مجلس التعاون الخليجي التي ولد تجمعها عام ١٩٨١ في ظل زلزال انطلق مطلع الثمانينات فيما يسمى حرب الخليج الاولى او الحرب العراقية الايرانية.

يقول غسان شربل في مجلة «الوسط» العدد ٥٨، الصادر يوم ١٩٩٨/١٢/٧ «لم تكن رحلة مجلس التعاون سهلة في الماضي، وهي ليست سهلة اليوم. ولم يستطع المجلس تحقيق الحد الاقصى من الطموحات لكنه احتفظ بدور المظلة التي يمكن تحتها التعاون لجبه الاخطار، واعادة تفعيل اليات التعاون وتعميقها وتوسيع مجالاتها ولعل ابرز ما تحقق هو الاستمرار في العمل والتقدم حتى في المحطات التي تباينت فيها الحسابات والمواقف حيال مشاكل حارة وقريبة».

لم تكن اجتماعات القمة الخليجية سهلة لكن مجلس التعاون الخليجي تجاوز تاكيد القدرة على الحياة الى مرحلة تاكيد القدرة علي مواجهة التحديات.

فكيف تعاملت الصحافة الخليجية والعربية ومنها الاردنية مع مجريات القمة، وماذا قالت عنها.

لقد عقدت القمة التي تسنى لي حضور اجتماعاتها عن كثب ومتابعة جلساتها، بدعوة من وزارة الثقافة والاعلام الاماراتية، عقدت على وقع نهايات القرن الحالي ووسط تساؤلات عما يحمله القرن القادم من تحديات.

واهم هذه التحديات هي الازمة النفطية، والازمة الاقتصادية العالمية، والازمة العراقية، واحتلال ايران للجزر العربية، وعملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط، الى جانب القضايا الاجتماعية والامنية بين الدول الاعضاء.

وقد عبرت كلمة ولي العهد السعودي في جلسة الافتتاح تعبيرا واضحا عن الهم الاساسي للقادة الخليجيين، وهو ازمة اسعار النفط، التي سماها «اكثر التحديات إلحاحا»، وقال انها ظروف صعبة وصلت الى مرحلة الازمة اذ «ادى التدهور السريع في اسعار البترول الى انخفاض حاد في المداخيل اثر تاثيراً ملموسا على الايرادات في دول الخليج. لذلك علينا الا نقف مكتوفي الأيدي، ونحن نرى مصدر دخلنا الاساسي يتعرض لهذه الهزة الكبيرة، نتيجة الخلل الذي طرا على التوازن المطلوب بين العرض والطلب في سوق البترول».

وحذر من أن «فترة الطفرة قد ذهبت ولن تعود» ودعا الخليجيين شعوبا وحكومات الى «نمط مختلف من الحياة لا يقوم على الاعتماد الكامل على الدولة، بل يتحمل فيه كل فرد بجانب الدولة دوره الايجابي الفاعل» مشيرا ان الحقبة القادمة «تتطلب من القطاع الخاص ان يحمل جزءاً من العبء الذي حملته الدولة كاملا حتى الآن».

واقترح الامير عبدالله وضع حد اقصى لاستكمال الاتحاد الخليجي الجمركي خلال سنة لتشهد القمة القادمة «ولادة السوق الخليجية الموحدة»، وهو اقتراح وافق عليه القادة بالاجماع وجعله في مقدمة القرارات الاقتصادية التي اتخذها القادة.

وقد ابرزت الصحف الخليجية والعربية هذه ...

> الحشد الاعلامي والصحفي الكبير الذي شارك في تغطية انباء القمة بقي حائراً في كيفية الحصول على المعلومات والاخبار. فالصحفيون لم يحضروا جميعهم جلسة الافتتاح، وحضر بعضهم جلسة الختام التي تأخرت بضع ساعات عن الموعد المضروب لها. وهذا كان مدعاة لكثير من التساؤلات والتكهنات والاشاعات

الكلمة في صدر صفحاتها الاولى. مثلما افسحت الصحف الخليجية صفحاتها الاولى، والرئيسية لاخبار القمة، ونشرت العديد من الملاحق الخاصة بالقمة.

سمير عطاالله قال في مقاله في «الشرق الاوسط» التي تصدر في لندن عدد يوم ٨ ديسمبر – كانون الاول) ان تقديم الاقتصاد على السياسة في مجلس التعاون قرار تقدم به جميل الحجيلان امين عام المجلس. ففي صيف ١٩٩٧ ذهبت الى لقائه في مقهى البلازا في باريس، وسألته عن مشاريعه للامانة العامة فقال لي: سوف اعمل تحت عنوان واحد: الاقتصاد. فالقرار السياسي في يد القادة. وهو الامر الطبيعي، واي تقدم نحققه، نحن في الامانة العامة، لا بد ان يكون في حقل التعاون الاقتصادي».

وهذا ما اثاره د. محمد الرميحي رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية الذي كتب مقالاً مطولاً في «البيان» الاماراتية يوم ١٩٩٨/١٢/٨، قال فيه ان من التحديات العاجلة التي تواجهها منظومة دول التعاون ان عصر الامس ذا الوفرة المالية لم يعد باقيا في الجوار، فاسعار النفط تزداد تدهوراً، ودخل الدولة يقل، مما يهدد بان تتوقف برامج التنمية الاقرب الى المواطن العادي. والتحدي هو في ابتكار مداخيل للدولة اكثر استمراراً، واقل تقلباً، من جهة، والحفاظ على الانماء الاجتماعي، في ظل هذه الاجواء الاقتصادية الشحيحة من جهة اخرى».

وهو يمضي الى القول: «يتخوف المخلصون، وهم كثر، ان يصبح المجلس شكلياً. ان اصرار الجميع على أخذ كل الايجابيات، والتخلي عن دفع ثمن السلبيات، ومن ضمن السلبيات عدم الاتفاق – حتى الآن على الاقل – على القضايا الجوهرية في السياسة الخارجية والاقليمية».

وعلى عكس ذلك، يرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان ان مجلس التعاون وصل مرحلة تمكننا من العمل سويا برؤية واضحة وخطى ثابتة، واضاف في حديث لوكالة انباء الامارات نشرته صحف الخليج كافة: لا تعترض طريقنا مشكلات ليس لها حلول، اذا صدق العزم وصفت النية، وكلما استطاع ابناء دولنا تكثيف تبادل المصالح بينهم كلما ساعد ذلك في تحقيق الآثار الطيبة التي تدعم بنية الاتحاد».

وفي ذلك قالت صحيفة عُمان الحكومية التي تنطق بلسان وزارة الاعلام في عددها الصادر يوم ١٢/٦ ان القمة التاسعة عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي تاتي لتضيف لبنة جديدة قوية الى مسيرة المجلس، وهو ما يتطلع اليه ابناء دول المجلس على نحو دائم ومستمر، في عالم اليوم الذي يتعامل مع التجمعات الاقتصادية الاكبر والاقدر على بلورة مصالح اعضائها والتفاعل مع القوى الاخرى على اساس من توازن المصالح وتكاملها.

اما صحيفة «الاتحاد» الصادرة في ابو ظبي، فقد قالت في مقال افتتاحي يوم ٨ كانون الاول «لقد مست كلمات الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة، في افتتاح قمة التعاون، عمق الوجدان العربي، خصوصا عندما دعا الى ان يراعي الاخوة بعضهم بعضا، كما حرص على ان يلامس كل ما يمكن ان يؤدي الى وحدة العمل العربي ووحدة الصف العربي... ومن هنا كانت دعوته الى عقد قمة عربية، مرة او مرتين في السنة، على ان يكون قرار عقدها ملزماً، حتى لا تتحكم الظروف الطارئة في تحديد امكانية عقدها، من عدمه».

الكاتب البحريني نبيل العسومي، في مقاله في العدد نفسه من الاتحاد الظبيانية دعا الى ان تكون الاماني الشعبية الخليجية على مائدة زعماء دول مجلس التعاون وطالب القيادات الخليجية بالاستجابة الى التطلعات المشروعة للمواطن الخليجي في تحقيق نوع من الوحدة السياسية الملموسة التي تتجاوز طبيعة مجلس التعاون الذي رغم اهميته يتحرك ببطء نحو اهدافه المرجوة، فيبدو اقل بكثير مما يريده المواطن الخليجي. ودعا الكاتب الى تحقيق ثلاثة اهداف عاجلة، يريدها ابناء دول الخليج وهي الجواز الخليجي الموحد، والعملة الخليجية الموحدة، والمناهج الدراسية الخليجية الموحدة.

واما الصحف السعودية فاعتبرت ان حضور امين عام الامم المتحدة، وامين عام الجامعة العربية، وامين عام منظمة المؤتمر الاسلامي، الى جانب المناضل نيلسون مانديلا رئيس جنوب افريقيا، الجلسة الافتتاحية للقمة الخليجية إعلانا لخطوات جديدة على صعيد التعاون الدولي، واكدت صحيفة الرياض ان قمة ابو ظبي خطوة مميزة تتناسب مع طبيعة التطورات والظروف التي تمر بها المنطقة والعالم في الوقت الحاضر.

صحيفة «الوطن» القطرية قالت انه ليس هناك خلاف حول ما حققته مسيرة المجلس خلال السنوات الماضية من انجازات خيرة ضمن اطار التعاون الوحيد الذي اثبت فعاليته وتماسكه في العالم العربي، مشيرة الى ان ما تحقق على اهميته، لا يزال اقل بكثير مما هو منشود.

وافردت الصحف السورية حيزا كبيرا لاعمال القمة الخليجية، ووصفتها بانها الاهم في تاريخ لقاءات مجلس التعاون

وقال تركي صقر رئيس تحرير «البعث» الناطقة بلسان الحزب الحاكم في سورية، الصادرة في ١٢/٨: ان الهموم المطروحة امام القمة كالامن والقضايا العسكرية وعلاقات دول المجلس مع دول المنطقة اضافة الى العامل الاقتصادي كانخفاض اسعار النفط تؤكد ان التضامن العربي يبقى المصلحة القومية العليا التي تجمع الامة العربية.

واضاف في مقاله الذي كتبه من ابو ظبي: ان الامن العربي كل لا يتجزأ، مشيرا الى الآمال الكبيرة في ان تتمكن القمة من تفعيل دور المجلس للتصدي للتحديات الكثيرة والكبيرة التي تواجه منطقة الخليج العربي والامة العربية على السواء».

اما صحيفة «تشرين» الحكومية الرسمية فقد رات ان قمة ابو ظبي يمكن اعتبارها «قمة للمراجعة واستشراف افاق المستقبل في العمل الخليجي خلال القرن المقبل».

وإذا كانت الصحف العربية والخليجية قد غطت انباء قمة الخليج، وبيانها الختامي، واعلان ابو ظبي، في صفحاتها الاولى والرئيسية، فان الحشد الاعلامي والصحفي الكبير الذي شارك في تغطية انباء القمة بقي حائراً في كيفية الحصول على المعلومات والاخبار. فالصحفيون لم يحضروا جميعهم جلسة الافتتاح، وحضر بعضهم جلسة الختام التي تاخرت بضع ساعات عن الموعد المضروب لها. وهذا كان مدعاة لكثير من التساؤلات والتكهنات والاشاعات.

الزميل فخري قعوار اشار في كلمة له في «الراي» الاردنية يوم ١٢/١٣ الى هذه الواقعة فكتب تحت عنوان «الشمشمة في القمة» قائلاً ان هذا الوضع ادى بالجميع الى الاعتماد على الجهود الفردية والاتصالات الشخصية، وربما العلاقات السرية للحصول على المعلومة، بل ان بعض الزملاء اعتمد على حاسة الشم او ما اصطلح على تسميته بالشمشمة، كي يرضي مؤسسته، او غريزة المهنة المستفحلة في داخله».

واضاف: كانت ابرز رائحة وصلت الى انوفنا هي رائحة المبادرة التي قام بها الشيخ زايد من اجل المصالحة بين العراق والكويت، الا انها لم تجد قبولا او اجماعا، مما ادى الى توتر اجواء القمة، ومما ادى الى عدم الاشارة الى الموضوع الذي لم يتخذ فيه قرار، في البيان الختامي».

اما الزميل راكان المجالي فقد كتب في «الدستور» يوم ١٢/١٤ يقول: «لقد حضرت افتتاح القمة الخليجية في ابو ظبي، واستمعت الى خطاب الامين العام للامم المتحدة السيد كوفي عنان، بهذه المناسبة، ولفت انتباهي انه اشار بأسلوب ذكي الى ان امن الخليج لا يتحقق الا بسلام حقيقي داخل المنطقة، ومن خلال تفاهم عميق بين دول الجوار، واضاف: ان كلام عنان مناقض للتوجه الاميركي الذي يدفع باتجاه تواجد القوات الاميركية في الخليج، وقال: المؤكد ان امن الخليج مرتبط بالامن القومي العربي، وانه لا بديل عن شمولية عربية لهذا الامن لانه هو الاساس والضمانة».

الثقافة والاتصال: مجتمع معلومات عالمي

عبدالله حسنات

في تشرين أول عام ١٩٩٧ ردّ الدكتور جواد العناني، وزير الخارجية حينئذ على انتقاد منظمة المادة (١٩) والتي تعنى بالحريات الصحفية، لقانون المطبوعات المؤقت لعام ٩٧ بالاستشهاد بمخاوف الأردن الأمنية والتي كما يبدو مؤخراً تغلبت على الأولويات الديمقراطية.

هنالك كثير من الناس الذين يشاركون الدكتور العناني مخاوفه، فنحن أولاً وأخيراً نعيش في الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي ما زال عليها ترتيب أوضاعها.

فالأردن المحاط بأنظمة معادية وقمعية كما يقول المحافظون لا يستطيع اللبرلة بطريقة ثورية وإنما بطريقة تدريجيه.

ويضيف هؤلاء أن مجتمعاً ابوياً على جميع الأصعدة عليه أن يتحرك بحذر نحو التحديث

من ناحية أخرى يقول الليبراليون أنه مع بداية العولمة وانتشار تكنولوجيا المعلومات، فان اقطاراً صغيرة مثل الأردن ينبغي أن تكون مثالاً يحتذى لبقية الدول العربية في تطبيقه للديمقراطية وتقوية مؤسسات المجتمع المدني وضمان اعلام اكثر حرية.

يدرك الليبراليون أن الاصلاح ليس مهمة سهلة لأن المحافظين يقاومون التغيير، فالصحافة والاعلام المنفتحان يعرضان مصالح المحافظين للخطر. كما أن وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية يهدد انتماءاتهم القبلية التي يستمدون قوتهم منها. ومهما كان النظام مستنيراً فان المحافظين في مؤسسات الدولة وخارجها يقاومون التغيير الذي يبشر به عصر المعلومات الجديده.

تأملوا كيف ينظر المحافظون بمختلف اشكالهم وانتماءاتهم للخصخصة والعولمة مثلاً، فهم يقاومون ذلك، حتى الذين يؤيدون الخصخصة لا يوافقوا على أن تصبح الصحافة والاعلام في أيدي القطاع الخاص.

وبينما يخشى الذين في المؤسسة من ان يعرض اعلام يملكه القطاع الخاص امن البلاد للخطر، فان المحافظين يخشون من ان يسبب الاعلام ذاته الخطر لنظام القيم السائد، سواء كان اسلامياً او قبلياً.

ومن سوء الحظ أن الليبراليين قلائل، لا سيما داخل المؤسسة، وهم مشتتون دون أي حزب سياسي أو رابطة و مؤسسة تمثلهم.

وهنالك عدد قليل منهم في منظمات المجتمع المدني ومراكز البحث والجامعات والاعلام.

وفي بلد ذي موارد طبيعية شحيحة، حيث الروابط العائلية والقبلية أقوى من اي رابطة اخرى، فان المصلحة الشخصية تتغلب على جميع المصالح الأخرى. وبما أن جميع الموظفين المدنيين يعينون تعييناً وليس انتخاباً، ومعظمهم لأسباب لا علاقة لها بالجدارة، وبينما ينصب الولاء الأفقي للقبيلة، فان الولاء العمودي يكون للرئيس المباشر.

في مثل هذه البيئة، ثمة قدر كبير من عدم الثقة. فالذين يعملون والذين لا يعملون يخضعون للمراقبة، ليس لتقرير مدى قيامهم بمهامهم بل لضمان ولائهم لرؤسائهم. وإدراكاً لهذا الواقع فان العاملين يصمتون ويحجمون عن توجيه الانتقادات حتى للسياسات الحكومية الأساسية حتى لا يوصفوا بأنهم غير موالين، وهو الأسلوب الأسهل والأكثر نجاعة في الغاء المهنية واحلالها بالنفاق.

وفي هذا السياق، تنبغي الاشارة هنا إلى أن الحكومة وفروعها المختلفة توفر حوالي ٥٠٪ من وظائف البلد.

والأسوا من ذلك، فانه بدلاً من التركيز على أعمالهم، فان هؤلاء الموظفين المدنيين يبدأون بتشكيل زمر تستند إلى الانتماء العشائري أو الاقليمي. وهذا النظام الهرمي والأبوي لا يميز فقط الموظفين المدنيين، بل جميع منظمات المجتمع المدني بما فيها الصحف، والمنظمات غير الحكومية المختلفة والجامعات.

وهذا النوع من الترتيب لا يؤدي فقط إلى شل الابداع في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل يضعف النظام نفسه باضعاف عناصره.

علينا أن ندرك في هذا السياق ان القيادة، مع انها منفتحة وتقدمية بشكل صادق، فانها تميل لأن تكون أكثر استجابة لمواطن القلق الأمني، وتبدو في بعض الأوقات أن هذه الحقيقة تغيب عن أذهان كثير من قادة المجتمع المدني، الذين يظهرون في بعض المناسبات وكأنهم يعرضون الأمن الوطني للخطر باتخاذ مواقف صدامية او اللجوء إلى خطابة مثيرة.

ان الجامعات لم تفشل فقط في المساهمة في الحوار الوطني، بل استطاعت ايضاً تحييد طلابها وكلياتها. وفيما عدا الوثائق الهاشمية التي تنشرها جامعة ال البيت بانتظام، والمساهمات الفردية لمؤرخين (لا يتجاوزون الثلاثة)، فانه يبدو ان لا توجد اي جهود لتوثيق التاريخ الحديث للأردن بطريقة علمية وأكاديمية

في كتابة "من عبدالله إلى الحسين" يشير روبرت ساتلوف، من مركز واشنطن لدراسات الشرق الادنى، ان الأردنيين يعتمدون في قراءة تاريخهم المعاصر على مؤلفين اجانب.

وفيما عدا مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية الذي يتناول، من بين قضايا أخرى، العلاقات الأردنية الفلسطينية المعقدة، والذي يتعرض للنقد بين الحين والأخر من الحكومات، فان جميع مراكز البحث الأخرى ذات الأسماء الكبيرة في الجامعات لا تملك الكثير لتعرضه فيما يتعلق بمساهماتها في بحث وتفسير مشكلات الوطن السياسية والاقتصادية الاجتماعية المتعددة الاوجه.

ولا عجب أن يكون معارض سابق، هاني الحوراني، من مركز الأردن الجديد للأبحاث، قد ساهم في الحوار السياسي والاجتماعي للمملكة اكثر مما فعلت معظم الجامعات.

ومع هذا فان اداءنا الذي يرثى له، يظهر اكثر جلاء في حقل الاعلام.

ان صحفنا ليست فقط نسخاً طبق الاصل عن بعضها البعض بل إن خطابها السياسي لا يخدم الوطن وقضاياه ومرة أخرى كان المعارضون السابقون مثل عريب الرنتاوي وصالح قلاب هم الذين قدموا دفاعاً جيداً عن الأردن وقضيته في الأسابيع القليلة الماضية في أعقاب الضجة التي اثارتها الفضائية القطرية الجزير ة. وقد فشلت وسائل الاعلام ليس فقط في أن توضح للأردنيين آمال وطموحات القيادة أو نِعَم السلام مقابل مآسي الحرب، بل فشلت أيضاً في خلق جيل من المثقفين ذوي العقول الحرة القادرة على الدفاع عن البلاد في الأوقات الحرجة.

ان الحكومات المختلفة ووزراء الاعلام المتعاقبين قد جعلوا الهجوم على وسائل الاعلام اولويتهم الأولى.

وقد شهدت الصحف عبر السنوات، عمليات اغلاق ومصادرة وكما قال الصحفيون الساخرون: "رؤساء التحرير يهبطون عليهم بالبراشوت".

ان الصحفيين الجيدين وذوي المصدقية غادروا البلاد، أو على وشك المغادرة او التخلي عن الصحافة، مثلما هو الحال مع المحررين المتازين.

واختار عدد قليل منهم ان يصبحوا اقلاماً مأجورة، ولا يعني هذا التقليل من جهود الكثيرين الذين يطمحون ويتحركون ضد كل المفارقات لانتاج صحافة جيدة وذات صدقية والتعبير عن ارائهم.

وحتى عندما يتعلق الأمر بالأخبار البسيطة، لكن الواضحة، فان جميع الصحفيين والصحف تقريباً ينأون بانفسهم عن تغطية او التعليق على عدد كبير من القضايا التي تشمل جرائم الشرف، رغم شجب القيادة لهذه الجرائم في مناسبات متعددة.

ان دعوة جلالة الملك الحسين للحكومة لمكافحة الفقر والبطالة كان ينبغي أن تدفع الصحف لتجميع وتحليل المعلومات حول هاتين المشكلتين

وبدلاً من ذلك، فان الصحف ما زالت مليئة بالتقارير عن "انجازات" الحكومة ودوائرها، والجولات التفتيشية التي يقوم بها المسؤولون الحكوميون في المحافظات المختلفة

الا ينبغي على الصحف والاذاعة والتلفزيون أن تساعد الحكومة بتوظيف جميع مواردها في جمع وتحليل المعلومات حول البطالة والفقر والفساد؟

الا ينبغي عليها، منفردة او - مجتمعة، ان تؤسس مركزاً قوياً للمعلومات حول الأردن وشعبه ونشاطاته المختلفة، كما دأب سمو ولي العهد على الدعوة لذلك؟

في وقت قصير بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢، حاولت الصحافة الاسبوعية بالتوازي مع خطوات البرلمان الحادي عشر الجريئة في التحقيق في الفساد، ان تكشف سوء استخدام السلطات لمكاسب شخصية، وكان ذلك، وتغطيتها ورأيها حول عملية السلام والانتخابات ونشاط المجتمع المدني من بين الأسباب الرئيسية التي جعلت الحكومة تشن حملة ضدها

ولهذا اصرت حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي وموظفوها على إصدار قانون المطبوعات والنشر الذي يحكم الآن حديثنا وحوارنا الوطني.

ذلك لأن الحكومة فشلت في الدفاع عن طريق السلام الذي رسمته القيادة للأردن، وفشلت في شرح مزايا هذا السلام للأردنيين. ولذلك اختارت الحكومة اقصر الطرق واسهلها: اسكات أصوات النقد او المعارضة.

ان قراءة متأنية لقانون المطبوعات تكشف المدى الذي تريد الحكومة عنده أن تطوع الصحافة، فبغض النظر عما يسمى "الوصايا العشرة" وهي الآن ١٤، فان القانون حافل بقيود وعقوبات إذا طبقت، ستجعل مهنة الصحافة باسرها ملغاة. والقانون الذي يفتقر إلى صياغة لغوية تشريعية يحوي مواد تناقض نفسها، وتجعل حرية التعبير المضمونة في الدستور لا وجود لها.

والأسوا من ذلك انه يحظر تغطية القضايا التي تحقق فيها السلطات الأمنية أو تنظر فيها المحاكم، موفراً الحصانة للمجرمين والفاسدين.

من المؤسف أن نشير إلى أن قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٥٢ اكثر ليبرالية من القانون الموجود حالياً. لقد أصبح قانون المطبوعات اكثر تقييداً على مر السنوات، على

عكس التقدم الذي حققته البلاد في الحقول المختلفة، وانتشار التعليم وتزايد عدد خريجي الجامعات في البلاد، ولا عجب بعد ذلك، أن قراء الصحف يتناقصون ولا يزدادون.

ولا عجب أن مشاهدي الفضائيات يتزايدون ويشكلون ١٢٪ من السكان، وان عدداً كبيراً من الشباب يتجهون إلى الانترنت في البيوت او إلى اي مقهى من مقاهي الانترنت التي يزيد عددها في البلاد عن ٧٠ مقهى.

وبينما يتقدم المجتمع فان الحكومات تتقوقع، فتنفر المزيد من الناس

يبدو أن معظم الناس بما في ذلك الحكومة، لا يدركون أن فجوة قد تكونت وتتزايد اتساعاً بين الآباء وابنائهم، بين الكبار والصغار. ويبدو أنهم لا يلاحظون ان الاطفال ينظرون إلى الغرب بشكل متزايد، يستمعون إلى الموسيقى الغربية، ويشاهدون افلام الفيديو الغربية. ان ما يفشلون في إدراكه هو أن المسلسلات التي ينتجها التلفزيون الأردني عن ماضينا البدوي ليست سوى مصدر تندر لأطفالنا الذين يشاهدون تلفزيون (MTV) ويقصون شعرهم مثل المارينز ويتشوقون لشراء احذية نايك

ان عملية السلام ومعاهدة السلام بين الأردن واسرائيل قد اثرت كثيراً على حرية التعبير في المملكة وكان ذلك بسبب التصور بأن السلام مع اسرائيل لن يكون مرغوباً شعبياً، وسوف يولد قدراً كبيراً من المعارضة في وسائل الاعلام، وان وسائل الاعلام ستصبح ناطقاً باسم معارضي السلام. وقد ثبت أن هذا التصور خطئ، فخلال الفترات القصيرة من حرية التعبير في السنوات القليلة الماضية اثبتت الصحافة انها وسيلة تلطيف تسمح لمعارضي السلام ومؤيديه أن يعربوا عن ارائهم

انني أود هنا ان اقول، ان الفقر الجلي للفكر والفنون والآداب الأردنية هو نتيجة مباشرة لقوانين المطبوعات المختلفة. ولإصرار الحكومات على ان تكون الحارس على ما يفكر فيه الأردنيون ويقولون، لأنها لا تثق بهم او لأنها تعتقد أنهم لا يستطيعون الاستجابة بعقلانية.

لذلك علينا أن نشعر بالامتنان لعصر المعلومات الجديد الذي لا يعرف أية حدود، ولموجات الأثير التي تحمل رواية مختلفة للأخبار إلى بيوتنا، وللانترنت التي ستنتهي، إلى الأبد، احتكار الحكومات للمعلومات. وينبغي ان نشعر بالامتنان للجزيرة رغم الأجندة الموضوعة مسبقاً لبرامجها فقد كانت الجزيرة هي التي القت علينا أسئلة لا نستطيع تجنبها، والتي كانت علينا أن نناقشها فيما بيننا لوضع الاجابات عنها.

ليس ليدينا أي خيار، فاما أن ننفتح او ان موجات الأثير ستنغلق علينا. انا لست متشائماً، لكن الأردن مثل كثير من الدول على الأرض، يملك مورداً طبيعياً واحداً فقط وهو انسانه.

فرأس المال يجيء ويروح، والموارد الطبيعية يمكن استيرادها لكن البشر لا يمكن التعويض عنهم.

ان الشعار الذي اطلقه جلالة الملك الحسين قبل عقود: "الانسان اغلى ما نملك" يصلح الآن أكثر من أي وقت مضى. لذلك علينا أن نطلق ا مكانات رجالنا ونسائنا، ونطلق عقولنا حتى نفك السلاسل التي تقيد امكانات الناس وإبداعهم.

هذا المقال ترجمة لورقة قدمها الزميل عبدالله حسنات رئيس تحرير الجوردن تايمز خلال مؤتمر نظمه المعهد الدبلوماسي لمناقشة الثقافة والاتصال في مجتمع اعلامي عالمي في ١٩٨/١٠/٢٣.

موسوعة عن الرقابة في العالم تجاهلت الممنوعات العربية

رمسيس عوض: "انظمتنا لا تسمح بالتنقيب عن الاعمال المصادره"

انجز الدكتور رمسيس عوض، استاذ الادب الانجليزي في جامعة عين شمس اخيرا عملا موسوعيا مهما عن الرقابة والاعمال المصادره في العالم منذ الشاعر الروماني اوفيد (٤٣ ق.م -١٨م) وحتى اليوم

وكان لافتا ان الموسوعة في ابحارها بين الاعمال الادبية والفنية المصادره وقوانين الرقابة في العالم، لم تقترب من المنطقة العربية، فلا يوجد ذكر لكتاب عربي او فيلم عربي او قصيدة عربية تمت مصادرتها، مع علمنا بان الة الرقابة العربية تعمل باجتهاد بالغ ودون توقف في كل قطر عربي.

رمسيس عوض يقول عن غياب المصادرات العربية -على كثرتها- عن موسوعته، "وكيف يمكن في وطن عربي يعاني غياب الشفافية بين الحاكم وجماهيره ان تصل الى تلك المصادرات؟ في الغرب، هذه المعلومات متاحة، بل وكثير منها يبث على شبكة الانترنت، اما في بلادنا فان اجهزة الرقابة ودوائرها متعددة، وهم يعدون ما لديهم من وثائق ومعلومات عن المصادرة اسرارا لا يجوز الكشف عنها، ولا اتصور ان هناك نظاما عربيا يسمح لباحث مدقق او مجموعة عمل بالتنقيب عن الاعمال المصادره، وكشف اسباب المنع".

وعن غاية الموسوعة يقول رمسيس: "تسعى الموسوعة الى ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية في المجتمعات الشرقية، فحق المعرفة اصبح من الحقوق الاساسية للانسان، فضلا عن ان الموسوعة لا غنى عنها في دراسة الاداب والثقافة الاوروبية، والقارئ للموسوعة ستصيبه دهشة عظيمة عندما يكتشف ان عيون الادب والفكر العالمي تعرضت في وقت او اخر للمصادره، وليست مصادرة اعمال ميلتون وجيمس جويس وبروست وكانط وهوبزولوك، الا امثله قليلة على قدرة الانسان على ارتكاب الحماقات.

فهذه الاعمال تعتبر الان علامات مضيئة على طريق الرقي والتحضر، ويمكن لطلبة الدراسات العليا في الجامعات المصرية ان يستفيدوا من هذه الموسوعة، فلو ان باحثا توافر، على سبيل المثال، على تتبع المصادرات الكثيرة عبر الازمنة المختلفة التي تعرضت لها المسرحيات الشكسبيرية لاضاف الى الادب الانجليزي شيئا جديدا، فهذا اجدى بكثير من النقل عن الكتب والمراجع وترديد ما سبق للنقاد ان ذكروه".

ويتطلع رمسيس اخيرا الى عمل شبيه بهذه الموسوعة، يتناول الاعمال المصادرة في مصر والعالم العربي، منذ مطلع القرن وحتى اليوم.

والحقيقة ان فائدة الموسوعة التي اعدها الدكتور رمسيس عوض، تتجاوز المصادرات الادبية والفنية واعمال القمع التي موورست ضد الادباء في العصور المختلفة وما اكثرها، والى الاشارات الدالة لعديد من اللجان الرقابية التي لعبت دورا في تقنين المصادرات.

تحدثنا الموسوعة مثلا عن لجنة المدعى العام الخاصة بالادب المكشوف، والتي انشئت في اميركا في شباط (فبراير) ١٩٨٦، وكان سبب انشائها "وجود صلة مؤكدة بين الادب المكشوف والجريمة المنظمة".

وقالت اللجنة ان عرض انواع الادب المكشوف يؤدي الى ارتكاب الجرائم الجنسية العنيفة، واوضحت اللجنة ان انتهاك قوانين البذاءة ينبغي اعتباره جريمة يعاقب مرتكبها بالسجن لمدة عام على اقل تقدير،كما خولت الكونغرس حق مصادرة او الاحتفاظ باية اموال ناتجة عن انتهاك قوانين البذاءة

وفي لوس انجلوس، ثمة قانون يعاقب على حيازة المادة البذيئة، سواء وردت في كتاب او رسم او صورة او فيلم او تسجيل فاضح، كما يحظر وجود هذه المواد في المدارس والحدائق العامة، والملاعب واماكن بيع الايس كريم والاطعمة والمشروبات الخفيفة ودورات المياه وصالات البلياردو والبارات والحانات واماكن بيع الاسطوانات وعرض الافلام.

وهناك الهيئة البريطانية للرقابة على الافلام، وترصد الموسوعة قائمة بمصادراتها منذ العام ١٩٣١ وحتى العام ١٩٥٠، وبين اهم الافلام التي صادرتها "دفن حيا" و "دائرة القتل الغامض" و "قوى الجسد" و "المعجزة" و "خطايا الاباء" " ,حشائش الشيطان" وغيرها، اما سبب المصادرة، فكما جاء في قرارات الهيئة، "ما تضمنته وعناوينها من ايماءات جنسية".

وتحت عنوان احراق الكتب في انكلترا، يورد المؤلف قائمة طويلة بالكتب التي احرقت في فترات الحكم المختلفة، وقائمة بالكتب التي احرقت في المانيا النازية، وهي عملية بدأت بعد اربعة اشهر ونصف من تولي هتلر مقاليد الحكم في المانيا حين طاف الطلبة في الشوارع حاملين المشاعل في اتجاه جامعة برلين، واضرموا النار في كتب كانت معدة للحرق، وبلغ عدد الكتب التي احرقت في برلين وحدها ٢٠ الف كتاب.

واضرمت هذه الحرائق بايعاز من جوزيف غوبلز وزير الدعاية في المانيا الذي اضطلع بمهمة اضفاء الطابع النازي على الثقافة الالمانية والتخلص من الكتب غير المرغوب فيها، وبلغ عدد المؤلفين المتهمين بمعاداة النازية نحو ٢٥٠٠ مؤلف اضطراهم الاضطهاد النازي الى الفرار من البلاد، وتبارى الناشرون في نشر الكتب التي يرضى عنها هتلر، وبلغ عدد النسخ المباعة من كتاب هتلر "كفاحي" في العام ١٩٤٠، ستة ملايين نسخة.

وقد لعب جوزيف مكارثي (١٩٠٨-١٩٥٧) في الولايات المتحدة الاميركية، دورا شبيها بالدور الذي لعبة غوبلز في المانيا النازية، فقد ناصب الشيوعية العداء وشن حملة محمومة في طول اميركا وعرضها في اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات ضد كل من شك في انتمائه لليسار، ولم يجرؤ احد على التصدي له لقدراته الفذة على التاثير في الدهماء، وكان الرئيس السابق نيكسون عضوا في هذه اللجنة، لكن هجوم مكارثي على الجيش كان بداية لافول نجمة

والمدهش ان الرقابة لم تتخذ طابعا رسميا في جميع الاحوال، بل قامت بها احيانا عائلات محافظة مثل عائلة "بودلر" الانكليزية، وعائلة "بودلر" من وجهاء الريف الانكليزي الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تنقية الادب من الشوائب الجنسية والدرامية العنيفة، وقد فعلت عائلة "بودلر" هذا مع مسرحيات شكسبير واخرجت ما بات يعرف باسم او "شكسبير للاسرة" وظهرت العام ١٨٠٧.

والشيء نفسه فعلته زوجة السير ريتشارد بيرتون الذي ترجم "رجوع الشيخ الى صباه"، وهي لم تكن مفتونة بما كتبة زوجها ولا اهتمامه بالادب المكشوف، وعندما مات عينت "وليم كوت" الذي كان سكرتيرا لجمعية اليقظة الاخلاقية القومية، حارسا على مؤلفات زوجها، واوعزت الية ان يحذف الكثير من اوراقه بما فيها مخطوطة ترجمته من العربية لكتاب "رجوع الشيخ الى صباه" الذي استغرق في ترجمته ١٤ عاما.

وبين ما تورده الموسوعة تمثال الدوق "ولينغتون" القابع في الهايد بارك عاريا الا من ورقة توت منحوته تستر عورته، ولم تكن ورقة التوت تلك موجودة في التمثال الاصلي الذي نحت تمجيدا للقائد العسكري الانكليزي الذي هزم نابليون العام ١٨١٥ في واقعة "واترلو" الشهيرة، وقد جمعت النساء الاموال اللازمة لتكاليف التمثال، وحين رفع الستار عن التمثال، تعالت صيحات النساء، فقد ظهر الدوق عاريا كما ولدته امه، وفي غضون ايام، نحتت ورقة التوت التي ما زالت تستره حتى اليوم.

وبين اشهر الكتب المصادرة مذكرات "جيوفاني كازانوفا" وعلى الرغم من الكتب التاريخية التي الفها، الا ان شهرة كازانوفا، جاءت من مذكراته التي احتوت على مغامرات جنسية لا تحصى، سجلها في ١٢ مجلدا، ولم تنشر المخطوطة الاصلية للمذكرات كاملة الا في القرن العشرين، بعدما حظرت في مناطق عدة من العالم.

وبين الاسماء اللامعة التي تعرضت للمصادرة ايضا الكاتب الاميركي هنري ميللر وروايتاه "مدار السرطان" و"مدار الجدي" اللذان تعرضتا لمصادرة مستمرة، حتى أن دور النشر التي نشرتها واجهت قضايا عديدة، ولم يسمح بنشر الروايتين بوصفهما "غير بذيئتين" الا في اواسط الستينات

وقبل ان تصبح مؤلفات بيتر ابيلارد (١٠٥٩-١١٤٢) من ركائز الفكر المسيحي الغربي، تعرض صاحبها لاتهامات عنيفة من الكنيسة الكاثوليكية والمجمع المقدس، اللذين اعتبروا ما جاء به بيتر مجرد هرطقة وخروج على الاعراف والتقاليد، ولم يسلم الفنان الفرنسي ديلاكروا من ملاحقة السلطات بسبب تمجيده لروح الثورة في لوحته الشهيرة "الحرية تقود الشعب" واستبعدت اللوحة من صالون باريس، اما الان فان اللوحة موجودة على العملات الورقية الفرنسية

ولم تشفع شهرة همنغواي له مع الرقابة، فقد صادرت السلطات في بوسطن اولى رواياته "الشمس تشرق ايضا" وحظرت روايته "الفقراء والاغنياء" في ديترويت، واشعلت المانيا النازية النار في كتبه، اما اميل زولا فقد سجن الناشر الانكليزي الذي نشر روايته "الارض" العام ١٨٨٨ رغم ان النسخة كانت منقحة، ووضعت الجمعية القومية للادب المهذب في اميركا روايته "نانا" في قائمة الكتب السوداء، لانها تصور بغيا تصويرا "بطوليا".

من قائمة المصادرات السينمائية عشرات الافلام توردها الموسوعة، بينها الفيلم الوحيد الذي اخرجه الفنان التشكيلي الاسباني سلفادور دالي بعنوان "العصر الذهبي" العام ١٩٣١، وتعرضت السينما التي جازفت بعرضه لهجوم شديد وحطمت تماما وظل الفيلم حبيس العلب حتى افرج عنه في اميركا العام ١٩٨٠، وفي باريس ١٩٨١

وواجه فيلم "الطفلة الدمية" المأخوذ عن مسرحيتين للمسرحي الاميركي "تنيسي ويليامز" مصيرا مشابها، حتى "انه حين سمح بعرضه قانونا قاطعته ١٦ الف صالة سينمائية".

ومع اعتراف هيئة المحكمة الاميركية باهمية الكاتب الفرنسي جان جينيه فانها وصفت فيلمه الوحيد الذي اعده للسينما "اغنية حب" بانه مجرد ادب مكشوف ينبغي حظرة، والفيلم الذي يستغرق عرضه ٢٦ دقيقة، يعكس تجارب جينيه في باريس ويعالج شذوذه الجنسي بشكل سافر، وتدور حكاية الفيلم كله عن علاقة لواطية بين اثنين من المساجين، وقد رفض عرض الفيلم تماما في اميركا.

* عن صحيفة «الحياة» اللندنية

الضمانات الدستورية لحرية الصحافة في مصر

الدستور المصري يضمن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات

المحكمة الدستورية: رئيس التحرير غير مسؤول جنائياً

استثناء الأفراد من حق اصدار الصحف غير دستوري

الاعتداء على الحريات الأساسية لا يسقط بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً للضحايا

يحيى شقير *

تعد الدساتير في الدول المعاصرة اسمى التشريعات ولها مرتبة السمو Superiority على كافة النظم القانونية.

وتحرص مختلف الدول، ولو نظرياً، على ضمان اعلى نسبة مشروعية في تصرفاتها، لهذا تحرص على التقييد بالمشروعية الدستورية.

والدستور هو الذي يحدد سلطات كل سلطة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ويرسم حدود كل منها بما يضمن عدم اعتداء واحدة على اخرى.

وغالباً ما تقع الحريات الأساسية للمواطنين في صدر الدساتير لاهميتها. ففي الدستور الاردني تقع ضمانات حرية الراي وحرية الصحافة والطباعة في المادة ١٥. وفي الدستور العراقي في المادة ٢٦، وفي المغربي المادة ٩، وفي الجزائر المادة ٣٩، وموريتانيا المادة ١٠، والسودان المادة ٤٨، والكويت المادة ٣٩، والتونسي المادة ٨، والسوري ٣٨، والليبي ٥

ضمانات دستورية

صدر اخر دستور مصري سنة ١٩٧١ وعدّل عام ١٩٨٠، ويتضمن عدة مواد حول الحريات والحقوق والواجبات العامة: ومن اهمها ما يتعلق بحرية الراي وحرية الصحافة وتنص المادة ٤٧ من الدستور: «حرية الراي مكفولة، ولكل انسان التعبير عن رايه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني».

وتنص المادة ٤٨ على ما يلي: «حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الاداري محظور، ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة أو اغراض الامن القومي، وذلك كله وفقا للقانون».

وهناك عدة مواد في الدستور لها علاقة بالحريات الصحفية ومنها المادة ٦٦ التي تنص على أن:

«العقوبة شخصية». وتنص المادة ٦٨ على أن: ... «يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء».

وتنص المادة ٥٧:

«كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء».

ويعد الدستور المصري من التشريعات النادرة التي اطلقت على الصحافة لقب سلطة ونصت عليها في الدستور وذلك طبقاً للمادة ٢٠٦ التي تنص على أن: «الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون».

كما خصّ الدستور المصري الصحفيين بانه «لا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون» وذلك حسب المادة ٢١٠ وقد ساوى الدستور المصري سلطة الصحافة وبانها مستقلة كالسلطة القضائية، والصحفيين كالقضاة في استقلالهم.

وتنص المادة ٢١٠:

«للصحفيين حق الحصول على الانباء والمعلومات طبقا للاوضاع التي يحددها القانون. ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون».

وتشكل هذه المادة ضمانة رئيسية للصحفيين في حقهم في الحصول على الاخبار والمعلومات الحكومية خاصة وان قانون تنظيم الصحافة نص على وجوب تأسيس ادارة او مكتب للاتصال الصحفي في كل وزارة او مصلحة او هيئة عامة لتسهيل الحصول على هذه المعلومات.

المجلس الاعلى للصحافة

اما المادة الاخيرة في الدستور المصري فهي رقم ٢١١ والتي تنص على:

«يقوم على شؤون الصحافة مجلس اعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة».

والمجلس الاعلى للصحافة في مصر، الذي يدعو بعض المسؤولين عندنا لانشاء مثله، يختص بتحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد اسعار الصحف والمجلات وتحديد اسعار ومساحات الاعلانات الحكومية... ومتابعة وتقييم ما تنشره الصحف واصدار تقارير دورية عن مدى التزامها باداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير.

الرقابة الدستورية على القوانين

وقبل إنشاء المحكمة الدستورية العليا في مصر قضت محكمة النقض المصرية بحق القضاء العادي في الامتناع عن تطبيق نص قانوني مخالف للدستور، لكن رقابة الامتناع هذه – كما في الاردن – لا تشمل سوى الحالة التي قضت فيها المحكمة بالامتناع عن تطبيق نص مخالف للدستور، وليس ملزماً للمحاكم الاخرى.

لكن بعد انشاء المحكمة الدستورية العليا في مصر تم حصر «الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتولي تفسير النصوص التشريعية» بهذه المحكمة تطبيقاً للمادة ١٧٥ من الدستور، واحكامها نهائية وغير قابلة للطعن، ويترتب على حكمها بعدم دستورية قانون كليا او جزئيا عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم.

المحكمة الدستورية العليا

انشئت المحكمة الدستورية العليا في مصر عام ١٩٧٩ ومنذ ذلك الحين أصدرت قرارات بعدم دستورية اكثر من ٥٠ قانوناً وفقرات من قوانين وامر بقانون اصدرها رئيس الجمهورية

ومن اهم القرارات التي اصدرتها مؤخرا حكمها بالدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية دستورية، بعدم دستورية المادة ١٩٥ من قانون العقوبات المصري التي تجعل رئيس تحرير الصحيفة فاعلا اصليا، مما يعتبر تعزيزا حقيقيا للحريات الصحفية في مصر ودعم التصدي للانحراف التشريعي في اقرار قوانين غير دستورية ومخالفة لحقوق الانسان.

وتنص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات المصري على انه:

«مع عدم الاخلال بالمسؤولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتاب او واضع الرسم او غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة او المحرر المسؤول عن قسمها الذي حصل فيه النشر، اذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا اصليا للجرائم التي ترتكب بوساطة صحيفته».

وقد استندت المحكمة الدستورية في حكمها بعدم دستورية هذه المادة على مخالفتها للعديد من المبادئ الدستورية وهي:

اولا: مخالفتها لنص المادة «٦٦» من الدستور التي تنص على ان العقوبة شخصية، وهو ما يعني عدم جواز توقيع العقوبة الا على من يقارف الفعل المؤثم المكون للجريمة، وهي القاعدة الاصولية التي تفيد بانه لا يجب ان يعاقب انسان الا عما يرتكبه هو شخصياً من جرائم دون تلك التي لم يكن له دخل في مقارفتها، ولا يجوز ان يرد على هذا في المبدأ الدستوري اي استثناء، وبذلك يكون افتراض المادة ١٩٥ عقوبات مسؤولية رئيس التحرير الجنائية وعقابه عما ينشر بجريدته مما لم يصدر منه مشوباً بعدم الدستورية.

وجاء في حيثيات الحكم: «وحيث انه من المقرر كذلك ان الاصل في الجريمة، ان عقوبتها لا يتحمل بها الا من ادين كمسؤول عنها، وهي عقوبة يجب ان تتوازن وطاتها مع طبيعة الجريمة موضوعها، بما مؤداه ان الشخص لا يزر غير سوء عمله، وان جريرة الجريمة لا يؤاخذ بها الا جناتها ولا ينال عقابها الا من قارفها، وان «شخصية العقوبة» وتناسبها مع الجريمة محلها، مرتبطان بمن يعد قانونا مسؤولا عن ارتكابها ومن ثم تفترض شخصية العقوبة التي كفلها الدستور بنص المادة ٦٦ شخصية المسؤولية الجنائية وبما يؤكد تلازمها، ذلك ان الشخص لا يكون مسؤولا عن الجريمة، ولا تفرض عليه عقوبتها، الا باعتباره فاعلا لها او شريكا فيها

ثانياً: مخالفتها لنص المادة ٦٧ من الدستور فيما تقرره من ان الاصل في الانسان البراءة، وهو الامر الذي يعني عدم جواز افتراض مسؤوليته الجنائية وعقابه الا عما يثبت مقارفته من جرائم دون غيرها

ثالثاً مخالفتها لمبدأ حرية الراي وحرية الصحافة الذي تنص عليه المادة ٤٧ من الدستور حيث تفرض مسؤولية تحكيمة وتقييدية على رئيس التحرير عن امور وجرائم لا دخل له في ارتكابها، وتفترض اهماله وعلمه بكافة المقالات الواردة بجريدته، وبذلك تضع حدوداً على اداء وحرية الراي الصحفية.

رابعاً. مخالفتها لما جرى به قضاء المحكمة الدستورية باضطراد من عدم دستورية افتراض المسؤولية الجنائية، وسبق تقريرها لعدم دستورية كافة النصوص القانونية والتشريعية التي تنص على افتراض المسؤولية الجنائية كحكمها بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما قضت به من افتراض علم الحائز بان السلع التي يحوزها مهربة، وكذلك حكمها بعدم دستورية وبطلان قانون الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من افتراضه لعلم الحائز بالغش اذا كان من المشتغلين بالتجارة.

مبادئ هامة اقرها الحكم

وكما اكد هذا الحكم ما سبق ان قضت به المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٩٩٥ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشان الاحزاب السياسية، التي كانت تنص على مسؤولية رئيس الحزب عما ينشر في الصحيفة لتعارضها مع قرينة البراءة ومبدأ الفصل بين السلطات. كما اسست المحكمة الدستورية قضاءها على ما تفرضه النظم الديمقراطية الحديثة من اعتبارات خاصة «بحرية الصحافة والحوار وتبادل الآراء» وحق تدفق تداول المعلومات بحرية وغيرها من دروب الحق في حرية الراي والتعبير، حيث أكدت المحكمة على أن الدستور المصري لسنة ١٩٧١ كفل للصحافة حريتها ولم يجز انذارها او وقفها او الغاءها بالطريق الإداري بما يحول كاصل عام دون التدخل في شؤونها او ارهاقها بقيود ترد رسالتها على اعقابها او اضعافها من خلال تقليص دورها في بناء مجتمعها وتطويره متوخيا دوما ان يكرس بها قيماً جوهرية يتصدرها ان يكون الحوار بديلاً عن القهر والتسلط ونافذة لاطلال المواطنين على الحقائق التي لا يجوز حجبها عنهم، ومدخلا لتعميق معلوماتهم فلا يجوز طمسها او تلوينها. كما اكدت حيثيات الحكم على ان الصحافة تكفل

للمواطنين دورا فاعلا من خلال الفرص التي تتيحها معبرا بواسطتها عن تلك الآراء التي يؤمن بها ويحقق بها تكامل شخصيته فلا يكون سلبيا او مطاردا بالفزع من باس السلطة وعدوانيتها، بل واثقا من قدرته على مواجهتها فلا تكون علاقتها به انحرافا بل اعتدادا والا ارتد بطشها عليه

واوضحت حيثيات الحكم أن «ما تتوخاه كل جريدة هو أن يكون اهتمام قرائها بموضوعاتها حياً من خلال تنوعها وعمقها وتعدد ابوابها وامتدادها على كامل صفحاتها من كثرتها وتطرقها لكل جديد في العلوم والفنون على تباينها، فلا تكون قوة الصحافة الا تعبيرا عن منزلتها في ادارة الحوار العام وتطويره. ولا تتقيد رسالتها في ذلك بالحدود الاقليمية، ولا تحول دون اتصالها بالاخرين قوة ايا كان باسها بل ان الصحافة بادائها واخبارها وتحليلاتها انما تقود رايا عاما ناضجا وفاعلا.

ولا يتصور – وفقا لحيثيات الحكم – في جريدة تتعدد صفحاتها وتتزاحم مقالاتها وتتعدد مقاصدها ان يكون رئيس التحرير محيطا بها جميعا نافذا الى محتوياتها، ممحصا بعين ثاقبة كل جزئياتها وان يزن لكل عبارة تضمنتها بافتراض سوء نية من كتبها ولا أن يقيسها وفق ضوابط قانونية قد يدق الامر بشانها.

مسؤولية مدنية فقط

وكذلك اكدت المحكمة الدستورية على المسؤولية المدنية دون الجنائية لرئيس التحرير وخلصت في حيثياتها الى ان الجريمة التي نسبها النص المطعون فيه الى رئيس التحرير تعتبر جريمة عمدية لا تكتمل اركانها الا اذا كان رئيس التحرير حين اذن بنشر المقال المتضمن قذفا وسبا في حق الاخرين كان مدركا ابعاده واعيا باثاره قاصدا الى نتيجته، غير ان المشرع افترض مسؤوليته جنائيا بناء على صفته كرئيس تحرير يتولى شؤون الجريدة باعتباره مشرفا عليها ومن ثم يكون مناطها الاهمال في ادارتها، حال ان الاهمال والعمد نقيضان لا يتلاقيان، بل ان رئيس تحرير الجريدة يظل دون غيره مسؤولا لا عما ينشر فيها، ولو تعددت اقسامها، وكان لذلك القسم منها محرر مسؤول يباشر عليه سلطة فعلية. واكدت المحكمة على انه وان جاز للمشروع ان يفترض الخطا في المسؤولية التقصيرية المدنية الناجمة عن الاهمال في الاشراف على الجريدة، فان الدليل على توافر اركان المسؤولية الجنائية لا يجوز ان يكون منتحلاً او يكون اثباتها مفترضا لأن ذلك يتناقض مع قرينة البراءة ومبدأ الفصل بين السلطات وحق الدفاع.

قيود دستورية

لكن اهم قيد على حرية الراي وحرية الصحافة في مصر هو ما تنص عليه المادة ٢٠٩ والتي تحصر «حرية اصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية»، وعلى ذلك فقد حرم القانون الاشخاص الطبيعيين في مصر من حق اصدار الصحف وتملكها، واشترط ان تتخذ الاشخاص المعنوية المالكة للصحف – فيما عدا الاحزاب والنقابات – شكل التعاونيات او شركات مساهمة وعلى الا تزيد ملكية الفرد واسرته عن مبلغ خمسمائة جنيه (أي مائة دينار). ويعني ذلك انه اذا اراد عدة اشخاص تأسيس شركة لاصدار صحيفة يومية براسمال لا يقل عن ٢٥٠ الف جنيه كما هو محدد في القانون، فيجب تجميع ٥٠٠ فرد للقيام بالمشروع، و ٣٠٠ لاصدار صحيفة اسبوعية لأن راسمالها محدد بمبلغ ١٥٠ الف جنيه كحد ادنى.

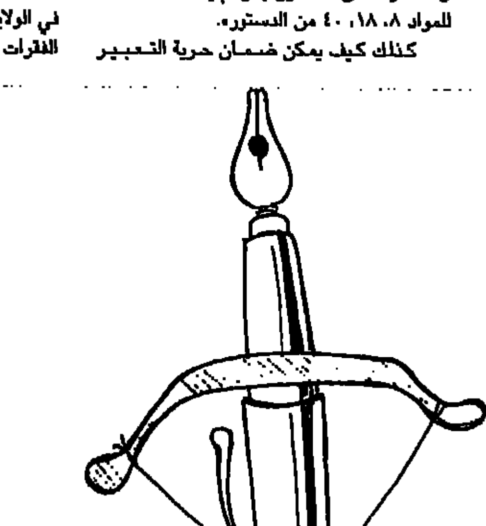
حرية تعبير بدون صحف!

ان استثناء الاشخاص الطبيعيين (الافراد) من حق اصدار صحف يومية او اسبوعية هو استثناء غير دستوري، واعتقد جازما بإمكانية ربح القضية في المحكمة الدستورية العليا، وهناك قرارات للمحكمة نستشف منها امكانية ذلك، ومنها حكمها في القضية ١٠٦ لسنة ٦ قضائية دستورية الصادر في ٢٩ يونيه / حزيران ١٩٨٥ بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٨٥... وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن ابناء العاملين بوزارة التعليم العالي وابناء المحافظات والمناطق النائية وقبولهم في الكليات والمعاهد العالية دون التقيد لمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة.

وقالت المحكمة في قرارها ان الدستور نص في المادة ٨ على أن «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين»، وفي المادة ٤٠ من أن «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة».

وبينت المحكمة «ان المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لقبولهم بالتعليم العالي دون التقيد لمجموع درجاتهم انما ترتكز في واقعها على اسس منبتة الصلة بطبيعة هذا التعليم... اذ تقوم هذه المعاملة في اساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها... ولما كان ذلك فإن الاستثناءات تخل بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨، ١٨، ٤٠ من الدستور».

كذلك كيف يمكن ضمان حرية التعبير



للافراد كما نص عليها الدستور المصري في مادته ٤٧ وحرية الصحافة والطباعة في المادة ٤٨ بدون السماح للأفراد باصدار الصحف !؟

لا جدال في ان المادتين ٤٧ و ٤٨ تبيحان للافراد حق تملك الصحف، لكن توجد مواد اخرى قد تقيد هذا الحق وهي احكام الباب السابع في الدستور المصري التي اضيفت باستفتاء ١٩٨٠ وتتعلق بمجلس الشورى وسلطة الصحافة وتحت الفصل الثاني «سلطة الصحافة» تقع ست مواد (٢٠٦–٢١١) اغلبها تكرار للمادتين ٤٧ و ٤٨ لكن المادة ٢٠٩ تنص: «حرية اصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون». وفسّر قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة المادة السابقة باستثنائه الافراد من حق اصدار الصحف.

وحتى بوجود هذه المادة الدستورية، نعتقد أن المحكمة ستجد انها غير دستورية طالما انها تناقض مادة دستورية جاءت في مقدمة الدستور واحترمت كافة الدساتير السابقة حق الافراد في تاسيس الصحف.

ونؤكد على راينا السابق الذي جاء على هدي قرارات اخرى للمحكمة الدستورية العليا ومنها ما جاء في حكمها في القضية ١٧ لسنة ١٤ قضائية دستورية، الصادر بتاريخ ١٤ يناير كانون الثاني ١٩٩٥، حيث تترجم المحكمة بتوسع معنى حرية التعبير كما جاءت في المادة ٤٧ من الدستور بقولها: «ان ضمان الدستور – بنص المادة ٤٧ منه – لحرية التعبير عن الآراء والتمكين من عرضها ونشرها... قد تقرر بوصفها الحرية الأصل التي لا يتم الحوار المفتوح الا في نطاقها، وبدونها تفقد حرية الاجتماع مغزاها، ولا تكون لها من فائدة، وبها يكون الافراد احراراً لا يتهيبون موقفا، ولا يترددون وجلاً، ولا ينتصفون لغير الحق طريقاً».

وحيث ان الدستور، بعد ان ارسى القواعد العامة التي تقوم عليها حرية التعبير، حرص على ان يزاوجها ويكملها بإحدى صورها الاكثر اهمية والأبلغ اثراً، فكفل للصحافة حريتها كاصل عام ليحول دون التدخل في شؤونها من خلال القيود التي ترهق رسالتها، ليؤمن من خلالها افضل الفرص التي تكفل تدفق الانباء والآراء والأفكار ونقلها الى القطاع الأعرض من الجماهير».

ففي ضوء ما ذكر، هل من المتصور ان يكون دفاع المحكمة عن حرية التعبير وحرية الصحافة بهذا الشكل، وتحرم الأفراد من حق تاسيس الصحف التي بواسطتها يستطيع ان يعبر عن ارائه؟!

ومع ان كثيراً من القوانين المصرية جاءت على منوال القانون الفرنسي، الا ان المحكمة الدستورية العليا في رقابتها على دستورية القوانين غالباً ما تهتدي بقرارات المحكمة العليا في الولايات المتحدة بل انها استشهدت ببعض الفقرات باللغة الانجليزية

«راجع العدد السابق من المشرق الاعلامي، فقد نشرت دراسة عن الحريات الصحفية في قرارات المحكمة العليا في الولايات المتحدة».

تاريخياً اثبت القضاء المصري انه الحامي للحريات الصحفية، ويظهر ذلك في قرارات محكمة النقض – تعادل محكمة التمييز في الاردن – والمحكمة الدستورية العليا، حديثة العهد وهذه الاشادة باعلى محكمتين في مصر لا تمنع من الاشارة ان الأمر لا يكون كذلك عند المستويات الأولى من مراحل التقاضي حيث تدق الامور «ليس على شعرة ولكن على شُعيرة بين النقد المباح والنقد غير المباح».

إن التقاضي حق دستوري للافراد والحكومة، وهذا الحق كبقية الحقوق، يمكن اساءة استعماله، خاصة من قبل الحكومات، وتصبح «مرمطة» الصحفي في الحاكم عقوبة بحد ذاتها، فهذا الصحفي المصري حسين عبدالرازق متهم في ١٠٠ قضية امام المحاكم وسيشكل حضورها ومتابعتها عقوبة حتى قبل صدور الأحكام.

* يحيى شقير، صحفي – العرب اليوم، عضو الهيئة الادارية للجمعية الاردنية لحقوق الانسان.

مراجع الدراسة

١– دستور جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية – القاهرة ١٩٩٨ ط ٧

٢– قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة – الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية – القاهرة ١٩٩٦ ط ١.

٣– النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريتها، د. علي عوض حسن، دار المطبوعات الجامعية – اسكندرية ١٩٩٦.

٤– حرية الصحافة من منظور حقوق الانسان، تقديم د. محمد السيد سعيد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ١٩٩٥.

المحطات الثلاث *

داود الشريان

ميثاق الشرف الاعلامي سوف يتحول من نقمة وقيد وقضية للخلاف بين الإعلاميين العرب الى نعمة ودعوة للحرية الاعلامية، ومن حيث لا يدري اتحاد التلفزيونات والاذاعات العربية. فالدفاع المستميت عن هذا الميثاق بالحق والباطل فتح عيون الناس عليه، فصاروا يعقدون مقارنات بين المحطات التي تطبق الميثاق، والمتحررة منه، فوجدوا ان المحطات الحرة اكثر جذبا لهم، ولديها مساحة كافية للراي الاخر. اما محطات الميثاق فتشبه مناهج التعليم الى حد كبير، اكتسبت مع الزمن والعادة قداسة واهمية جعلتها ملزمة للجميع، رغم انها ثقيلة وطويلة وغير مفيدة، وليس لها الا رايها، وصلاحيتها منتهية. ويقسم الناس محطات الميثاق الى ثلاث فئات: الفئة الاولى، هي التي تبث برامجها وكأنها حاطب ليل، لا تفرق بين الصغير والكبير، وتعرض برامج الكبار في اوقات الصغار، وتتساهل في تناول الجنس، بالكلمة والحركة والصورة في كل الفترات، وتستخف باذواق الناس في غالب الاحيان. والفئة الثانية، لا علاقة لها بالمشاهد، فهي في الغالب لا تدري من يشاهدها ولا متى، وليس عندها تصور محدد لنوع جمهورها وماذا تريد، ولا تريد ان تعرف، وتهتم بالنشاطات الرسمية بشكل مبالغ فيه، وتمتاز نشرات اخبارها بالطول المروع وكثرة التفاصيل وندرة الاخبار. والفئة الثالثة خليط من هذا وذاك، تشبه الفئة الثانية في الجوانب الاخبارية والسياسية، وفي الافلام والبرامج [illegible] تشبه الاولى.

على اي حال تبقى هذه المقارنات في اطار الاماني بتغيير هذا الميثاق، لان اتحاد المحطات الموقعة سيصر على بقاء الميثاق ويدافع عن وجوده بكل اصرار وعناد، ومن الاصرار والعناد سيأتي الفرج الذي انتظرناه. الاتحاد سيبقى على موقفه، والمحطات القائمة سوف تبدأ دون علمه [illegible] [illegible]

نائب وزير الاعلام اليوغسلافي:

حملة اعلامية غربية وراء صورة «الصربي المتوحش»

الـ CNN تشوه الصورة ... والصرب مستعدون لحوار الألبان

محمد سلامة

خلال الشهر الماضي قام وفد اعلامي اردني بزيارة الى يوغسلافيا ضم عددا من الصحفيين بينهم الزميل محمد سلامة. التقى الوفد خلالها بعدد من المسؤولين هناك في محاولة للاطلاع على حقيقة ما يجري في هذا البلد الاوروبي.

نائب وزير الاعلام اليوغسلافي فلاديمير ايتش كان واحدا من بين هؤلاء المسؤولين الذين التقوا الوفد محاولا تقديم رؤية اخرى لما يجري في اقليم كوسوفو والتغطية الاعلامية المرافقة لهذا الصراع. لماذا قال المسؤول اليوغسلافي.

ما الذي يجري في يوغسلافيا، وبالذات اقليم «كوسوفو»؟ هل صحيح ما تنقله لنا الاخبار عن وجود اغلبية البانية مسلمة، تسكن اقليم الكوسوفو، تضطهدها اقلية صربية مسيحية؟ أم ان ما يجري بعيد كل البعد عن الدين، ولا حتى عرقي، بل هو صراع سياسي استخدمت خلاله كل الوسائل المتاحة امام الاطراف المتناحرة، وشاركت فيه اطراف خارجية لفرض حماية مصالحها فقط!

منذ اندلاع الحرب في البوسنة والهرسك، تولدت لدى رجل الشارع العربي، فكرة راسخة عن الصرب بانهم «مجرمي حرب» حيث نقلت المحطات المرئية للمشاهد في كافة ارجاء العالم مثل الـ BBC و CNN وغيرهما، فكرة راسخة حول الصربي المتوحش الذي يدفن خصومه بالجملة في مقابر جماعية، ولا توجد مفردة في قاموس النشرات الاخبارية ابشع من كلمة «صرب».

«انها حملة اعلامية غربية، وكذبة كبيرة «هذا ما قاله فلاديمير ايتش نائب وزير الاعلام اليوغسلافي للوفد الصحفي الأردني الذي زار بلغراد مؤخرا، والذي اشار الى سيطرة الاعلام الاميركي في نقل صورة ما يجري في يوغسلافيا وتشويه تلك الصورة.

الصرب يعتبرون كوسوفو المركز الروحي والثقافي للدولة الصربية، فيما يقول الالبان بانهم «الاليريون» الذين استوطنوا المنطقة قبل دخول الهجرات السلافية الى البلقان، ولذلك يطالب الالبان بحق تقرير المصير الذي ينتهي بإقامة جمهورية في ذلك الاقليم. لكن السلطات الصربية تدعي أن وضعا قانونيا كهذا يفتح الطريق امام النعرات القومية وخصوصا من قبل الالبان نحو تنظيم انفسهم ضمن نشاطات تدمر مستقبل يوغسلافيا ووجودها، واتجاهات الراي العام اليوغسلافي داخل صربيا ضد الصراع المسلح في الاقليم، وان نسبة عالية من السكان الى جانب التعايش مع الالبان. ويضيف نائب الوزير اليوغسلافي «اننا نحترم الأديان، ولسنا ضد المسلمين، بل مصلحة الصرب ان يتعايشوا مع المسلمين في يوغسلافيا موحدة»

حصل أول خلاف حول كوسوفو في عهد الرئيس السابق تيتو، حول مبدأ حق تقرير المصير الذي ينتهي بإقامة جمهورية في ذلك الاقليم. وعالجت يوغسلافيا الموقف من خلال دستورها الذي أصدرته عام ١٩٧٤. وبموجب هذا الدستور فان منطقتي الحكم الذاتي (كوسوفو وفويفودينا) تضمنان دساتيرهما وبشكل لا يتعارض مع الدستور الفدرالي ودستور جمهورية صربيا

لكن صربيا شعرت بان الخطوة اللاحقة للالبان هي في تحول الحكم الذاتي الى جمهورية لها حق الانفصال على اساس ان الفدرالية هي خيار طوعي للوحدات الداخلة فيها، لذا جاء التعديل الدستوري الجذري من خلال اعلان دستور جمهورية صربيا في عام ١٩٨٩ والذي اعلن بأن جمهورية صربيا دولة موحدة لكل مواطني صربيا بغض النظر عن انتمائهم الديني والعرقي، لكن هذا التعديل الدستوري ادى الى تمرد شعبي في اقليم الكوسوفو، وبعدها طغت مشكلة كوسوفو واللاجئين الالبان على اخبار وكالات الانباء العالمية خاصة الغربية منها.

والسؤال لماذا الاهتمام الاعلامي الغربي بكوسوفو، والاهتمام باللاجئين الالبان دون غيرهم؟

«تشكل وحدة يوغسلافيا مصدر ازعاج دائم للغرب ولحلف شمال الاطلسي بشكل خاص، بالاضافة للحسابات القديمة لبعض الدول التي هزمت في الحربين العالميتين الاولى والثانية، وبالذات المانيا والمجر وايطاليا وتركيا والفاتيكان. كما ان الولايات المتحدة تضمر موقفها السلبي اتجاه يوغسلافيا التي كانت تلعب دور المتمرد والعازل ابان الحرب الباردة ودورها المشهود في حركة عدم الانحياز. وموقع الكوسوفو الجيوستراتيجي هو الذي يجعل الغرب يهتم بالاقليم ويهمل البانيا ذاتها، حيث يشكل اقليم كوسوفو نهاية الحلقة المفقودة على سكة طريق قوات حلف الناتو (شمال - جنوب)، حيث تقف كوسوفو وسنجق كحجري عثرة أمام أي تحرك للناتو.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وجدت الولايات المتحدة نفسها في عجلة من امرها لتدمير يوغسلافيا الحليف المتوقع لروسيا في منطقة البلقان في محاولة لخلق حزام وقائي من الدول الموالية لها، والاستمرار في توسيع حلف الاطلسي نحو الشرق، وتحطيم كل نقاط الارتكاز الروسية المحتملة... وكل ذلك عبر قيام المسيحيون الارثوذكس والمسلمون الالبان في كوسوفو بتدمير انفسهم بصدام مشترك، لتجد الولايات المتحدة مبررا لتدخلها وتواجدها في المنطقة.

«وهذا بيت القصيد من وراء الحرب في الكوسوفو» يقول نائب وزير الاعلام اليوغسلافي لذلك تصر الولايات المتحدة على ربط الغاء العقوبات المفروضة على يوغسلافيا وانهاء الحصار بحل مشكلة كوسوفو لصالح الالبان. وهددت الادارة الاميركية باستخدام القوة في اكثر من مرة فيما اذا لم تقم بلغراد بحل مشكلة كوسوفو بطريقة سلمية.

وكانت المجموعة الاوروبية من قبل قد مهدت للتدخل الاميركي وساهمت في تصعيد الموقف في كوسوفو املا في اضعاف يوغسلافيا، وذلك عندما قدمت تقريرا لمجلس الامن باسم المؤتمر الاوروبي للامن والتعاون يتعلق في وضع الاقليم، واعتمد مجلس الامن ذلك التقرير واصدر قراره رقم (٨٥٥) في ١٩٩٣/٨/٩ والذي يتضمن حث يوغسلافيا على احلال السلام في البوسنة وكذلك وجوب حل قضية كوسوفو بإعطاء الالبان حكما ذاتيا بدرجة اوسع.

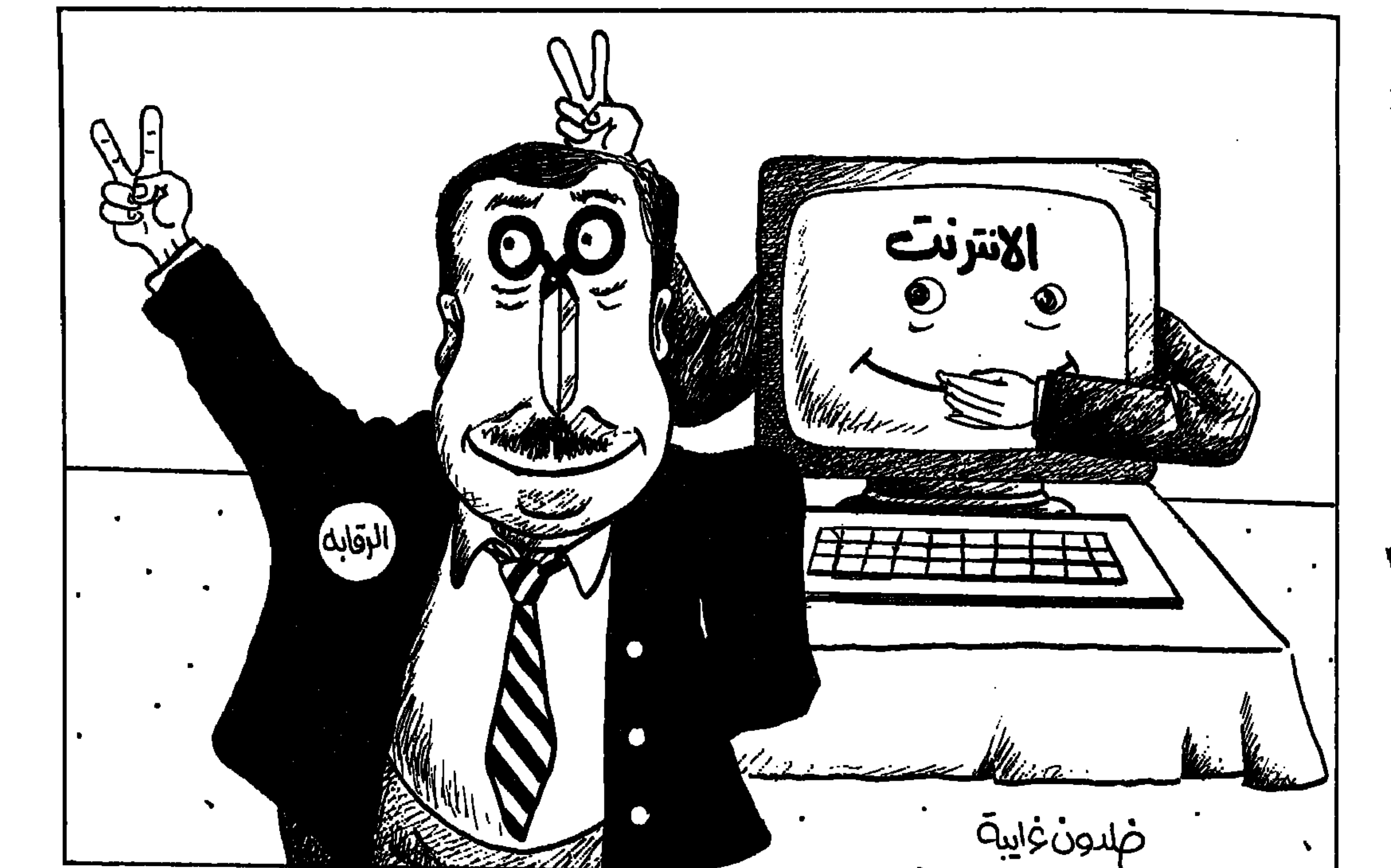
ويضيف السيد فلاديمير ايتش الناطق الرسمي للحكومة اليوغسلافية نائب وزير الاعلام قائلا أن «الولايات المتحدة واوروبا الغربية تنظران الى مصالحهما اكثر من النظر لحقوق الاقليات العرقية، ومثال ذلك نظرتها لاكراد العراق وحمايتهم، في حين يتناسون ما يتعرض له اكراد تركيا. وهذه المعايير نراها في البلقان».

وان حلها لا يتطلب التدويل، وان الصرب مستعدين للحوار مع ممثلي الاقلية الالبانية، واستمرار الصراع في الاقليم يهدد يوغسلافيا الاتحادية بالحروب والتقسيم، ويبقى الأمر المقبول هو فتح حوار بين النظام السياسي في بلغراد والاقليم يقول فلاديمير «الانفصال تشجعه الـ CNN، يجب ن نتجنب الانفصال وسنقوم بالدفاع عن اراضينا».

ويضيف «ان يوغسلافيا تدفع ثمن مواقفها، سواء دورها في حركة عدم الانحياز، او مواقفها ومناصرتها للقضايا العربية» مشيرا «لو ان يوغسلافيا تنازلت عن سنجق وكوسوفو، او منحت امتيازا لقوات حلف الاطلسي بالمرور عبرهما، لما حصلت هذه النزاعات ولاصبحت يوغسلافيا في وسائل الاعلام الغربية جنة للديمقراطية».

يقول نائب وزير الاعلام اليوغسلافي «انه حتى ننجح في مواجهة الاعلام الغربي، لا بد من اطلاق الحريات، ويوغسلافيا تتوجه نحو الدولة المدنية الحديثة، حيث ترفع شعار (الحب والحرية)، واصدرت قانونا للاعلام يبيح اصدار الصحف للاشخاص والاحزاب، ويجد نحو ٢ الاف صحيفة يومية واسبوعية بين حكومية وحزبية ومستقلة، بالاضافة الى ٢٠٠ محطة اذاعة وتلفزيون يملكها القطاعين العام والخاص.

في كوسوفو تصدر ٢٢ صحيفة ومجلة سياسية باللغة الالبانية، بالاضافة الى صحيفة للشباب وكذلك للاطفال ومجلة للمرأة وصحيفة للفلاحين، كما توجد ٦ محطات للإذاعة ومحطتان للتلفزيون، وان ٨٠٪ من برامجها تقدم باللغة الالبانية والباقي باللغات الصربية والتركية والغجرية.



الرقابة التقليدية تجابه حربا غير تقليدية مع الانترنت

ازداد حجم التحدي الذي يواجه الحكومات الاسيوية بعد ان لجا دعاة الاسلام وممثلو حركات المعارضة الى الانترنت لتجنب القيود التي تفرضها الحكومات على وسائل الاعلام التقليدية.

فقد وجدت حركات المعارضة في كل من اندونيسيا وماليزيا ملاذا لها في الشبكة العنكبوتية العالمية لنشر افكارها، اما في الصين فقد تم تسليط الضوء على موضوع استخدام الانترنت من قبل حركات المعارضة بعد محاكمة مهندس الكتروني في شانغهاي بتهمة استخدام الانترنت بهدف قلب نظام الحكم، وقد قام المهندس لن هاي بتزويد المشتركين بالعناوين الالكترونية للحركات المناهضة للحكم والتي تعمل في الولايات المتحدة.

وقد كشفت المحاكمة عن مخاوف الحكومات الاسيوية التي تبدو غير قادرة على التحكم بمحتويات الشبكة العنكبوتية وحسبما ذكر احد نشطاء حقوق الانسان في هونغ كونغ: "امتلاك المعلومات هو امتلاك القوة، وحيث ان الانترنت هي مصدر معلومات لاحد له، فمن الطبيعي ان تقلق الحكومات".

ويضيف لويوك كاي في مقابلة مع وكالة الانباء الفرنسية: "مع اشتداد الحملة على الانترنت ضد الجيش الاندونيسي بسبب الدور الذي لعبة في اضطهاد الاقلية الصينية في اندونيسيا"، فان ما يحدث هو اكبر دليل على قوة الانترنت".

وقامت احدى المجموعات باطلاق حملة على الانترنت تحت عنوان "اضطهاد المجموعات العرقية الصينية في اندونيسيا" لتسليط الضوء، على ما تسمية تعاون عناصر الجيش الاندونيسي في اغتصاب العشرات من النساء اللاتي ينتمن الى هذه المجموعات خلال فترة اعمال الشغب التي اجتاحت اندونيسيا في ايار الماضي والتي سبقت سقوط سوهارتو من سدة الحكم.

ومما زاد في احراج الحكومة الاندونيسية قيام نشطاء معارضون بالدخول الى احدى المواقع الالكترونية الحكومية في تيمور الشرقية للاحتجاج على انتهاك حقوق الانسان من قبل الحكومة.

الدخول على المواقع الالكترونية مهارة بالغة التاثير عانت منها ايضا الصين لدى قيام نشطاء بادخال شعاراتهم على موقع يتعلق بالتبت، كما عانت منه الحكومة الهندية حيث قام "عباقرة الانترنت" بالدخول على موقع يتعلق بكشمير لنشر مواقفهم واحلالها بدل المواقف الحكومية على الموقع.

ويعلق على ذلك الجنرال السابق ياسوانت ديفا والذي يتولى حاليا شؤون الحرب النفسية في الجيش الهندي شاكيا من الصعوبات التي تواجه الحكومات. "فالانترنت يتم استخدامها بشكل متزايد لاهداف سياسية، وتقوم الحكومات كافة والمجموعات المستقلة باستغلالها لنشر افكارها السياسية" مضيفا "وهذا ليس في صالحنا حيث اننا (في الهند) اكبر ديمقراطية في العالم، حيث ان اغلبية الناس لا يعرفون القواعد التي تحكم استخدام الانترنت، هذا بالاضافة الى عدم وجود قوانين لضبط قواعد استخدام الشبكة".

حكومات اخرى تاخذ اجراءات مشددة ازاء استخدام الانترنت من قبل المجموعات المعارضة، حيث تم محاكمة اربعة معارضين في ماليزيا في ايلول بتهمة نشر شائعات تتعلق باعمال شغب في كوالالمبور عن طريق البريد الالكتروني، وتعزو الحكومة الماليزية هذا الامر الى قيام انصار نائب رئيس الوزراء المخلوع انور ابراهيم.اللذين يحاولون الرد على التعتيم الاعلامي الذي فرضته الحكومة على القضية عن طريق انشاء مواقع الكترونية على شبكة الانترنت للترويج لحملته الهادفة الى الاصلاح السياسي في البلاد.

وتقوم معظم هذه المواقع بنشر تقارير وكالات الانباء عن محاكمة انور ابراهيم بتهمة الفساد بينما توفر الانترنت ايضا فرصة لمناقشة قضية من خلال غرف المحادثة الالكترونية، وكان رئيس الوزراء مهاتير محمد قد قام باقالة انور وامر باعتقالة في ايلول.

عبد الرزاق باجيندا الذي يراس مركز الدراسات الاستراتيجية الماليزية، يقول بأن الانترنت تمثل سيفا ذو حدين لماليزيا التي تسعى لان تصبح مركزا تكنولوجيا اقليميا. "فهذا جزء لا يتجزا من عصر المعلومات، فالانترنت تصبح شيئا فشيئا ساحة بديلة لاتاحة المجال امام الناس ليعبروا عن ارائهم" ويحذر عبد الرزاق من عواقب تطور التكنولوجيا بصورة اسرع من عملية التطور الاجتماعي ومن عدم قدرة اساليب الرقابة البالية التي تتبعها الحكومات لضبط التسارع الحاصل في مجال الانترنت.

لكن مخاوف الحكومات الاسيوية من الانترنت قد يكون مبالغ فيها فالصين قامت بانشاء ما اسمته "سور الصين العظيم الالكتروني". لحجب المواقع الالكترونية لمجموعات المعارضة، ورغم ان من الممكن لهذه المجموعات اجتياز هذا الحاجز الالكتروني، خصوصا لاولئك الذين لديهم الدراية والمهارة في التعامل مع تكنولوجيا الانترنت، الا ان كلفة تكنولوجيا الانترنت تظل الحاجز الاكبر امام الاغلبية الساحقة من الصينيين

وحسبما ذكر احد المعارضين الصينيين: "قام بعض الاصدقاء بنصحنا بزيارة مواقع على الشبكة تديرها منظمات حقوق الانسان، لكن لم نتمكن من ذلك. فكلفة استخدام الانترنت عالية وتمنعنا من معاودة محاولاتنا".

تأجير لواقط البث التلفزيوني في الأردن ليست ظاهرة غريبة

ظاهرة تأجير (أجهزة الساتالايت) موسمية وتنتشر في المناطق الشعبية و يفضلها الوافدون والسياح

حل فضائي مؤقت ولكنه عملي في ظل غياب البث الخطي (الكيبل)

د. تيسير مشارقة *

يلاحظ المهتمون بالبث التلفزيوني الفضائي تحولاً كبيراً في السوق الأردني. فقد طرا تغيّر ملموس ونوعي على المؤسسات التي كانت معنية بتصليح أجهزة الراديو والتلفزيون، إذ تحول معظمها إلى محلات تركيب وبيع أجهزة ساتالايت. وظهر انقلاب في الاهتمام والتطلعات بظهور مصانع اردنية تصنع الأطباق اللاقطة للقنوات الفضائية ورافق ذلك بروز خبراء جدد من الشباب المختصين بتركيب الأجهزة اللاقطة والخبراء في المدارات وجغرافيا الفضاء. هذا كله يشير إلى حجم الاهتمام الأردني بكمية التدفق الإعلامي. فالنهم للمعلومات في تزايد مستمر، والمواطن حريص على الوصول إلى المعلومات، وهذا ما لوحظ مؤخراً حين اجمعت مختلف قطاعات المجتمع على رفض مشروع قانون المطبوعات والنشر الذي يحد من حرية التعبير وحرية الاعلام كاحد تجلياتها

لم تعد القنوات الفضائية مجرد مصدر للمعلومات بالنسبة للباحثين والمهتمين بوسائل الاتصال. فهي نفسها، بالاضافة إلى ذلك، أصبحت مادة للبحث والمعالجة ونادرة هي الموضوعات التي تتناول حجم انتشار الصحون اللاقطة للبث التلفزيوني الفضائي في الأردن او الدول العربية، وقليلة تلك التي تناولت التطور في هذا المجال، وهناك ظواهر مرافقة، كظاهرة تأجير لواقط البث التلفزيوني الفضائي لم تأخذ نصيباً كافياً في البحث والاستقصاء. فلم تظهر لدينا بعد – على سبيل المثال – دراسات او مواد إعلامية جادة تتناول محلات تركيب او تأجير هذه الاجهزة، أو كيفية نشوئها

اولى الملاحظات التي يمكن تسجيلها بهذا الخصوص، ان العديد من محلات تصليح الاجهزة الكهربائية وبالاخص الراديو والتلفزيون، بدأت تتخلى عن هويتها كورش وسيطة بين المنتج (للاجهزة السمعية والسمعية – البصرية) والمستهلك لهذه الاجهزة، اي اصلاح ما يتعطل منها إذا لزم الأمر. صارت هذه المحلات تتحول تدريجياً إلى محلات بيع وتركيب لاجهزة البث الفضائي، وورش تركيب وتصليح اجهزة ساتالايت. وبهذا نكون امام نقطة تحوّل نوعي في البنية التحتية لهذه الصناعة. وعملية التحول التدريجي هذه، طبيعية من حيث الشكل ولكنها عميقة من حيث المضمون وتعبيراتها الذهنية والفكرية والمجتمعية في الأوساط الأردنية المختلفة. وما كان لعملية التحوّل هذه أن تحدث لولا الانفتاح الأردني على البث الفضائي العالمي عام ١٩٩٢، وبداية قوننة هذا الاستقبال، وبدء البث التلفزيوني الفضائي ونشوء صناعة للأطباق اللاقطة للبث وورش (بندقة) المعدات الاخرى المهمة لالتقاط ما يقارب الـ (٩٠) قناة فضائية تلفزيونية. واصبح الأردن حيال هذا السباق المحموم على استخدام الفضاء امام تحدٍ ومنافسة هائلة فرضت على الفضائية الأردنية منافسة ملحوظة لاستقطاب المشاهد وباي وسيلة، إلا انها لم تخرج بعد للقبول بهذه المبارزة، ولكن هذه ليست قضيتنا الآن.

القفزة النوعية تتمثل في التحول من سوق استهلاكي لمنتجات اجنبية ذات صلة بالبث الفضائي التلفزيوني إلى مصنّع في بعض الحالات فمنذ عدة سنوات بدات تظهر في الأسواق الاردنية اطباق لاقطة منافسة من حيث جودتها وبخاصة الأطباق ذات القطر ١٥٠سم، وهذا بدوره ساهم في ازدهار حركة الاهتمام بالبث التلفزيوني الفضائي، وتقول اخر احصائية أن ما يقارب ١٢,٥٪ من المجتمع يستقبل البث التلفزيوني القادم من الفضاء.

> **ما زالت الرقابة الصارمة على الانتاج الدرامي المستورد من مسلسلات وأفلام قائمة حتى اليوم، ويحذف أي مشهد جنسي مثير منها. وقد شبّه أحد النقاد السينمائيين الأفلام بعد فعل مقص الرقيب بـ "قطعة الجبنة الصفراء المليئة بالثقوب"**

خبراء من الشباب

ومن الملاحظ ايضاً، ان الشبان الصغار هم الذين هيمنوا على سوق العمل في تركيب اجهزة البث الفضائي فلم يعد المواطن يستغرب قدوم شاب ما بين السادسة عشر والعشرين من العمر ليركب له لاقط او صحن او ليصلّح له جهاز الاستقبال (الريسيفر) او ليقوم بتوضيب مكتب الالتقاط الفضائي وتوضيح رؤية المحطات. ان هؤلاء الشباب يعملون ليل نهار من اجل التقاط السماء، ويقوم هؤلاء كخلايا النحل بالانشغال في نصب الاجهزة على اسطح المنازل لنقل محطات المرح والطرب والفانتازيا التي تنقل المشاهد إلى عوالم غير عالمنا المعاش.

ولا غرابة في سيطرة هؤلاء الشباب على سوق العمل في تركيب اجهزة البث الفضائي، فهم خبراء في الاحداثيات والمدارات الفضائية ومواصفات الاقمار الصناعية (الساتالايتات). ويجدد هؤلاء خبراتهم ويطورونها بملاحقة ومواكبة اخر المستجدات والتطورات على هذا الصعيد.

طفرة التسعينيات

لقد بدا الاهتمام الجماهيري بتركيب اجهزة البث التلفزيوني الفضائي مطلع التسعينيات، باندلاع حرب الخليج الثانية . وكان لانتشار دور الفضائيات، وبخاصة قناة (السي ان ان) في نقل مجريات الحرب، وذيوع صيت الاعلامي «بيتر ارنيت» الذي كان يطل من الشاشة في الدقائق الحرجة ليقول أن قذيفة وقعت هنا او هناك من وسط بغداد.

هذا الدور الذي لعبته الفضائيات العالمية زاد من اهتمام المواطن بها، وصار مطلب اقتناء اجهزة بث من إحدى أولوياته. فهذا الاهتمام بالتدفق الاعلامي، كان من العوامل التي عجلت في الاقبال المتزايد على اللواقط والصحون وأجهزة الاستقبال بمختلف انواعها.

وكان تغييب المحطات العربية، لموضوع الجنس من العوامل الاخرى التي دفعت بالمواطن إلى البحث عن بدائل فضائية اخرى. فهذا الموضوع على الرغم من إشكاليته (وابسط ملامحه القُبل) ما زال من المواضيع المسكوت عنها او المغيبة في التلفزيون الأردني، في القناة الأولى العربية. فلم يسبق لهذه القناة ان تناولته باي شكل. اما القناة الثانية (الانجليزية) فبالرغم من ليبراليتها في نقل بعض المشاهد المثيرة إلاّ انها لم تعد كافية للمهتمين بجانب الاثارة لمتابعتها، وهي من جانب اخر تحتاج لجهود معرفي، باللغة الانجليزية كحد ادنى للتواصل والمشاهدة.

هذا وما زالت الرقابة الصارمة على الانتاج الدرامي المستورد من مسلسلات وافلام قائمة حتى اليوم، ويحذف اي مشهد جنسي مثير منها وقد شبّه أحد النقاد السينمائيين الأفلام بعد فعل مقص الرقيب بـ "قطعة الجبنة الصفراء المليئة بالثقوب".

والمتابع للمشهد الاعلامي الأردني يلاحظ ان موضوع الجنس في التلفزيون الاردني ما زال يثير جدلاً واسعاً بين مؤيد ومعارض. إذ يعتبر البعض بث لقطات مثيرة (قبلة مثلاً) خرقاً لتقاليد وخصوصيات المجتمع في حين يدعو البعض الاخر إلى رفع الحظر عن هذا الموضوع في القنوات التلفزيونية من منظور تربوي لأن التلفزيون من اهم الوسائل الاعلامية في عالمنا المعاصر.

وتنذرت وسائل الاعلام الأجنبية مطلع التسعينيات، أي بعد التحولات الديمقراطية عام ١٩٨٩ بالانشغال البرلماني المبكر بالقبل على الشاشة الصغيرة الأردنية، وتوجه حينئذ نواب من قائمة جبهة العمل الاسلامي باللوم للحكومة الأردنية لسماحها بظهور قبلات في القناة المحلية.

المشادات الكلامية بخصوص القبل الشيطانية في القنوات التلفزيونية فتحت الباب على مصراعيه امام وضع مضامين البث التلفزيوني تحت الرقابة المشددة، وحال ذلك دون مرور اي مشهد يشتبه بأنه "مثيراً". ورافق هذه الاجراءات جدل واسع، انصرف اثناءه المواطن منسلاً وباحثاً عن قنوات بديلة، لا تجعل من القبلة مشكلة العصر.

والتقطت بعض القنوات الفضائية المشكلة، فزاد اهتمامها بالبرامج المثيرة والتي تغري المشاهد العربي بمتابعتها. وخصصت إحدى القنوات العربية حيزاً هاماً من الوقت لبرامج العجز الجنسي عند الرجال ومسالة الشذوذ وغيرها. واصبحت قناة مثل "المستقبل" او محطة "ال بي سي" اكثر ليبرالية من غيرها من الفضائيات العربية، بعدم التزامها باشتراطات شكلية تحد من حرية البث أو من حرية المذيعين ومعدّي البرامج في انتقاء ملابسهم أو مراقبة حركاتهم امام الكاميرا.

وعجّل هذا الحال، من استعجال المواطن الأردني بالبحث عن بدائل إعلامية، وهذا الذي دفع الكثير منهم بالمسارعة بتركيب أجهزة التقاط للقنوات الفضائية. فلم تعد المحطات الأرضية كافية لتلبية رغبات المواطنين ونهمهم لمعلومات اكثر تعددية وموضوعية. والفضائيات تحررت نسبياً من الانحياز إلى حكومات محددة ظاهرياً مقارنة بالمحطات الوطنية فاصبحت الفضائيات بمنظور المشاهد العربي اكثر مصداقية من غيرها، وبالتالي اكثر موضوعية وهي من المطالب التي اصبح يرددها البسطاء من المشاهدين.

بالاضافة إلى ما سبق، شهد سوق البث الفضائي اهتماماً مكثفاً وبخاصة في فترة المونديال، فقد عجّل هذا الحدث العالمي من ازدياد الإقبال على تركيب اجهزة الاستقبال للبث الفضائي ورافقت المونديال ظاهرة غير مسبوقة وهي تاجير اجهزة البث الفضائي لفترة محددة لقاء مبلغ من المال.

واعترف بعض العاملين في قطاع خدمة اجهزة البث التلفزيوني بوجود الظاهرة، وقال احدهم ان المواطنين، من محدودي الدخل، يلجأون إلى هذا الحل في المناسبات الهامة، كالمونديال او شهر رمضان او العطل الصيفية.

واشار خالد النمر، وهو من «الخبراء الشبان» باجهزة الالتقاط التلفزيوني (الفضائيات)، إلى أن ظاهرة تاجير اللواقط موسمية، ومنتشرة في اكثر المناطق الشعبية. وغالباً ما يتم تسوية شراء اللواقط، باعتماد مبدأ التقسيط. ولكن ارتفاع تكاليف التركيب بالتقسيط دفع بعض المواطنين إلى اللجوء للتركيب المؤقت والثابت على قمر واحد، وعلى الأغلب الـ (عربسات).

واضاف النمر (ولديه محل اجهزة ساتالايت في عمّان)، انه تلقى عدة عروض اثناء فترة المونديال لتاجير لواقط بث فضائي، وقد قبل هذه العروض، لقاء اجرة رمزية، هي اجرة (الفك والتركيب) وتعادل ٢٠ ديناراً. وبهذا اصبح بمقدور المواطن ان يستقبل العديد من المحطات الفضائية ومشاهدة مونديال القرن بدينار واحد او اقل يومياً.

ولا يجد النمر حرجاً من الحديث عن تاجيره لاجهزة الالتقاط الفضائي، ويقول "هذه نزهة فضائية زهيدة التكاليف، واي مواطن يقدر عليها. وهناك من يطيل فترة نزهته الفضائية لشهرين او ثلاثة، اثناء عطلة المدارس الصيفية، مع القمر العربي (عربسات) وتنتهي هذه النزهة بافتتاح المدارس».

ويتابع: «ولماذا نستغرب هذه الظاهرة، طالما ان تاجير اجهزة التلفزيون اصبحت مسالة عادية في الأردن والعالم، وبخاصة في اوساط الوافدين والمغتربين. اصبح تاجير هذه الأجهزة اسهل بكثير من بيعها لهم».

بقي أن نشير إلى ان الحكومة الأردنية سمحت رسمياً باقتناء الساتالايت او اجهزة الالتقاط للمحطات الفضائية عام ١٩٩٢ وقبل ذلك التاريخ كان اقتناؤه محظوراً ويحتاج لترخيص رسمي من الاجهزة المختلفة مثل مؤسسة الاتصالات او وزارة الداخلية وغيرها. وفي زمن الفضائيات والانترنت سنعيش وسنرى ما هو طريف وما هو أغرب من الخيال.

* باحث اعلامي

الصحفيون الجواسيس

اين يلتقي الصحفي مع الجاسوس واين يفترقان؟

جمع المعلومات هو إحدى المهارات المشتركة بين الصحفيين والجواسيس، الاحداث كشفت عن اسماء من قاموا بالجمع بين الوظيفتين، بيد ان التاريخ الحديث لا يكشف عن اسماء القسم الاعظم منهم، وطرح الموضوع لا بد ان يعيد الى الأذهان اسم فيكتور اوستروفسكي عميل الموساد الاسبق الذي قرر في بداية هذا العقد ان يوثق عمله في الموساد في كتابة الشهير "عن طريق الخداع" والذي يذكر فيه ان اجهزة المخابرات تستمد ٩٠٪ من معلوماتها من الصحافة او عن طريق العمل في الصحافة، وقد اعادت فضحية صحفي يعمل لجهاز المخابرات البريطاني، في الشهر الماضي القضية الى الاضواء، وتعليقا على ذلك نشرت صحيفة ال "صنداي تايمز" مقالة بقلم فيليب نايتلي يستذكر فيه اسماء عملاء للمخابرات تخفوا بعباءة العمل الصحفي، وفيما يلي ترجمة لتلك المقالة:

" الصحفي الجاسوس"، هذه العبارة كان يمكنها ان تجعل الكثير من الصحفيين والجواسيس القدامى يقهقهون باعلى اصواتهم لو انهم ما زالوا على قيد الحياة، وكانوا حتما سيردون على هذه العبارة :" وما الجديد في ذلك؟"

دومنيك لوسون، الذي كان ذات يوم محررا لصحيفة "سبكتيتور" وهو الان محرر لصحيفة "صاندي تلغراف"، وصف بانه "مصدر فوق ثمين" لجهاز المخابرات السرية الوطنية، وجاء هذا الوصف على لسان نائب البرلمان العمالي بريان سيدجيمور، تحت حق حماية الامتياز البرلماني، مستشهدا بالضابط السابق المنشق، في جهاز المخابرات السرية ريشارد توميسون، ومع ان لوسون ووزارة الخارجية نفيا ذلك بشدة، فان القضية ما زالت حيز الاهتمام.

لكن ما هو الجديد في واقع الحال؟ في السنوات الاولى من فترة ما بعد الحرب، كان احد جدران مكتب مدير الشؤون الخارجية في ال "صنداي تايمز" مغطى بخريطة للعالم، منقطة بثمانين مصباحا مضيئا وكل مصباح يمثل مراسلا لوكالة "ميركوري" الاخبارية. ولا يديره احد سوى ايان فلمنغ مبتكر شخصية جيمس بوند السينمائية.

كان المراسلون صحفيون متعايشون مع شعار "ميركوري" "احصل عليه قبل غيرك، ولكن بالشكل الصحيح".

لكن كثيرين منهم كانوا ايضا جواسيس بريطانيين، مما جعل "ميركوري" واحدة من اكبر حلقات ضباط وعملاء، ومصادر المخابرات، يرتدون لباس المراسلين في تاريخ الصحافة او الجاسوسية.

فلمنغ التقى كثيرا منهم عندما كان يعمل في المخابرات البحرية خلال الحرب، ولا بد ان فكرة توظيفهم في الايام الاولى من الحرب البارده كجواسيس –صحفيين، بدت دمجا جيدا ووطنيا للمهنتين.

رونالد ماكوميل، الذي كان يعمل في المخابرات البحرية اصبح رجل "ميركوري" في طنجة، ثم مدير الشؤون الخارجية في ال "صندي تايمز"، وهنري براندون، وهو مصدر لجهاز المخابرات السرية، كان يمثل "ميركوري" في واشنطن. اما سيدريك سولتر، والذي كان في السابق يعمل لحساب جهاز العمليات الخاصة مراسل "ميركوري" في برشلونه، وكان انتوني تيري المخيف، وهو ضابط مخابرات عسكرية اسر في سنت نازير في عام ١٩٤٢، مزدوجا كرجل لميركوري وعميل لجهاز المخابرات السرية في فيينا، ثم في برلين وبون فيما بعد.

وعلينا الا ننسى ريشارد (الاسقف) هوفز، مراسل ال "صنداي تايمز" في الشرق الاقصى، الرجل الذي اقنع موسكو بكشف الخائنين البريطانيين غاي بيرغس وروناالد ماكلين في مؤتمر صحفي بعد انشقاقهم وهربهم الى موسكو في عام ١٩٥١، وقد تم تخليد هوفز في رواية للكاتب جون لاكاري، وكان هوفز مصدرا اخر لجهاز المخابرات السرية.

الصحفيون والجواسيس مقترنون مثل اقتران "ماركس اند سبنسر" وربما كان هذا لانهم في الميدان يعملون نفس العمل، يبحثون عن الناس الذين يملكون المعلومات، يقنعونهم بالكشف عنها، يقومون بعملية تقييم لراهنيتها او اهميتها ثم يكتبونها بطريقة مقنعة. وعندها فقط يفترق الطرفان، الصحفي للنشر، والجاسوس لاستخدام المعلومات في ارباك اعداء بلاده.

لقد كان الجاسوس الصحفي ريشارد سورج، وهو الماني كان يعمل في طوكيو مراسلا للصحافة الالمانية، وللمخابرات العسكرية السوفيتية من جانب اخر،مسؤولا عن اطلاق واحدة من اكبر الانقلابات التجسسية في الحرب العالمية الثانية، وقدم معلومات جعلت اليابان تقرر الضرب جنوبا ضد الحلفاء في عام ١٤٩١ بدلا من الضرب غربا ضد الاتحاد السوفياتي وقد مكن هذا التصرف ستالين من سحب ما يكفي من القوات من الحدود الروسية اليابانية، لحماية موسكو ، وبالتالي الى تحويل التقدم الالماني الى تراجع.

ان الحقيقة المثيرة حول انقلاب سورج ، بعد التمحيص الشديد فيه، يقضي بان العمل الذي قام به فيه من الصحافة اكثر مما فيه من الجاسوسية، فقد تم انجازه في تلك المنطقة الرمادية التي تفصل بين ممارسة الصحفي للنفوذ السياسي وبين التجسس، وعلاوة على ذلك، وكما هو حال حلقة فليمنغ التجسسية في " ميركوري" نشر سورج في المجلات الالمانية الكثير من المواد التي كان قد ارسلها في وقت سابق الى موسكو.

لا عجب في ان كبار الجواسيس من كلا الجانبين في الحرب البارده كانوا يتوددون للصحفيين ويسعون الى تغطية صحيفة لافضل ضباطهم، ففي فترة تحسن قصيرة في العلاقات بين الشرق والغرب في فترة كينيدي، خروشوف، مثلا، رتبت اميركا والاتحاد السوفياتي لتبادل طلابي: يذهب طلابا من امريكا للدراسة في موسكو بينما يذهب شبان روس الى امريكا

اختار الاميركيون دورات في التاريخ واللغة الروسيين في جامعة موسكو، بينما قام الروس رغم توفر العدد الهائل من الحقول الاكاديمية في اميركا، قاموا بارسال طلابهم الى كلية الصحافة في كولومبيا وكانوا بطبيعة الحال ضباطا في المخابرات السوفيتية ال كي جي بي، وقد اصبح احدهم وهو اوليغ كالوغتين مدير مركز الكي جي بي في واشنطن تحت غطاء صحفي ثم جنرالا منشقا في مكافحة الجاسوسية التابعة للكي جي بي ، بعد عودته الى الاتحاد السوفيتي.

وحيث ان معظم الصحفيين السوفيت في الخارج كانوا ضباطا، عملاء، مصادر معلومات للكي جي بي ، فان مكافحة الجاسوسية في الكي جي بي، كانت تعتبر جميع الصحفيين الغربيين في موسكو ضباط، عملاء، ومصادر معلومات لجهاز المخابرات السرية البريطانية او السي اي اية، وكانت تحاول "جنبهم الى صفها" وكانت الوسائل في اغلب الاحيان، قاسية جدا.

جيرمي وولفندي ذهب الى موسكو في عام ١٩٦٢، كمراسل ل "دايلي تلغراف" واستطاعت الكي جي بي ان تصطاده، والتقطت له صور مذلة في وضع جنسي شاذ ثم ابتزته بالتهديد بارسال الصور الى صحيفته، وكان دوولفندي يامل في انهاء القضية بابلاغ السفارة البريطانية بالقضية باكمالها، لكن خلال زيارته التالية للندن، استدعي لمقابلة ضابط من جهاز المخابرات السرية وطلب منه "الادعاء بالتعاون مع الروس لكن ابلاغنا بكل شيء".

حاول دولفندي التخلص من جميع التزاماته التجسسية والعودة الى صحافة نظيفه من خلال ترتيب عمل جديد له في مكتب التلغراف في واشنطن، لكن ضابطا من جهاز المخابرات السرية اتصل به على الفور وطلب منه استئناف علاقاتهما التجسسية، وبعد شهور قليلة وجد دولفندي مقتولا في حمام شقته، وقد بدا في الظاهر انه سقط وتحطم راسه بارتطامه بحوض الاستحمام وكان في الحادية والثلاثين من العمر فقط.

هنالك مخاطر اخرى، فدافيد هولدن كبير المراسلين الخارجيين في "الصندي تايمز" في الستينيات والسبعينيات وجد مقتولا في القاهرة. ففي مهمة في الشرق الاوسط وصل هولدن بالطائرة الى مطار القاهرة ليلة الثاني من كانون الاول ١٩٧٧ ثم اختفى، وعثر على جثته في مستودع الجثث في القاهرة بعد اربعة ايام من اختفائه ، الا ان جثته كان عثر عليها على جانب احدى الطرق، وتم تجريده من كل أوراقه الثبوتية، وكان سبب الموت طلقة واحدة أطلقت من الخلف واخترقت قلبه لكن كان هنالك ايضا رضوض على يديه مما يعني انه قد احتجز لبعض الوقت قبل قتله.

استنتجت السلطات المصرية ان هولدن كان قد تم استقباله في ردهة الوافدين المزدحمة وانه ذهب طواعية مع قاتليه، لان رجال الامن الكثيرين لم يلحظوا ما يلفت الانتباه

اما فريق التحقيقات في الصحيفة، انسايت، فقد كف عن التحدث عن القضية لاكثر من سنتين، وكانت هنالك مؤشرات بان دور هولدن كصحفي ربما كان غطاء لنوع من العمل المخابراتي، لكن جميع الجهود لاكتشاف الجهاز الذي كان هولدن يعمل لصالحه، باءت بالفشل.

وبناء على قانون حرية المعلومات طلبت صحيفة "انسايت" اية ملفات لدى السي أي اية، تحمل اسم هولدن وقد اكد تسودلان من السي اي اية، ان الوكالة ليس لديها اي ملفات عن هولدن، حتى تسحب الصحيفة طلبها، لكنها اصرت عليه

هنري كيسنجر اكد لمحرر "الصاندي تايمز" في ذلك الوقت، هارولد ايفانز ان السي اي اية لم يكن لها اي علاقة مع هولدن. لكن صحيفة انسايت بقيت مصرة، وفجأة اعترفت السي أي اية ان لديها ملفا عن هولدن، الا ان الملف كان يتعلق بامن الولايات المتحدة في الخمسينيات وكان من الصعب الافراج عنه.استخدمت الصاندي تايمز محامين من واشنطن واستانفت ضد رفض السي أي اية، حيث تم النظر في الاستئناف من قبل واحد من اكثر القضاة ليبرالية في الولايات المتحدة، وقد اقر ملف هولدن ورفض طلب الصحيفة استنادا الى نفس الاسس التي ذكرتها السي اي اية، بان امن الولايات المتحدة سيتعرض للخطر وبعد عشرين سنة ما زالت القضية على حالها، ولا يعرف المرء فيما اذا كان دافيد هولدن الصحفي البريطاني المميز، هو دافيد هولدن الجاسوس السري.

وبعد ان انتهت الحرب الباردة، تحولت اجندة اجهزة المخابرات الى التجسس الصناعي والاقتصادي لتمكين بلدانها من التفوق في الاقتصاد العالمي التنافسي، وفيما يلي تعريف السي اي اية للجاسوس الجديد: انه شخص يستطيع ان يقيم علاقات ودية مع اشخاص ذوي نفوذ بين الصفوة الخاصة والعامة، سياسيين من جميع الأحزاب، قادة عماليين من جميع الاطياف السياسية، كبار المحررين واعضاء بارزين من المرافق الصناعية والتجارية والمصرفية.

اليس هذا التعريف يشبه تعريف صحفي بارز؟

في ندوة عقدها المركز العربي والدولي للدراسات الإعلامية حول دور وسائل الإعلام في ترسيخ حقوق الانسان

المشاركون :الإعلام الرسمي لا زال دون المستوى في تناول حقوق الانسان وعلى الصحافة المحلية ان تركز على الدور التنويري

عمان/امين/خاص: اجمع نواب واكاديميون وإعلاميون شاركوا في ندوة عقدها المركز العربي الدولي للدراسات الإعلامية على ان وسائل الإعلام المحلية لا زالت دون المستوى والطموح في لعب دورا هاما في ترسيخ حقوق الانسان الاردني والدفاع عنها .وطالب المشاركون في الندوة التي عقدت تحت عنوان "دور وسائل الاعلام في ترسيخ حقوق الانسان" بتفعيل الدور التنويري لوسائل الاعلام في التركيز على عملية توعية المواطن بحقوقه وواجباته حسبما نص عليها الدستور والمواثيق الدولية.

وفي مستهل الندوة قدم الدكتور نظام عساف ورقة عمل تناول فيها اهم السمات التي برزت خلال العقد الاخير من القرن الحالي على صعيد حقوق الانسان ،مشيرا في هذا السياق الى ازدياد حدة الجذر الاقتصادي لحقوق الانسان في مجمل دول العالم وتنامي مشكلة الفقر والجوع بما لا يتلائم والتطور الحضاري التكنولوجي وقال ان هناك اكثر من مليار وثلاثمائة انسان في العالم يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد وان اكثر من ٨٠٠ مليون انسان يعانون من الجوع ، في الوقت الذي تزداد فيه نسبة الاستثمارات والانفاق على التسلح بما يتراوح ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠ مليار سنويا يكفي نصفها لحل مشكلة الجوع مرة واحدة والى الى الابد.

واشار الى اتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بين دول الشمال ودول الجنوب، وقال ان اقل من ٢٠٪ من سكان العالم يستحوذون على ما يزيد على ٨٠٪ من ثروات العالم. وفي نفس سياق السمات الاساسية لحقوق الانسان اشار في ورقته الى ازدياد حدة انتهاكات حقوق الانسان على الصعيد العالمي مترافقا ذلك مع ازدياد حدة التطرف الديني والقومي والتفرقة العنصرية وانتهاك حقوق المدنيين في الحروب والصراعات والنزاعات الدولية والمحلية مثلما جرى ويجري في العراق وليبيا والسودان وغيرها من الدول وعلى أيدي قوى دولية تدعي حماية حقوق الانسان.

واشارت ورقة العمل الى تنامي ظاهرة المعايير المزدوجة في السياسة الدولية وفي التعاطي مع حقوق الانسان سواء تجاه الافراد او الشعوب .كما سجلت ورقة العمل سمة اخرى من سمات انتهاكات حقوق الانسان الا وهي استمرار انتهاك حقوق الفئات الاقل حظا في المجتمعات مثل المرأة والاطفال وكبار السن .واشار عساف اخيرا الى تنامي ظاهرة الإجحاف بحق البيئة وتفاقم الخلل البيئي بما قد يهدد الجنس البشري نفسه.

وعلى صعيد دور وسائل الاعلام اشار الى التطور الكبير الحاصل على صعيد تكنولوجيا المعلومات وما رافقها من انفجار معلوماتي على الصعيد الدولي بيد ان هذا التطور بقي لصالح دول الشمال على حساب دول الجنوب مما خلق حالة من عدم التوازن في تدفق المعلومات وجعلها باتجاه واحد من الشمال الى الجنوب .كما اشار الى غياب الديمقراطية او ضعفها في اغلب بلدان العالم بما يمنع وسائل الاعلام من لعب دورها ويحرم مواطني هذه الدول من حرية التعبير وحرية تدوال والوصول الى المعلومات وبالتالي يحد من قدرة الاعلام على لعب دور افعل في ترسيخ او الدفاع عن حقوق الانسان.

وحول دور وسائل الإعلام المحلية اشارت ورقة الدكتور عساف الى ان هناك تفاوت في تعاطي وسائل الإعلام المحلية مع حقوق الانسان فالصحافة اكثر تناولا ومعالجة لحقوق الانسان من التلفزيون والاذاعة مبينا ان السبب يكمن في ان الاعلام الرسمي لا زال اعلام حكومي ولم يصبح بعد اعلام دولة مع انه قال ان الصحافة تتعامل ايضا بنوع من الانتقائية مع حقوق الانسان وخاصة في تغطية نشاطات المنظمات المعنية بحقوق الانسان ونشر تقاريرها وبياناتها .وتسائل عن مدى المساحة المتاحة للراي الآخر في وسائل الإعلام وقال انها لا تزال محدودة.

النائب محمود الخرابشة مقرر اللجنة القانونية لمجلس النواب قال في مداخلة له بانه من الصعب الحديث عن حقوق انسان في الوطن العربي وان كل الدول العربية تنتهك حقوق الانسان بهذه الدرجة او تلك .مضيفا ان الصحافة لدينا موجه في معظم الاحيان ولاتستطيع ان تخرج عن مسار مرسوم لها .وقال النائب الخرابشة انه في احيان كثيرة يجد صعوبة في ايصال وجهة نظره الى الصحافة فكيف لمواطن عادي ان يوصل رأيه .وقال الخرابشة ان وسائل الاعلام المحلية المرئية والمسموعة كونها لا زالت ملكا للدولة ولا زالت عاجزة عن ان تصبح اعلام دولة لا اعلام حكومي وان دورها في الدفاع عن حقوق الانسان الاردني عاجزا وقاصرا .وابدى النائب الخرابشة استيائه من تركيز نشاطات المنظمات والمراكز المعنية والصحافة على العاصمة عمان وتجاهل المحافظات الاخرى التي ينتشر فيها الفقر والبطالة .وقال يجب الانتقال الى المحافظات والاتصال والتماس المباشر مع مواطنيها تلمس همومهم

الدكتور صالح ابو اصبع استاذ الاعلام في جامعة فيلادلفيا قال في مداخلته ان الحديث عن دور وسائل الاعلام في حقوق الانسان لابد من النظر اليه من ثلاث زوايا اولها حقوق الانسان وصلتها بالاعلام وثانيها الاعلام وحرية التعبير واخيرا الصلة ما بين العولمة وحقوق التعبير والاعلام.وقال ان تحقيق حقوق الانسان يتطلب ظروف موضوعية لا يكون فيها هذا التفاوت الكبير بين الغني والفقير وكذلك وجود قاعدة علمية وتكنولوجية وتوفير ظروف ملائمة لتحقيق اتصال ناجح .مشيرا في هذا الصدد الى عدم التوازن في تدفق المعلومات على الصعيد العالمي وما قد يحدثه من تاثيرات في النظرة الى حقوق الانسان . وفي جانب الاعلام وحقوق التعبير اشار ابو اصبع الى الاعلام من زاوية المتلقي والمتصل ومشكلة الرقابة بجانبيها الاول السيطرة على وسائل الاعلام بما تفرضه هذه السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية من رقابة على هذه الوسائل اضافة الى الجانب القانوني . مشيرا ايضا الى الرقابة التي تفرضها وسائل الإعلام ذاتها. وقال ان مشكلة التغطية الاعلامية مرتبطة في عدم القدرة على ايجاد نوع من الرسالة والتواصل بين المرسل والمتلقي وهذه المشكلة ناجمة عن التفاوت والاختلاف الثقافي والاقتصادي والإمكانيات المتاحة .وهذه المشكلة تنقلنا بدورها الى ما هو مطروح على صعيد العولمة من محاولات سيطرة القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية على العالم من خلال الغزو الالكتروني وهو ما يهضم او ينتهك حقوق الانسان في الاتصال .مشككا في قدرة الدول والشعوب النامية الاستفادة من الحجم الهائل لتدفق المعلومات على الصعيد العالمي .وقال الى أي مدى نحن قادرين على التعبير عن كياناتنا الثقافية في ظل التحدي الذي تطرحه العولمة .وقال ان العولمة وهي تحول العالم الى قرية كونية لن تعني بحال سحق الثقافات الاخرى هذه القرية سيبقى فيها مكان للتعددية ومكان للشعوب والقبائل، مشيرا في هذا الصدد الى انتشار الفضائيات التي اثبتت دراسات عدة بانها ساهمت في تعزيز التنوع الثقافي وان المتلقي يبحث اولا عن المحطات لتي تعني بهويته.كما اشار الى ان النخب التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات قادرة على حماية نفسها والحفاظ على هويتها الثقافية.

واشار الدكتور ابو اصبع الى ضرورة ان تلعب وسائل الاعلام دورا في توعية المواطنين بحقوقهم مؤكدا على الحاجة الى رفع مهنية العاملين في وسائل الاعلام ورفع مهنية وكفاءة هذه الوسائل نفسها .

الدكتور فوزي السمهوري رئيس الجمعية الاردنية لحقوق المواطن ، اشار في مداخلته الى الى اهمية الدور التنويري الذي يجب ان تلعبه وسائل الاعلام في حقوق الانسان والى ضرورة الاستفادة ومعرفة افضل الطرق في التعامل مع التدفق المعلوماتي .واشار السمهوري الى التعامل الامريكي الكيفي مع حقوق الانسان وقال ان امريكا تتعامل مع هذا الامر كسلاح في يدها تشهره في وجه أي دولة وقتما تريد.

المهندس ربحي عثمان من جمعية حقوق المواطن اشار في مداخلته الى ضرورة تفعيل دور المنظمات والهيئات الرقابية المعنية بحقوق الانسان

السيد اسامة مقدادي مدير عام المركز العربي والدولي للدراسات الاعلامية اشار في مداخلته الى ان الاعلام لا زال يتعامل باحتفالية مع حقوق الانسان في المناسبات ولا زال يطرحها كشعار دون الدخول فيما يرسخ هذه الحقوق ، وقال ان هناك نوع من التعاطي الانتقائي مع هذه الحقوق وتغليب حق دون اخر وحقوق فئات دون اخرى ، مطالبا بالتركيز على الدور التنويري ودور التوعية الذي تلعبه وسائل الإعلام على صعيد حقوق الانسان.

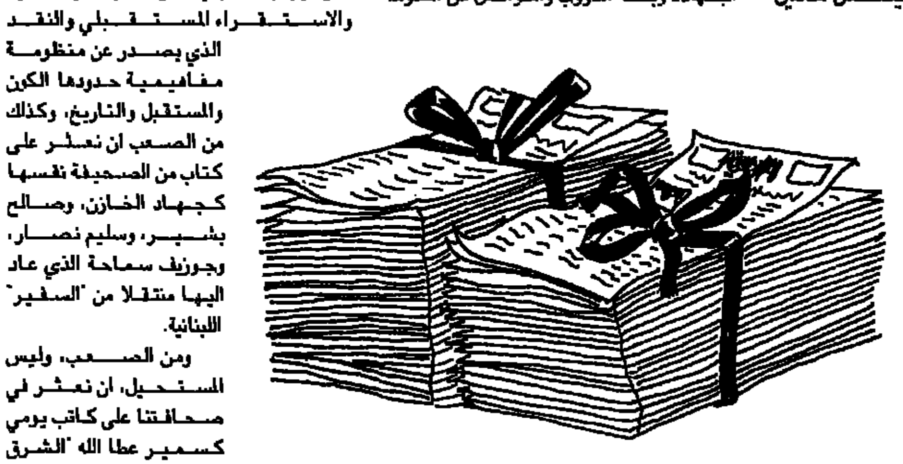
الصحفي محمد سلامة اشار الى ضرورة صياغة قانون مطبوعات جديد حتى تتمكن الصحافة من لعب دورها في التوعية بحقوق الانسان وتستعيد مكانتها كسلطة رابعة رقابية.

مقالاتهم تخلو من المستقبلي والرؤية الاستشرافية

كتاب الزوايا اليومية والاسبوعية في الصحف الاردنية: لاهثون خلف الاحداث... لا امامها لماذا لا نعثر في صحافتنا على كتاب في مستوى نظرائهم في الصحف العربية الاخرى؟

موسى برهومة

لا تعدو مقالات كتاب الزوايا اليومية والاسبوعية في صحفنا اليومية ان تكون في اغلبها مجرد تعليقات عابرة تلهث خلف الاحداث سواء اكانت محلية ام عربية ام دولية، فهذه المقالات تهدف في مجملها، بالدرجة الاولى الى تسجيل موقف ما من الحدث، وغالبا ما ينشطر الموقف المسجل الى مؤيد بشدة او معارض بشدة، دون ان يتخلل هاتين المنطقتين اي خيار ثالث يتيح للقارئ تاجيل انحيازه، والدخول فيما يشبه العصف الفكري لمفاهيمه القارة عن ذلك الحدث او تلك القضية.



وبقليل من الاستطراد يمكن القول ان رغبة الكاتب الملحة في تسجيل موقف ما، نابعة -فيما نظن- من تخييل الكاتب نفسه ضمير الناس المعبر عن اشواقهم وهواجسهم، على ما يثيره هذا الافتراض من مآخذ، وما ينطوي عليه من مزالق اقلها الامتثال شبه المزمن لمقولة "الجمهور عايز كده" حتى لو كان ما يريده الجمهور متناقضا مع قناعات الكاتب ومبادئه.

ولا يكتفي الكتاب اليوميون، على وجه التعيين، بسماع نشرات الاخبار في المحطات الاذاعية والتلفزيونية "العربية في الغالب" بل ان بعضهم ينتظر رأي الحكومة كيما يعلق مدحا او قدحا في عملية تشبه الى حد بعيد قول الشاعر حينما طلب منه ان يصف بحيرة حولها ناس:

"كأننا والناس من حولنا قوم جلوس حولهم ماء".

بل يحدث احيانا ان يكون الخبر اكثر دلالة ونفعا من مقالات كتاب عديدين يبدون في صباح اليوم التالي للحدث كأنهم "قارئين على شيخ واحد" اذ لا شيء يميز احدهم عن سواه سوى اسلوب الانشاء فحسب.

ويكفي المتابع مقالات كتابنا اليوميين والاسبوعيين خلال شهر فقط حتى يعرف ان اغلب هؤلاء متابعوا حدث بامتياز ومعلقون عليه، وقلما يعثر المتابع على كتابة استشرافية لا ترتهن لاملاءات ما هو حادث، وانما تتطلع برواية ثاقبة عميقة لما هو آت، بحيث تسلح القارئ بالمعرفة وتنعش لديه بؤر التوقع والترقب للحدث والمشاركة -ان امكن- في استقرائه وصياغة ملامحة الجنينية.

وحده، ربما، فهد الفانك، يكاد يكون استثناء من تلك القاعدة، ليس لانه احتل المركز الاول في استطلاع الكتاب الاكثر مقروئية الذي اجراه، العام الماضي، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية، فذلك في نظرنا، ليس مقياسا لا محيد عنه، سيما وان الاستطلاع المذكور اسقط كتابا مهمين وبارعين ليسوا ذوي التصاق مطلق بالشؤون السياسية كمحمد طملية وخيري منصور وابراهيم العجلوني، وغيرهم.

ولعل سبب تميز الفانك يعود، في ظننا، الى اجتهاده وبحثه الدؤوب والمتواصل عن المعلومة الجديدة، والراي الصادم، والمناكفة (ولو كانت مفتعلة) واحترامه -في الغالب- عقل القارئ، وهو ما يبرز في اعتذاره وندمه بسبب تسرعة في التهجم على قناة الجزيرة في أعقاب بث الحلقة التي تناولت المعاهدة الاردنية الاسرئيلية بعد اربع سنوات على توقيعها، حيث ارسى اعتذار الفانك وعزز تقليدا يفتقر اليه اغلب كتابنا الذين يعدون فضيلة الاعتراف بخطأ المعلومة او الرؤية او التحليل مذمة وعيبا يلحقان بمقترفها العار ويهزان صورته.

وينطوي اكتفاء اغلب كتابنا بالتعليق السريع، والمتعجل على الاحداث على استهتار بين بالقارئ بالدرجة الاولى، وباسم الكاتب، ثم بالمطبوعة التي ينشر فيها ويتقاضى منها اجرا يفوق في احيان كثيرة ثلاثة اضعاف ما يتقاضاه الصحفي او المحرر في الصحيفة نفسها.

واذا كانت مقالات الكتاب من غير اصحاب الزوايا الثابته تخضع احيانا لاعتبارات السوية الفنية والموضوعية والجدة والاضافة، فانها في حالة اصحاب الزوايا تتم وفق آلية "سد الفراغ" ونادرا ما اعيدت او حجبت مقالة احد هؤلاء الكتاب بسبب عدم امتثالها لمقومات المقالة الفنية والمهنية وشروطها، وهو امر يتضمن نتائج بالغة الدلالة، ويتطلب بحثا واستقصاء مستقلين.

مقالات كتابنا -باستثناء محدودة- لا تشبع، ولا تطفئ بالتالي، فهم القارئ للمعرفة، وهي تخلو غالبا من التحليل وتعاني من فقر مدقع في المعلومات، بخلاف ما نجده في صحف عربية اخرى، الكاتب فيها يتبدي كشبكة معلومات مترامية الاطراف، بحيث تبدو مقالة الواحد فيهم كما لو كانت خلاصة بحث اكاديمي موسع.

من الصعب ان نعثر من بين كتابنا على من يضاهي حازم صاغية في صحيفة "الحياة" اللندنية الذي ينحت مقالاته نحتا، ويقدم في كل مرة وجبة شهية من المعلومة والتحليل والاستقراء المستقبلي والنقد الذي يصدر عن منظومة مفاهيمية حدودها الكون والمستقبل والتاريخ، وكذلك من الصعب ان نعثر على كتاب من الصحيفة نفسها كجهاد الخازن، وصالح بشير، وسليم نصار، وجوزيف سماحة الذي عاد اليها منتقلا من "السفير" اللبنانية.

ومن الصعب، وليس المستحيل، ان نعثر في صحافتنا على كاتب يومي كسمير عطا الله "الشرق الاوسط" او سحر بعاصيري "النهار" او صبحي حديدي "القدس العربي" وسواهم من الكتاب والمعلقين السياسيين في الصحافة المصرية والخليجية وغيرها.

هؤلاء الكتاب لا يشكون من ضجر الكتابة اليومية ومتاعبها ولا ينظرون الى المقالة اليومية كمساحة يمكن ملؤها بما عن على البال من افكار وتداعيات، كما لا ينظرون اليها بوصفها مهنة يتقاضون عليها راتبا شهريا ثابتا لا يتاثر سواء كتبوا ابداعا ام هراء، بل يتعاطون مع الكتابة بعشق ومحبة واخلاص، وليس اعينهم على الدوام منصبة على الجمهور، وانما تتطلع لاصحاب القرار بغية التاثير في خططهم وتساعدهم على تلمس والسير في جادة الصواب، ومحاسبتهم في المقابل وتقريعهم في حال الانحراف والخطأ.

وظيفة الكتابة عند هؤلاء التنوير، وربما التثوير، اما وظيفتها لدى كتابنا فتختصر في الاعلان عن الكتابة وهواياته واستعراض عضلاته المعرفية، وما يحب وما يكره، ومن التقى به او اتصل، وربما تتعدى ذلك الى عرض مشاكل الكاتب الشخصية وهمومة الفردية الخاصة كما جرى مع احد الكتاب اليوميين الذي سرقت سيارته، فلم يجد وسيلة للبحث عنها سوى كتابة مقالة حادثة السرقة ومكانها وزمانها، بل انه فعلاً عن ذلك، دعا القراء بطريقة غير مباشرة الى مشاركته البحث عنها ذاكرا لون السيارة ونوعها وموديلها ورقمها المكون من اربع خانات.

الدعم الاجنبي للمنظمات غير الحكومية لا زال يثير جدلا حادا

الممولون الدعم غير مشروط والمراكز تقرر النشاطات بنفسها

المشرق الاعلامي - تعددت الاراء، واختلفت وجهات النظر - ما بين مؤيد ومعارض - حول التمويل الاجنبي للمنظمات والمراكز غير الحكومية وهنا لا بد من الاشارة الى ان ثمة مواقف، بصرف النظر عن فحواها لا تستند الى وقائع او تجارب عملية، واخرى يمكن تصنيفها بانها مواقف مسبقة من كل ما يأتينا من اجنبي بعامة وامريكي بخاصة، وغيرها مبنية على خلفية سياسية او شخصية تتنافر من حيث المبدا مع جنسية الجهة الممولة او الداعمة. مما يستوجب ان نسقطها من حساباتنا اذا ما توخينا الموضوعية عند بحث هذا الامر

وبالنظر لغياب وجهات نظر الجهات الاجنبية الممولة او الداعمة، فقد بادر المركز العربي الدولي للدراسات الاعلامية بدعوتها للمشاركة في ندوة خصصت للموضوع في منتصف شهر تشرين الاول الماضي، طرح المشاركون خلالها اراءهم بصيغة اسئلة وتساؤلات تحمل في طياتها اجابات لكل المواقف المشككة في صدق نواياهم وتوجهاتهم. فقد تساءلوا، اين يكمن الخطر اذا كان هذا الدعم غير مشروط فالمنظمات والمراكز الاردنية الممنوحة تتلقى الدعم لتنفيذ برامج ومشاريع ونشاطات تقررها بنفسها دون اي تدخل من الجهة المانحة. وما هو الضرر في توظيف عدد من الاردنيين لتنفيذ هذه المشاريع؟ وكيف يفسر تقديم دعم لبرنامج للارتقاء بمستوى الصحفيين مثلا وتدريبهم على استعمال الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات على انه ينطوي على خطر او ضرر بمصالح المجتمع الاردني؟

وسال بعضهم مستغربا، كيف يفهم بان توفير تمويل لاجراء دراسة اجتماعية او علمية يعتبر ضمن سياسات دولة معادية؟

ان الامر ابسط من ذلك بكثير فالدول التي تنتمي اليها المنظمات المانحة لا تحتاج الى خدماتها من خلال انفاق الاموال الطائلة للحصول على معلومات اصبحت متاحة للجميع ويمكن الوصول اليها مباشرة ودون عناء. وواقع الحال ان هذه المنظمات تؤمن ايمانا كبيرا بضرورة تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها سواء كانت من اجل ترسيخ الديمقراطية ام حرية التعبير ام حقوق الانسان ام تحسين مستوى حياة الانسان على مختلف الاصعدة اجتماعيا وعلميا وثقافيا والاقتصاديا، وتضع يدها في يد اية جهة تلتقي معها في الهدف وتساهم معها في تحقيقه

واخيرا فقد اعتبر بعضهم بان الحوار الدائر حول هذا الموضوع دليل صحي تعتز في اجواء الديمقراطية التي ينتهجها الاردن، وبان مثل هذا الحوار يجري في بلادهم بطرح سؤال مماثل لسؤالنا مع تبديل في بعض الكلمات لماذا تقدم هذه المنظمات الوطنية ذلك الكم الكبير من الاموال لدول ومنظمات اجنبية؟

يضاف الى ذلك، ان المستفيدين المباشرين النهائيين من مثل هذه المشاريع لا يأبهون بماهية الجهة المانحة طالما ان نتائج المشروع تصب في صالحهم ومصلحة مجتمعاتهم.

ومع ذلك فان الدعم يظل قائما ومستمرا ما دمنا نؤمن بان تقدم اي مجتمع لا بد لن يعود بالخير والنفع على البشرية جمعاء وينبغي ان لا نتوقف كثيرا عند بعض الممارسات غير السليمة في هذا المجال، وعلينا ان تعمل على تجاوزها بمزيد من الدعم للجهات التي تساهم قولا وعملا في تطوير مجتمعاتها

وبعد، فاذا كان للحوار بقية فلا بد من ان ناخذ بالاعتبار راي الجهات الاجنبية والممولة وهذا ما قصدنا ان نبينه ونلقي الضوء عليه.

الاتصال حق أساسي وفردي مثلما هو جماعي لجميع المجتمعات

التكنولوجيات الجديدة تشتمل على انحيازات متأصلة ومخاطر متزايدةٍ من احتكار الصفوة للمعرفة

قنوات الاتصال الحديثة تلعب دورا يحد من عمليات التغير الاجتماعي

غيرترود روبنسون *

في نهاية الجدل حول إعادة هيكلة نظام المعلومات، خرج تقرير ماكبرايد الصادر عن اليونيسكو بعنوان «أصوات عديدة، عالم واحد» بخمس نتائج اساسية في عام ١٩٨٠، وتشير فحوى النتائج الى مدى استمرار الجدل حول الاعلام الجديد والاعتماد العالمي المتبادل، في اثارة قضايا حول الاتصالات كحق اساسي وفردي، مثلما هو جماعي لجميع المجتمعات والامم. كما يظهر مدى استمرار «حرية الاعلام» بما الحق في السعي الى المعلومات وتلقيها ونقلها، وفي ظل التاثير المتزايد للعولمة.

لم تضم لجنة ماكبرايد سوى امرأة واحدة، هي الكندية بيتي زيمرمان، التي كانت مديرة اذاعة كندا الدولية. وقد توصلت اللجنة الى انه ليس هناك من حل وحيد للخلل في الاتصال العالمي، لان الحل المنشود يجب ربطه بالاهداف الاجتماعية والثقافية والتنموية للدول فرادى، وكل منها مرتبطة بشكل مختلف بتدفق الاتصالات الدولية. (يونيسكو، باريس ١٩٨٠، ص٢٥٣-٢٥٤).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، كما كان قبل ثماني عشرة سنة ليس فيما اذا كان بل كيف يمكن استخدام تكنولوجيا الاتصالات الجديدة لتشجيع المشاركة الديمقراطية في كل انحاء العالم، وما هي القضايا الاجتماعية التي تثار عبر نشر التبادل بين الدول والناس من خلال الحوسبة.

من اجل البدء في استطلاع النتائج الاجتماعية للتبادلات الحوسبية، علينا ان نراجع ماذا يعني ان يكون طريق الاعلام محوراً لاقتصاد عالمي جديد. ان مثل هذه المراجعة صعبة جدا، لان طريق الاعلام شاسع جدا وغير مترابط ابداً، وعلى الصعيد المؤسسي يشمل شبكات مؤسسية خاصة: الانترنت، اجهزة البث بالكيبل التقليدية، والناقلات الشائعة، وقد تعرضت العلاقات التنظيمية السابقة لكل هذه الوسائل الى الزعزعة نتيجة ربط الحواسيب ببنوك المعلومات. وعلى صعيد التوزيع، فإن طريق الاعلام يتكون من نسيج من شبكات اتصال ذات كفاءة عالية قادرة على معالجة الفيديو، الصوت، النص، المعلومات والرسوم بفاعلية وسرعة كبيرة، ان توفر هذه القدرة الكبير مع تكنولوجيا ووسائل الاعلام المتعددة، مقترنة بطريق الاعلام المفتوح، يمكن ان توفر، من حيث المبدا، الاجابة على سعي تقرير اليونيسف الى «حرية» معلومات عالمية، بتوفير العمود الفقري لمجتمع معارف شاملة واشتراكية، وبدلاً من ذلك، وكما هو الوضع الحالي، فان الخطط الاوروبية والشمال اميركية واليابانية في تصورها ازاء «طرق المعلومات» تعمل بالاتجاه المعاكس.

دور الاعلام في التغير الاجتماعي

بينما يبدو ان كثيرا من باحثي الاتصالات الشمال اميركيين، يفترضون ان تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، مثل الانترنت، سوف تفيد اقطار العالم الثالث، فان الاقتصادي ومؤرخ الاتصالات الكندي، هارولد اينيس، كان اول من استكشف حدود تكنولوجيا الاتصالات الجماهيرية في تحسين المشكلات الاجتماعية. وقد شرح الانحيازات المتاصلة في هذه التكنولوجيا وكيف تمنح التكنولوجيا الجديدة احتكارات المعرفة للصفوة المتنافسة داخل الاقطار، وبذلك لا تؤثر فقط على التغير الاجتماعي بل تعيد تنظيم علاقات القوى السياسية (هاردين ١٩٧٤).

ووفقاً لهارولد ادام اينيس، فان المجتمعات تقوم في بعدين: الزمن والفضاء، البقاء والمدى، فالحكمة في السياسة الاجتماعية تتمثل في المحاولة المستمرة للتكيف المتزامن مع مطالب الزمن (الاستقرار، الاستمرار، التعاقب) ومطالب الفضاء (الجغرافية، السيطرة، الضرورة الاقتصادية والعسكرية) وكيف تجري هذه العمليات ذاتها في اماكن معينة.

في كتب مثل «تاريخ سكة الحديد الباسيفيكية الكندية» (١٩٢٣) «والاقتصاد السياسي والدولة الحديثة» (١٩٤٦) استكشف اينيس تاريخ كندا فيما يتعلق بصادراتها من السلع الرئيسية، والتي يظن انها اصبحت عاملاً اساسياً في تطور البلاد السياسي – الاقتصادي المستقبلي. وهو يقول ان كندا التي كانت تقع جغرافيا على هوامش امبراطوريتين متعاقبتين، هما البريطانية والاميركية، قد تطورت كذيل اقتصادي لهاتين الامبراطوريتين. وحتى اليوم، في عمق رابطة شمال اميركا للتجارة الحرة (NAFTA) تواصل كندا الكفاح للتغلب على الوضع «السطحي» وعلى إحساسها الملازم بعقدة النقص الوطني، ومع ان البعض قد وصفوا هذا على أنه نظرة حتمية تكنولوجية ساذجة، فان مقدمة اينيس لكتابه الاخير: «انحياز الاتصال» تشير الى انه كان اول من ادرك ان تكنولوجيا الاتصالات تشكل شبكات «التوزيع» في البلاد وشبكات «التأويل». ومثل هذا النهج يوحي بانه كشبكات توزيع، تساهم تكنولوجيا الاتصالات الجديدة في التنمية الاقتصادية، بينما كقنوات تأويلية او تفسيرية، تختار وتبرز القضايا التي يعتبرها المجتمع مهمة لمناقشتها بشكل علني. وبعيدة عن كونها نظرية عرضية احادية، يقول اينيس ان التغير الاجتماعي عملية معقدة، تلعب فيها تكنولوجيات الاتصالات دورا مهما.

اننا نعرف من اينيس ان «التكنولوجيا المناسبة» ليست ذاتها لجميع الاقطار او لفئات مواطنيها. ولان جميع تكنولوجيا الاتصالات لها انحيازات متاصلة فريدة، فإن تكنولوجيا الاتصالات الجماهيرية الالكترونية، مثل التلفزيون، يصعب تقييمها بالنسبة للفئات المحلية اكثر من الوسائل المطبوعة، التي انتاجها اقل كلفة. لذلك، فان التكنولوجيا الالكترونية تفضل مركز البلد على محيطه وتعطي الصفوة الحضرية قوة لا تتناسب مع حجمها في السياسة وفي تقرير شكل البنى التحتية للاتصالات. واضافة لذلك، فإن وسائل الاعلام الالكترونية توفر لهذه الصفوة مزايا الاتصالات لا تتناسب مع حجمها، لتحديد وبناء البرامج الاجتماعية والأولويات لأقطارها وبذلك ان وسائل الاعلام الالكترونية، تعمل على تركيز السلطة في المركز.

ان وسائل الاعلام المطبوعة «كروابط زمنية» اكثر انفتاحاً على الفئات المحلية، التي تحتاج الى الاعلام الذي يعزز التفاعل ويمزج شبكات الاتصال الاجتماعي الوطني مع المحلي وغير الرسمي. وهذه تعزز علاقات السلطة المحلية المترسخة في شبكات مثل رؤساء القبائل والتبادلات الأسرية الواسعة. وفي هذه العملية، فان عدم التوازن بين المركز والمحيط في تدفق المعلومات سوف يتم تجنبه ويتم ادخال وجهات نظر بديلة الى عالم النقاش العام. ومن خلال المزيد من «الحوار» تتسع افكار المجتمع المدني، لأن فئات كانت محرومة في السابق، تتعلم كيف تتصل فيما بينها من خلال صحف واجتماعات جماهيرية. وبناء على وجهة نظر اينيس، فان مؤسسات متأصلة تهيء الفرصة لتبادل متكافئ للآراء تقع في قلب بناء الدولة الديمقراطية.

ان موقع بلد في مركز او محيط الاقتصاد العالمي عامل ثان للتكنولوجيا المناسبة. ويقول اينيس ان الأقطار الهامشية لا تقوم فقط بتصدير سلع لمعالجة القيمة المضافة في الوطن الام، بل تميل لأن تصبح معتمدة روحياً على المراكز الاستعمارية لنقل التكنولوجيا. فاذا كان بلد ما جزءاً من تشكيلة اتصال استعمارية، فسوف يكون من الصعب ان يخلف شبكة اتصال «متوازنة» داخل البلد نفسه، وتكمن هذه المصاعب في كون استيراد تكنولوجيا الاتصالات الجماهيرية اقل تكلفة من تطوير خبرات محلية لتكييف وبرمجة هذه التكنولوجيات مع الحاجات المحلية. ان الافتقار الى خطط اتصالات شاملة في معظم اقطار العالم الثالث، يعزز التقليل الناجم من قيمة المبادرة المحلية، ومن النادر ان تحدث المشاورات العامة التي تناقش الجدوى النسبية لحاجات الاتصالات المركزية مقابل المحلية. وقد تكون الهواتف الخلوية تكنولوجيا اكثر نفعاً وملاءمة لمخاطبة الحاجات المحلية والاقليمية من المعلومات، بدلاً من نشر شبكات الإذاعة والتلفزيون.

ان الاطر التنظيمية الحكومية عامل ثالث في تحديد ما يشكل تكنولوجيا اتصالات مناسبة لبلد بعينه. ويفترض اينيس انه كلما كانت هذه الاطر التنظيمية اكثر ديمقراطية، كلما كان ذلك افضل، ومن سوء الحظ ان الفجوة بين النخبة الحكومية والاقتصادية والعسكرية في بلد ما، قد ادت إلى تمييز الخطط التنظيمية وقصرها على الضغوط في كثير من اجزاء العالم، بما رافقها من احتكار ومركزية وحكم افراد. وفي الانظمة القومية والمناهضة للاستعمار في افريقيا واميركا الجنوبية، استبدلت الصفوة الحضرية شبكات الاتصالات المركزية بتشكيلات نابعة، اقليمية الاتجاه، وهذه التشكيلات تفرز تباينات محيطية وتفشل في اعطاء فئات الأقلية والعرقية فرصة الوصول أو التمثيل الاتصالي الأفضل، وفي الانظمة التي تتحكم بها الدولة، فإن الحزب الواحد مسيطر، ويقلل من قدرة وسائل الاعلام على العمل كمنتديات للنقاش حيث يمكن للحوار الثقافي والسياسي ان يزدهر كما يمكن وضع برامج عمل سياسية. لقد بدأ محللو اتصالات التنمية يؤكدون على أنه ينبغي تصور قدرات الاتصالات لبلد ما في اطار تقرير علاقات «مناسبة» بين تكنولوجيا اتصالات جديدة وانواع سلوك مجموعات الاتصال التي يدعمونها في بلد معين.

في عقد الثمانينيات، تزايد الاهتمام في دمقرطة الاعلام، وحظي دور وسائل الاعلام كمساعد للنقاش العام بتجدد الانتباه. وقد اظهرت استراليا وجنوب افريقيا ان وسائل الاعلام المحلية كنظم فرعية معترف بها جيداً، يمكن ان تخفف الصراعات الثقافية وتوفر منبراً للتفاوض حول حلول سياسية مقبولة. كما اظهرت ان اختلالات التنمية يمكن الكشف عنها على الصعيد الوطني من خلال وسائل اعلام محلية تديرها «القاعدة» بالنسبة للمجموعات التي تنتظم حول الجنس، او العرق او الديانة. فان وسائل الاعلام المحلية تخلق مجالا عاما يمكن فيه تشكيل نظام اخلاقي بديل يبدأ من القاعدة الى القمة، بدلا من القمة الى القاعدة.

يقول روبرت وايت انه بدأ هنالك اعتراف بان وسائل الاعلام البديلة، الصغيرة والمتوسطة، ينبغي ايلاؤها، اعترافا قانونيا ومؤسسياً اكبر في البرازيل والجهات الاخرى. فهي مصدر مهم لاطلاق حوارات عامة اكثر تنوعا. فمثل هذه اللامركزية وتشريع امكانية الوصول لهذه الوسائل، لن يعطيا الطبقات الشعبية سيطرة مطلقة على وسائل اعلام بلد ما، بل يضفيان الشرعية على اقامة شبكات اتصال اضافية ضمن اشكال مختلفة من السيطرة المحلية، ويمكن تشكيل جماعات السيطرة هذه من فئات سياسية ودينية، وثقافات فرعية، عمالية وعرقية وجنسية، تحصل على الفرصة للمشاركة في توسيع النقاش العام والتوسط في القضايا المتنازع عليها.

مستقبل طريق الاعلام

يقول النقاد الاجتماعيون الكنديون، مثل

اورسولا فرانكلين، ١٩٩٠-١٩٩٢، ان كندا، شانها شان الاقطار الغربية الاخرى، قد خضعت لسوء الحظ لمركزية اتجاهات الانظمة التكنولوجية البيروقراطية التي تهدد الان اساس الحكم الديمقراطي ذاته. فلم يعد المسؤولون المنتخبون يناقشون بشكل علني، القضايا ذات الاهتمام المشترك، فيما يتعلق بالمسؤولية والمساءلة امام الناس، بل فيما يتعلق بادارة البنى التحتية التكنولوجية، لحساب المصالح التجارية الخاصة، ووفقاً لفرانكلين، (عالم معادن وزميل في الجمعية الملكية الكندية)، فان الاتصالات وكثيرا من اشكال ترتيبات تبادل البيانات، المستندة الى وساطة الكمبيوتر، قد نصبت حواجز امام الوصول الشخصي وتفاعلات الاتصال الحواري. ونتيجة لذلك، فقد غيرت ليس فقط الطرق التي تعمل بها الاقتصاديات، بل الطرق التي تبنى بها العلاقة بين الحاكمين والمحكومين وتطرق فرانكلين للعلاقة بين التكنولوجيا والثقافة في اقطار العالم الاول واقطار العالم الثالث، بالاشارة الى ان التكنولوجيا هي اكثر من مجرد نتاج مصطنع او شبكة، بل هي نظام، ومن هنا فان استيرادها واستخدامها يشملان ما هو اكثر من عناصر مادية فردية او سلعة مصطنعة. ان نقل التكنولوجيا ليس استيرادا محايدا لآلات، بل هو يشمل ايضا اشكالا جديدة من التنظيم، الاجراءات، الرموز، الكلمات الجديدة، المعادلات والاهم من ذلك، نمط ذهني جديد.

كما ان للتكنولوجيا عدد من النتائج الاجتماعية التي قد تقوّض في نهاية المطاف، قيما اجتماعية ديمقراطية. فهي تنسف التعريف التاريخي «نحن» و«هم» وتبرز الخصوصية المسببة للتقسيم، حيث تصبح ممارسات شائعة، مثل زراعة المحاصيل ورعاية الأطفال، اشارات يعرّف بها الناس انفسهم وينعزلون عن بعضهم البعض. وعلاوة على ذلك فان ممارسات استخدام الأدوات المشتركة لا تؤدي فقط الى تعزيز التوزيعات الجغرافية والعرقية، بل تؤثر ايضاً على تقسيم العمل الى انواع. فعندما تستخدم تكنولوجيات وادوات معينة من قبل الرجال فقط، فان الذكورية تصبح جزءاً من تعريف تلك التكنولوجيات، وتمنع النساء والأقليات العرقية من استخدامها، ففي بعض المجتمعات، ذلك يعني ان النساء لا يستطعن المشاركة في تربية المواشي، بينما في اقطار اخرى، مثل كندا، تصادف النساء صعوبة في ممارسة نشاطات مثل قيادة الطائرات واصلاح خطوط الهاتف. وتورد فرانكلين التمييز المفيد بين التكنولوجيات المرتبطة بالعمل والمرتبطة بالمراقبة، فالأولى مثل الآلة الطابعة، تقوم بعملية الكتابة بشكل اسهل. اما الاخيرة فانها تزيد المراقبة على التشغيل الكلي، مثل انتاج السيارات، او العمل البنكي الالكتروني او نقل المعلومات.

وفقا لفرانكلين فان التكنولوجيات المرتبطة بالمراقبة، قد زادت بشكل اسرع، منذ الثورة الصناعية من التكنولوجيات المرتبطة بالعمل، وهي الآن تتدخل ليس فقط في تفاعل الناس، بل تتحكم ايضا في وظيفة الحكم الديمقراطي في كثير من اقطار العالم الاول. ففي كندا واوروبا الغربية، فان التكنولوجيات المرتبطة بالمراقبة، واخر مثال عليها هو ما يسمى بطريق المعلومات، قد اعاقت تفاعل الناس، بتقليص استقلالية العالم باستبدال تبادل المهارات الانسانية بالحوسبة.

ان كتاب هيذر مينزين: عالم من الجديد الشجاع؟ (١٩٩٦) يستكشف اثر الحوسبة على ساحة العمل الكندية، منذ اواسط الثمانينات، ويوثق سبعة اتجاهات تؤدي الى هذا الفقدان للاستقلالية. ومن بينها انهيار العمل نفسه من خلال الاغلاقات والتسريحات في القطاعين الخاص والعام. وكانت النتيجة بطالة في كل فئة وظيفية وكل صناعة، واستبدال العمال المتفرغين بعمال الدوام الجزئي. واضافة لذلك، زادت البطالة نتيجة زيادة الانتاج بتطبيق البرامج، او توفير بضائع وخدمات جديدة، تنتجها انظمة مو تمتة (اوتوماتيكية).

ان مثل هذا الإقصاء للقوة العاملة قد ادى الى تضاؤل المناصب الإدارية على المستوى المتوسط، واستبدال معرفة الناس ومهاراتهم واحكامهم بالبرامج وبانظمة «خبيرة»، واصبحت اجزاء كبيرة من القوى العاملة مفككة مؤسسياً، وتحول عملها من وحدات مساومة الى مكاتب هندسية وتنفيذية، مما ادى الى اخراج كثير من الوظائف والناس من الاتحادات. وعلاوة على ذلك فان العمال بدوام جزئي وبعقود اخذوا يخضعون اكثر فاكثر لمراقبة الكمبيوتر، بدلاً من مراقبتهم من قبل الذين لديهم معرفة بالعمل.

ان مثل هذا التحول الذي يسميه مينزيس «بالاعتمادية» يشكل تحولا من وضع عمل مؤسس اجتماعيا الى وضع يقرر تكنولوجياً، حيث يتم تعريف المتطلبات الانسانية من خلال وظائف الدعم التقني (ميزنيس ١٩٩٦، ص ٢١-٣٢). وكانت النتيجة، وفقا لمجلس المؤتمرات الكندية، تحللاً جديداً لزيادات الاجور من الانتاجية واتجاهات الربح التي تتحدى النظرية الاقتصادية التقليدية، وهذا تطور مذهل لانه يشير الى انه في الانتقال من الاقتصاد الصناعي الى ما بعد الصناعي، فان الناس الذين اعتادوا ان يكونوا قادرين على الضغط من اجل نصيبهم من الكاتب، يستبدلون الآن بالالات وذكاء الالات.

هناك نتيجتان اجتماعية – سياسية كبيرتان اخذتا تبرزان مع هذه التطورات: الأولى: القضاء على الطبقة المتوسطة التي تشكل الضمانة للحكم الديمقراطي، والثانية: على الصعيد الانساني إحلال ذكاء الالات محل القيم الاجتماعية والاخلاقية، وهي القيم ذاتها التي تبقي على تلاحم المجتمع.

”لكل من الصفوة المتنفذة والناس فهم مختلف لدور الاتصالات في المجتمع الحديث فالصفوة تؤيد نموذج توزيع المعلومات على أساس القوة التنافسية حيث ينظر للمعلومات على انها سلعة بينما يتطلع المواطنون الى المساواة والتبادل ويرون الاتصالات على أنها قوة رابطة للمجتمع..“

ان انتشار التكنولوجيات «المرتبطة بالمراقبة» فيما يسمى بمجتمع المعلومات بعد الصناعي، قد اعاد هيكلة مؤسسات الحكم، ووفقاً لاورسولا فرانكلين، مع الفشل في حماية «الامور الديمقراطية المشتركة»، فالبنى التحتية المحولة من القطاع العام، والتي تتراوح بين سكك الحديد وشبكات التوزيع الالكترونية، تستخدم الآن لدعم تعزيز الاهداف الصناعية بدلاً من أهداف «الناس». وكنتيجة لذلك، فان الامور التي يشترك فيها المجتمع، مثل الهواء النقي والماء غير الملوث والمصادر الطبيعية، تفتقر الى الحماية من الذين اعطوا الصلاحية للحكم. ففي اقطار العالمين الأول والثالث، فان هيمنة التكنولوجيات التوجيهية قد جعلت التخطيط اداة سياسية رئيسة، غير ان هذه الأدوات تستخدم عادة لتحقيق الغايات القصوى للمخططين، سواء كانوا مسؤولين حكوميين أو صناعيين. وهي نادراً ما تشمل حاجات «المخطط لهم» كبشر او كمواطنين.

في الحديث الرسمي عن اعادة الهيكلة التكنولوجية، حول حاجة الاقتصاد الى العولمة وتقليص الحجم، فان هنالك تجمعا عمالياً ما زال يتمتع بحد ادنى من شبكة الامن الاجتماعي لكن الناس باتوا يشاركون في الحديث، فقط كمجموعات مهارات جديدة مطلوبة، او كفوائض ينبغي تكييفها. وعلاوة على ذلك، فان النقاش تركز على الدولة كأداة لإدارة اوجه التكيف الاجتماعي لبرنامج اعادة الهيكلة، وتجاهل اية اثار مباشرة. لقد اصبح الناس كمواطنين، متفرجين في مجتمعاتهم، ويجب ان تجعلنا ملاحظات دنيس نتمهل حين نحاول تقييم مقترحات طريق المعلومات، وننظر الى الكفاءة والتكاليف، ففي اقتصاد سوق، حيث يباع الجمهور من قبل الصفوة الاعلامية، فان مؤشرات السوق، كما يقول دينيس قد تكون المعيار الوحيد المناسب، الا انه في انواع اخرى من نظم الاتصال، يصبح وصول الناس ذوي الأذواق والاعمار والأجناس والاعراق والأماكن المختلفة، معياراً اضافيا لتقييم نوعية التبادلات الاتصالية في البلد.

يقول النقاد الاجتماعيون وانصار المراة ان الاثر الاجتماعي للتكنولوجيات ينبغي تقييمه من منطلق حاجات الناس، وليس بمعيار الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية، ان لهذا الصراع حول التصورات الاجتماعية اثار على الديمقراطية الاجتماعية، لانه يبرز الحقيقة الماثلة في ان الصفوة المتنفذة والناس، لديهم فهم مختلف لدور الاتصالات في المجتمع الحديث. فالصفوة تؤيد نموذج توزيع المعلومات على اساس القوة التنافسية، حين ينظر الى المعلومات على انها سلعة، بينما يتطلع المواطنون الى المساواة والتبادل، ويرون الاتصالات على انها قوة رابطة للمجتمع. لقد اظهرت التجربة الديمقراطية الغربية ان بناء المجتمع وخلق ثقافة مشتركة في مجتمعات متعددة الأعراف، لا يمكن تحقيقهما الا من خلال المشاركة في المعلومات، وايجاد نظام قانون يعزز المساواة.

ومع ان الانترنت تمثل نموذج بنية تحتية بديلاً لمجتمع ما بعد الصناعة، فان هناك من يخشى ان تكون مواقف الحكومة الكندية غير داعمة لهذا التصور وكشبكة من شبكات، بما فيها الشبكات الاجتماعية الحرة، وجماعات النقاش العام، وخطوط الانترنت التنظيمية.، والصفحات المحلية ذات العلاقة لمعلومات وسائل الاعلام المتعددة، فان الانترنت قد تحررت من جذورها الاصلية كمشروع للباحثين العلميين، بتمويل من وزارة الدفاع الاميركية، فهي الآن توفر نموذج تنمية بنية تحتية يحركها المستخدم، وفق خطوط الاتصالات المجتمعية، وليس نقل السلع، ان البرمجة وبناء القوة توزع بشكل ديمقراطي بعد المرسل والمستقبل، ولا تتركز في ايدي بضع محتكرين اعلاميين او مقدمي خدمة الاعلام، ولكن رغم هذا، فان الطريق سوف يصبح في المستقبل اكثر خصخصة، الا اذا كانت هنالك رغبة في اخذ القيم الاجتماعية لحرية المعلومات للجميع على محمل الجدية.

من اجل ضمان «حرية المعلومات» كحق فردي وجماعي، ترى أورسولا فرانكلين ان صانعي السياسة والمستخدمين يحتاجون الى تقييم الامكانات الديمقراطية لطريق المعلومات بالتساؤل: قدرات من الاعلامية تنتشر وعلى حساب من؟

ومن اجل القيام بهذا التقييم، يجب الاجابة على سبعة اسئلة تتعلق بالقيم الاجتماعية ومن بينها تساؤلات حول ما اذا كانت (١) تعزز العدالة: (٢) تحيي التبادل: (٣) تؤدي الى منافع قابلة للتقسيم او غير قابلة له: (٤) تفضل الناس على الآلات: (٥) تزيد استراتيجيتها من المكاسب او تقلل من الكوارث المستقبلية : (٦) تفضل حفظ الموارد على التبديد: و(٧) تفضل ما يمكن استعماله من جديد على ما لا يمكن.

فيما يتعلق بالانترنت فان التبادل يضمن حاليا، ان جميع انواع الناس الذين يفصل بينهم المدى والزمن، يستطيعون حاليا ان يتصلوا بعضهم بالبعض الاخر، لكن اذا خصخصت نسب كبيرة من شبكة الانترنت ولم توفر الا للاستخدام التجاري المقيد فقط، فانها ستوفر في النهاية، حقوقا في المعلومات تقتصر على الذين يستطيعون ان يدفعوا. ان برامج الانترنت تفضل الناس على الآلات، لكن شبكة من شبكات تستند الى ما يسميه مينزيس بالآلة وليس بمعارف الناس، قد ساهمت في تقليل حجم سوق العمالة

السؤال الخامس حول ما إذا كانت الانترنت تزيد المكاسب او تقلل الكوارث المستقبلية، يصعب تقييمه حين يثار دون الاشارة الى وضع تنظيمي لبلد معين. فشبكات المعلومات الخاصة توفر مكاسب دخل ضخمة لانواع معينة من «الشركات» مثل البنوك والدوائر الحكومية التي طردت قوتها العاملة، وركزت القوة في البيئة الرقمية التي تسيطر عليها. لكن البنية التحتية الالكترونية وفرت في الوقت ذاته فرصا لفئات سياسية محلية لاستخدام الانترنت كلوحة اخبار دولية لتعميم نضالها وحشد الدعم من فئات اخرى منخرطة في صراعات زراعية محلية. كما ان موضوع تقييم طريق المعلومات لحفظ المصادر يعود الى كل بلد على حدة، ففي كندا خضع المجلس الاستشاري بطريق المعلومات لسيطرة مصالح تجارية كبيرة وشركات الاتصالات، والصانعين والمستخدمين مثل البنوك. فقانون الاتصالات لعام ١٩٩٣ يعكس هذه الانحيازات ويرى دور الحكومة التنظيمي كعامل لفرض الانسجام على المعايير التقنية وطنياً ودولياً، بدلاً من ضمان الوصول الى طيف عريض من الفئات الاجتماعية ومقدمي الخدمة البديلة

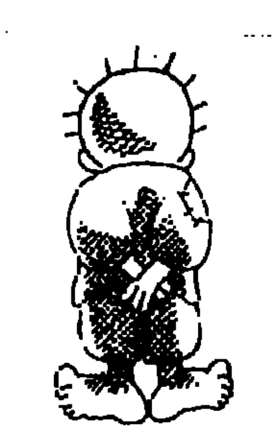
بدون التزام اجتماعي، فان الانترنت في القرن الحادي والعشرين ستبرز كامتداد لنموذج الانتاج المحوسب، الذي اقامته اعادة الهيكلة في الاقتصاد المؤسسي العالمي، ان المؤشرات بان نموذج الانتاج المحوسب سوف يقام في مجالات لم يصلها في السابق، مثل قطاع الصحة والتربية في كندا، واضحة الآن، فقد وردت فيما يسمى بالصناعات الثقافية لنشر الكتب، والانتاج التلفزيوني والافلام، وفي الاطار الكندي، فان صناعات الترفيه هذه قد وجدت دائماً كملحق للسوق الاميركي القاري وما كانت لتبقى دون تطبيق متطلبات «المحتوى الكندي» في السبعينات، وهذه تستدعي انتاج وتصدير جزء من برامج الترفيه من قبل الرعايا الكنديين. وبدون ايلاء الاهتمام اللازم لرؤية هارولد دينيس لهياكل الاتصال، وهي هنا طريق المعلومات، الوعي البنيوي، فقد نجد انفسنا جميعا تحت عباءة شركات الترفيه العشرة التي تسيطر الآن على السوق العالمي، ثلاث منها في الولايات المتحدة، واحدة في المانيا وواحدة في كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان ولا شيء في كندا.

* استاذة في جامعة ماكغيل مونتريال

مستقبل الكاريكاتير في الصحافة الاردنية

دور مركزي لابتكار الشخصية ونجاحها شعبيا
كيف انتصر الكاريكاتير لحرية الصحافة في مصر؟

فؤاد البخاري



اصبح الكاريكاتير العمود الفقري لاية صحيفة او مجلة ناجحة ويعتبر من الحيل الصحفية للافلات من تعليمات الرقابة وملاحقة المسؤولين خاصة وان عامة الناس هم اقدر من المسؤولين على فهم المغزى الحقيقي الذي يرمز اليه الرسم الكاريكاتوري والذي اثبت بانه يعبر فعلا عن هموم الناس بمختلف طبقاتهم.

غالبا ما يعتمد الرسم الكاريكاتيري على المبالغة في تصوير العيوب في الشخصية الكاريكاتيرية. ونضرب مثلا لذلك عندما لجأ بعض الرسامين الى تضخيم الانف العريض للرئيس الاميركي الراحل نيكسون او الشفاه الغليظة لياسر عرفات، كما يصبح الكاريكاتير ناجحا اذا تطرق وبتعمق الى ما يعاني المجتمع من مشاكل داخلية من كافة النواحي، ومن مقومات نجاحه ايضا براعة الرسام في ابتكار الشخصية الكاريكاتيرية والتي يكون الهدف من وراء ابتكارها انتقاد الاوضاع الاجتماعية والسياسية.

كيف ابتكرت الشخصيات الكاريكاتيرية

كان الصحفي الراحل مصطفى امين ابتكر الشخصيات الكاريكاتيرية في الصحافة العربية وذلك في مجلة «الاثنين الاسبوعية» التي توقفت عن الصدور في مصر منذ اكثر من ٤٠ عاما وذلك حين عهد الى الرسام الشهير «رخا» بتصوير تلك الشخصيات التي تتسم بالطرافة. وقد برع في ذلك الى حد كبير. واول شخصية ابتكرها هي حمار «افندي»، وقد صوره رخا وهو يلبس بدلة انيقة ويضع على عينيه نظارة، وكان الهدف من ابتكارها هو محاربة الترهل في المؤسسات والدوائر الحكومية وتستر المسؤولين على الفساد في تلك الدوائر وكذلك نسف المحسوبية.

ثم ابتكر شخصية اخرى ولكنها مكروهة الاي وهي شخصية «غني حرب» وكان القصد من ابتكارها هي اظهار تلك الشخصية بابشع صورها والتي جمعت ثروة هائلة عن طريق مصائب وويلات الناس في فترة الحرب، واظهار الفرق الكبير والمخجل بينها وبين بقية افراد الشعب الكادح.

ثم ابتكر شخصية «سكران باشا»، وتعبر هذه الشخصية عن رأيها في بعض المسؤولين الذين يستغلون نفوذهم ويستهترون بمصالح المواطنين ويضعون مصلحتهم الفوقية فوق كل اعتبار، اذ لا بد عن طريق هذه الرسوم من ردهم الى صوابهم. ثم ابتكر رخا شخصية جديدة اصبحت لها شهرتها وطابعها الخاص الا وهي شخصية «ابن البلد» حيث يظهر وهو يلبس الجلابية والطاقية البلدية ويضع على رقبتها شالا، وهو يظهر هنا شخصا طيب القلب لا يتعصب لاحد او لاية طائفة، يكره المحسوبية ويبدي رأيه في الاوضاع بكل بساطة ولا يضمر حقدا لاحد ثم ظهرت شخصية «المصري افندي» حيث يظهر رجلا متوسط القامة الى حد ما يلبس بدلة انيقة يعتمر طربوشا ويضع نظارة على عينيه وبيده مسبحة، وقد قصد من ابتكارها انتقاد المواقف السياسية لحكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس (باشا) حيث كان مصطفى امين على عداء مع حكومة الوفد.

ومما هو جدير بالذكر ان المسؤولين انذاك لم يفهموا تلك الشخصيات - باستثناء شخصية المصري «افندي» - الا بعد فوات الاوان، وبعد ان تكون صورتها ومنظرها قد اصبحت واضحة في اذهان الناس.

ثم طرأ تطور في الصحافة المصرية على ابتكار تلك الشخصيات وذلك في الخمسينيات حيث ابتكرت شخصية «الشيخ معلوف» بريشة عبد السميع، وكان القصد منها انتقاد بعض المشايخ وخاصة بعض القضاة الشرعيين واستغلالهم.

ثم ابتكرت المجلة شخصية طريفة اخرى الا وهي شخصية «المجمع اللغوي» وكان يعرضها باسلوب تهكمي وظريف وكان القصد منها انتقاد الاسلوب المتزمت والتقليدي لاعضاء المجمع اللغوي، ومن اطرف ما نشر واذكره حتى الان مشهد يمثل رجل المجمع اللغوي وهو ينادي «عامل النظافة» بلقب «يا لامم القمامة» فيحتج هذا ويجيبه «انا لامم قمامة يا بتاع اللغة انت .. انا زبال قد الدنيا».

ثم ابتكرت شخصية هارون الرشيد ومغامراته الطريفة مع زوجاته واولاده الذين لا يعرف اسماءهم لكثرتهم، وكان القصد من ابتكار هذه الشخصية هو انتقاد تعدد الزوجات وبشكل خاص لدى احدى الاسر المالكة العربية.

ثم ابتكرت فكرة «قهوة النشاط» Cafe Energe وكانت تعبر «بقرافة» مع شيء من السخرية عن اوضاع المتقاعدين ومأساتهم لان المقهى هو المكان المفضل لديهم.

في الستينيات ابتكرت مجلة «روز اليوسف» شخصيات جديدة تعبر بصراحة ومع شيء من السخرية عن الاوضاع الاجتماعية والترهل الاداري والفساد في المؤسسات والدوائر الحكومية فابتكرت شخصية «جيل تلفزيونجي» التي تعبر عن مدى التأثير السلبي لبعض برامج التلفزيون على الصغار كما ابتكرت شخصية «الفار» عاشق البيروقراطية والذي يدلّع المدير البيروقراطي ويدافع عنه ويلقبه باسم الدلع «بيرف» كما ابتكرت شخصية الممرض او التمرجي حيث يتهكم بشكل واضح وان كان يصل الى حد المبالغة في بعض الاحيان على الوضع المأساوي في المستشفيات الحكومية حيث صورت الاوضاع المزرية بصورة تصل الى حد ان الممرض - التمرجي - يطلب من المرضى ان يخدموه ويقدمون له ولاء الطاعة

انتصار الكاريكاتير لحرية الصحافة في مصر

عندما صدر قانون المطبوعات رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ في مصر والذي فرض قيودا مشددة على حرية الصحافة هناك، قوبل هذا القانون بحملة شديد في الصحف والمجلات القومية والمعارف على السواء. وقد لعب الكاريكاتير دورا طليعيا في وقف العمل بهذا القانون حيث تبارى الرسامون في نشر الرسومات التي تتهكم بالقانون ومن وراءه من رموز الفساد ومراكز القوى والمتنفذين الذين يطلبون من الصحافة الحرة ان تركع لهم حتى انها بالغت في عرض العقوبات التي تفرض على الصحفيين والتي تفوق تلك التي تفرض على اللصوص والمجرمين.



الشخصيات الكاريكاتيرية في الصحف اللبنانية

لم تخلُ الصحافة اللبنانية ايضا من الشخصيات الكاريكاتيرية في العديد من الرسومات فمجلة «الصياد» ابتكرت شخصية ابو خليل اذا كانت توجه انتقادات لاذعة للمسؤولين وبالمقابل ابتكرت مجلة «الدبور» الهزلية والتي توقفت عن الصدور شخصية «ابو طنوس» البيروتي وكانت رسوماتها تلدغ المسؤولين وممارساتهم وهذا واضح من اسمها.

ولا بد لنا هنا ان نذكر الشهيد ناجي العلي الذي نالت شهرته الافاق وكان لشخصية «حنظلة» التي ابتكرها شعبية كبيرة لدى جميع محبي رسومات ناجي وقد هاجم برسوماته اتفاقية كامب ديفيد مما عرضه لحملة عنيفة من قبل ابراهيم سعده رئيس مجلس ادارة «اخبار اليوم» المصرية واستعدى القراء من ابناء شعب مصر لانه على حد ادعائه يهاجم مصر وشعبها مع ان ناجي لم يتعرض بسوء لمصر وشعبها، ثم زادت حملات سعده عليه حتى بعد وفاته عندما عرض له فيلم «ناجي العلي» مما سبب احجام العديد من ابناء مصر عن مشاهدته بينما لاقى نجاحا كبيرا لدى عرضه في الاردن

مستقبل الكاريكاتير في الصحافة الاردنية

تطور الكاريكاتير هنا مع تطور الصحافة الاردنية وازدياد اعدادها بل وازداد عدد من برعوا في هذا الفن وتبارت ريش الرسامين في عرض العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ويهمها من هموم الوطن والمواطن وكذلك الاوضاع العربية الراهنة نذكر منهم المرحوم رباح الصغير والذي كان يعبر بريشته الساحرة اصدق تعبير عن جميع القضايا المحلية والعربية. وكان لرحيله المفاجئ، خسارة كبرى للصحافة الاردنية، ثم الاستاذ جلال الرفاعي وهو اعرق رسامي الكاريكاتير وله طريقته ونكهته الخاصة وهو بارع في عرض اية فكرة او مشكلة. ويظهر الانحياز للمعارضة قاطعا لدى خلدون غرايبة في رسوماته التي كرسها لانتقاد سياسة الحكومة وكثف حملته في الفترة الاخيرة على قانون المطبوعات السابق الذي صدر عام ١٩٩٧ والذي الغته محكمة العدل العليا ثم قانون المطبوعات الحالي.

وهناك الان عدد من الرسامين المهمين الان منهم مثلا فايز مبيضين الذي رافق «الرصيف» جريدة محمد طمليه الساخرة.

والان يبرز عماد حجاج على صفحات «الرأي» والذي ابدعت ريشته في تصوير شخصية «ابو محجوب» وصديقه «ابو محمد». واستطاع عن طريق هذه الشخصية المحبوبة عرض هموم الوطن والمواطن. فيما يحتل رسامان شابان الصفحة الاخيرة من العرب اليوم والمسائية تلفت رسومهما مزيدا من الانتباه، هما ناصر الجعفري في الاولى وامجد في الثانية ، فيما يقدم خضر الحميدي الكاريكاتير السياسي الرئيسي في الصفحة الداخلية من العرب اليوم ايضا. وهنالك ايضا شخصيات كاريكاتيرية عرفتها الصحافة الاسبوعية هنا مثل شخصية «الراقصة والسياسي» في «البلاد» ثم شخصية «يوميات حمدان» في «شيحان».

ورغم كل ما قدمه الرسامون من رسومات اثارت الاعجاب حيث تظهر براعتهم في عرض هموم الوطن والمواطن الا انه ما زال امامهم طريق طويل يكرسوا فيها مجهوداتهم لفضح الفساد في دوائرنا ووزاراتنا والترهل الاداري والبيروقراطية واوضاع المستشفيات الحكومية المتردية وكذلك امتصاص بعض المستشفيات والمدارس الخاصة لجيوب المواطنين. ناهيك عن عرض العديد من السلبيات في مجتمعنا ونستطيع عندها ان نقول بان الكاريكاتير في صحافتنا قد خطى خطوات كبيرة.

مسحة أجنبية على لغة الضاد

اللغة العربية والصياغات الغربية

بقلم: حسين أحمد أمين

سبق لاخي الدكتور جلال امين أن اشار في مقال له إلى انه «يكاد يكون الفهم الصحيح (لعبارات مؤلفينا في الاقتصاد والاجتماع) متوقفاً على قدرة القارىء على إعادة العبارات إلى اصلها الاجنبي اولاً». واضيف هنا انه ربما كانت لدى هؤلاء المؤلفين في الحقيقة رغبة لا شعورية في ان يتم هذا بالفعل «اي ان يرد القارىء العبارة إلى اصلها الاجنبي» للتغلب على الصعوبات التي تخلقها تلك الفوضى الشاملة في استخدامنا للمصطلحات والتعابير، وحتى يسهل على القارىء ان يفهم ما يقصدون.

غير ان الدكتور جلال امين مبالغ في اعتقاده انه «لا تفسير لهذه الظاهرة إلا في خضوع الكاتب لنوع من الانكسار النفسي أمام المؤلفات الأجنبية» ومخطىء في تغليظه التهمة التي يوجهها إلى هؤلاء الكتاب.

ذلك أنه من بين الأسباب الرئيسة لتفشي هذه الظاهرة، غير «الانكسار النفسي»، ما نلمسه من ندرة اللغة الفصيحة بين مثقفينا، وضعف تمكنهم من العربية، نتيجة قلة إطلاعهم على كتب التراث، وانصرافهم عنها انصرافاً يكاد يكون كلياً إلى المؤلفات الأجنبية، أو مؤلفات عربية حديثة لأمثالهم من المثقفين غير المتمكنين من اللغة. ولو أنهم ألفوا اساوب امثال الجاحظ وابي حيان التوحيدي وابن المقفع من أساطين اللغة، لسهل عليهم أن يجدوا الفاظاً فصيحة، وقوالب رصينة الصوغ، لما يريدون التعبير عنه من افكار، حتى الأفكار والمعاني المستحدثة التي يخالون العربية عاجزة عن التعبير عنها.

هذا التقصير ليس بوسعنا تبريره، غير اننا قد نلتمس لهؤلاء بعض الأعذار في مقام اخر لمشكلة مجابهة الحاجة المتزايدة إلى كلمات ومصطلحات وتعابير عربية جديدة – خاصة في المجالات العلمية والفنية – من أضخم مشكلات حياتنا الثقافية واصعبها حلاً. فمنذ تبني اقطار العالم العربي للعديد من عناصر الحضارة الغربية، ومشروع محمد علي في تنفيذ برامجه وإصلاحاته، وإيفاد طلبة العلم للدراسة في الخارج، وتاسيس المدارس على النمط الأوروبي، وظهور الصحف العربية، والنهوض بترجمة العديد من الكتب الأوروبية، نشات الحاجة لدينا إلى نحت تعابير وكلمات واصطلاحات تعبر عن حشد ضخم من الالفاظ الأجنبية، وإلى اختراع الفاظ ندخلها في استعمالنا اللغوي لمسايرة التطور الحضاري

تنقية العربية

وقد كان من الطبيعي أن نلمس في البداية – حتى عند امثال الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي – إفراطاً في استخدام الكلمات والتعابير الأجنبية كالتياترو والبوستة والبال والسبكتاكل والرسطورانات.. إلخ.. حتى ظهرت في الشام جماعة تزعمها ابراهيم اليازجي «١٨٤٧ – ١٩٠٦» تدعو إلى مبدا تنقية العربية، وتعترف بالحاجة إلى التوسع في مفرداتها ومادتها اللغوية وطرائق التعبير بها، ولكن على اساس من الذخيرة الوافرة من الجذور والأشكال والكلمات في اللغة العربية ذاتها ولا شك في أن جهوداً ضخمة قد بذلت منذ ذلك الحين من اجل نحت الالفاظ والاصطلاحات والتعابير العربية الجديدة، ليس فقط من قبل اللغويين والمجامع العلمية للغة العربية، وإنما أيضاً من قبل المثقفين المشتغلين بالفروع المختلفة من العلوم. فمعظم المتخصصين في العلوم ومؤلفي الكتب فيها او مترجميها، ابلوا بدلوهم بصدد تعريب المصطلحات، بحيث باتوا هم أنفسهم – إلى حد ما – لغويين خلاقين. وقد اضاف هؤلاء إلى المكتبة العربية قدراً كبيراً من المعاجم وكتب الاصطلاحات المتصلة بشتى العلوم والفنون، كمعجم اسماء النبات لاحمد عيسى، ومعجم الحيوان لامين المعلوف، ومعجم الالفاظ الزراعية لمصطفى الشهابي، وقاموس العلوم الطبية لمحمد اشرف.. إلخ، وكلها تحوي اقتراحات طيبة، وتعتبر مساهمة مشكورة في استحداث المصطلحات.

ضعف التنسيق

أما عن السبب في ان نسبة بسيطة فحسب من الكلمات والاصطلاحات التي اقترحها هؤلاء هي التي قبلها الجمهور ودخلت الاستعمال العام، فلا يرجع إلى تقصير من الرواد، ولا إلى عجز منهم عن نحت الفاظ عربية رصينة للتعبير عن مفاهيم غربية مستحدثة وإنما يرجع اساساً إلى ضعف أو انعدام التنسيق بين الجهود المبذولة في هذا الصدد، وفشل محاولات الهيئات الرسمية والمجامع العربية للغة في اقطارنا المختلفة لتوحيد الاصطلاحات، وتوفير قبول عام للالفاظ المستحدثة في الميادين الفنية والعلمية .. فكل من هذه الهيئات والمجامع يوصي بتبني كلمات وتعابير جديدة، ثم لا يسعى بعد ذلك سعياً جاداً من أجل ضمان استخدام كل التخصصين في هذه الميادين لها على مستوى العالم العربي، او حتى على مستوى الدولة الواحدة. وبالتالي صار من الصعب التعبير عن الاصطلاحات المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا بالعربية على نحو يفهمه كل المشتغلين بهذا الفرع من فروع المعرفة او ذاك. وساد نوع من الفوضى والارتجال في استخدام التعابير المستحدثة فإذا بنا نجد للشيء الواحد أو المفهوم الواحد تعابير كثيرة شتى، ونجد تعبيراً واحداً يعني اشياء ومفاهيم مختلفة لاشخاص مختلفين

فالحل هنا إذن يكمن في تنسيق الجهود. غير انه من الواجب التنبيه إلى أن جهود الرواد يعيبها التركيز الكلي على الالفاظ المفردة دون الصياغات وطرائق التعبير التي تاثرت بالصياغات الغربية تاثراً رهيباً. فلغة مؤلفينا في الاقتصاد والاجتماع والعلوم المختلفة – بالاضافة للغة الصحافة والإذاعة – عليها مسحة غربية واضحة، سواء في صوغ القوالب، أو تركيب الجمل، أو طرائق التعبير والاسلوب، بسبب قلة نظرهم في كتب التراث.

ثمة ظاهرة تستحق التوقف هي تلك الموجة من «التعريف اللغوي» التي تسود كتابات المفكرين العرب في العديد من المجالات.

نقابة الصحفيين ... ومجلس القرن القادم!!

سميح المعايطة

في نيسان القادم وقبل اقل من عام على انتخاب مجلس نقابة الصحفيين تتوجه الهيئة العامة لانتخاب نقيب جديد ومجلس جديد وذلك تطبيقا للقانون النقابة الذي اقره مجلس الامة قبل شهور والذي سينص على حل المجلس الحالي وإجراء انتخابات وفق بعض الأسس الجديدة ليكون المجلس القادم اول المجالس وفق احكام القانون الجديد، والذي ستدخل به الصحافة الاردنية القرن الحادي والعشرين.

الانتخابات القادمة لن تفرز مجلسا يحمل مواصفات المجالس السابقة، هذا ما يتوقعه البعض استنادا الى اختلاف بعض مواد القانون التي تلغي الكوتات التي كانت مخصصة لاصحاب الصحف وموظفي وكالة الانباء، وبالتالي فإن ٦٠٪ من عدد اعضاء المجلس الذين كانوا يمثلون هاتين الشريحتين الهامتين سوف يخضعون للتنافس الحر وهذا قد يعطي فرصة كبيرة لتوسيع دائرة الاختيار وتحقيق حالة انتخابية مختلفة فوفق القانون الماضي فانه لا يمكن اختيار اكثر من (٣) اعضاء من المحررين في الصحف اليومية والاسبوعية من غير اصحاب الصحف وموظفي وكالة الانباء، وهذا ما جعل احياناً المفاضلة صعبة ومحرجة سواء في اوقات الانحياز او ساعة الانتخابات، فربما يتميز الصحفي ان هناك اكثر من ثلاثة ممن يستحقون ان يكونوا اعضاء في مجلس النقابة سواء بسبب مواقفهم السياسية او المهنية وقدرتهم على تفعيل دور النقابة.

ولعل من الحقائق النقابية ان نقابة الصحفيين هي من اضعف النقابات المهنية سواء على صعيد الخدمات التي تقدمها لأعضائها او على صعيد المواقف السياسية، صحيح ان اسباب عديدة تقف وراء هذا الضعف في اداء مجالس النقابات لكن من المؤكد ان تركيبة الجسم الصحفي وقوة الدفع والضغط التي تساهم في فوز هذا النقيب او ذاك، والكوتات التي تفرض على المجالس اعضاء بالتزكية بشكل شبه دائم، يضاف الى ذلك غياب العامل السياسي بشكل شبه كامل عن انتخابات نقابة الصحفيين عبر عقود هذه النقابة ومجالسها المختلفة. ومن المفارقات انه رغم اهمية الدور الذي يمارسه الصحفيون والجسم الصحفي في العمل العام والتاثير على اصحاب القرار والراي العام فان مجالس النقابة ليست مسيسة، والى سنوات قليلة لم تكن الاحزاب حاضرة في الهيئة العامة، والى الآن ليس هناك الا اعضاء متناثرون هنا وهناك لكنهم لا يمثلون حالة قادرة على التاثير في مسارات الانتخابات وتركيبة المجلس.

وربما تكون العوامل الهامة المؤثرة في مسار انتخابات الصحفيين المؤسسات الصحفية الكبرى التي تمتلك وحدة موقف اضافة نسبة كبيرة ومؤثرة من أعضاء الهيئة العامة، وكان يكفي ان تتفق صحيفتا «الرأي» و«الدستور» مثلا ليكون بمقدورهما امتلاك القدرة على اختيار النقيب وبعض الاعضاء اضافة الى ما تمثله وكالة الانباء الاردنية «بترا» من ثقل انتخابي. أما القاسم المشترك الاكبر في كل المؤسسات فهو توجه واحياناً قرار السلطة التنفيذية الذي كان يمثل الرجعية الحقيقية كنسبة ليست قليلة بل وكبيرة من اصوات الناخبين وقرارات المرشحين بالترشيح أو الانسحاب.

ومما يلفت الانتباه خلال جولتي الانتخابات الاخيرتين ان قائمة المرشحين لموقع النقيب كانت ذاتها تقريبا، فقد تضمنت قائمتي الجولتين كل من سيف الشريف، خالد المحادين، باسم سكجها وكانت النتيجة في الجولتين ذاتها ايضا حيث حظي سيف الشريف بالفوز مرتين لموقع النقيب.

الانتخابات القادمة – كما اشرت – قد تحمل شيئا جديدا وسمات اخرى، وربما تحمل بعض السخونة اذا ما اصر النقيب الحالي سيف الشريف على اعادة ترشيح نفسه، واذا ما قررت صحيفة «الراي» ترشيح احد صحفييها للموقع وبخاصة انه يتردد في اروقة «الراي» توجها لدى رئيس التحرير عبدالوهاب الزغيلات بخوض معركة التنافس وربما تظهر اسماء اخرى من صحف أو تكتلات صحفية ولعل ما يلفت في الانتخابات الاخيرة بداية دخول صحيفة «العرب اليوم» الى ساحة التاثير حيث فاز احد صحفييها بعضوية المجلس، واستطاعت اصواتها التاثير في فوز بعض الاعضاء، لكن هذا التاثير لم يكن واضحا في معركة النقيب لاسباب كثيرة وعديدة.

واذا انتقلنا الى الاجندة التي حملها المجلس الحالي فإننا نلحظ بوضوح موقفا اكثر صلابة ووضوحاً من المجلس السابق، كذلك فإن قضية مقر النقابة يحظى باهتمام من المجلس وربما ينجح خلال ما تبقى من شهور بوضع حجر الاساس لهذا المقر الكبير الذي تامل النقابة ان يكون مجمعا ترفيهياً استثماريا ونقابيا.

واخيراً نشير الى قضية هامة تتعلق بطبيعة الروابط التي تربط الهيئة العامة مع نقابتهم، وهي روابط تكاد تتلاشى وتقتصر فقط على المعركة الانتخابية والاشتراكات، فالخدمات المقدمة معدومة، والغاء صندوق التقاعد كان خطوة سلبية في تقطيع أواصر العلاقات والخدمات بين النقابة والاعضاء، ولا نكون مبالغين اذا قلنا ان نقابة الصحفيين لا تقدم شيئا لاعضائها بعكس معظم النقابات المهنية الاخرى التي تقدم خدمات الاسكان والتقاعد والتسهيلات المختلفة.

امام المجالس القادمة مهمات كبيرة وصعبة ولعل العنوان الكبير لهذه المهمات ان تستطيع النقابة ان تمثل شيئا في حياة الصحفي سواء من حيث الخدمات او المواقف من القضايا الوطنية والقومية.

انا والانترنت

كنزابورواوي *

ان المثقفين اليابانيين الجدد وخصوصا النخبة الشابة متحمسون للتقنيات الجديدة، وعندما يتناولون الموضوع يذكرون اسمي كنموذج للتاخير المضحك في فهم ظاهرة وسائل الاتصال الجديدة وحتى ولو لم اكن في نظرهم اسوا مثال.

قبل حصولي منذ اربعة اعوام على جائزة ادبية دولية، جائزة نوبل للاداب، كنت املك جهاز هاتف قديما لم يعد يسمح لي بالتعامل مع طلبات "الدخول" المتزايدة (ربما هذه الطريقة في استعمال كلمة "دخول" لم تعد شائعة في عالم الاتصالات الجديد)، فتزودت الة فاكس، وقد اثارت هذه الالة اعجابي، وخصوصا بسبب الامكان الذي تتيحه للتبادل مع كتاب اجانب اعرفهم منذ مدة طويلة ولم اتراسل معهم سوى بواسطة البريد العادي، ان امكن الاكثار من المبادلات بالفاكس خلال وقت قصير وحرية الاجابه في اي وقت نشاء قد جعلتني اكتشف مشاعر لا عهد لي بها من قبل.

مثل اول: بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وخلال نهار واحد تبادلت اربعة او خمسة فاكسات مع كاتب روسي، فعبرنا لبعضنا عن ملاحظات لاذعة حول التباين بين الاطارين الثقافيين في روسيا واليابان، وهو موضوع لم نتطرق اليه قط في رسائلنا، ومع ان حوارنا بلغ درجة من الحدة والحرج، فلقد تمكنا من تخطي ذلك وصولا الى اقامة مشاريع ملموسة في ما بيننا، كل هذا بواسطة الفاكس.

مثل ثان: ذات ليلة –وكنت في وضع نفسي صعب بسبب انتحار شقيق زوجتي– وهو سينمائي كان افضل من تحاورت معهم في مسائل الفكر والفن، شخص يفهمني في العمق وافهمه –تلقيت رسالة بالفاكس من نيويورك موقعة من الكاتب الفلسطيني ادوارد سعيد، لن انسى ابدا الشعور بالنجاة الذي انتابني في تلك الليلة، كنت كالغريق الذي وجد فجاة ما يتعلق به

وقد قادتني هذه التجارب الى التصريح علنا ان ما تقدمه تقنية الفاكس من امكان تبادل مع كتاب من كل انحاء العالم شكل مصدر امل بالنسبة لي، واني اتمنى اقامة طاولة مستديرة دولية يتصل عبرها كتاب من جميع الجنسيات بعضهم ببعض بواسطة الفاكس، بالطبع سخر مني المثقفون الشباب، فالفاكس قد مر عليه الزمن، وكيف يمكن اقتراح فكرة بالية كهذه في عصر البريد الالكتروني والانترنت؟ في كل حال، لا عجب في ان يتقدم روائي مثلي بافكار تنتمي الى عصر مضى.

اود الرد هنا على الساخرين، بحثت كثيرا في المكتبات علني اجد كتابا يحوي بين دفتيه نصوص مراسلات او حوارا بين شخصين تم تبادله بواسطة الفاكس خلال فترة قصيرة من الزمن، لم اوفق، فاليابانيون ميالون الى ترجمة مجلدات المراسلات الاجنبية لكنه لم يصر حتى اليوم الى نشر اي تبادل بالفاكس بين شخصيتين. اذا كان هنالك على غرار الراسلة بين غيرشوم شوليم(١) ووالتر بنجامين (٢) تراسل بالفاكس بين مثقفين يهوديين، واحد من الخارج والثاني في اسرائيل حول الازمة التي يعيشها هذا البلد، فاني ارغب فعلا بقراءتها على شكل كتاب.

وكون هذه النوع من الكتب لم يصدر في زمن الفاكس فكيف له ان يرى النور في عصر البريد الالكتروني والانترنت، وهذا ما يدفعني الى الاعتقاد انه يجب البدء بسابقة سهلة التحقيق وان اعادة نشر مبادلات بالفاكس بين مثقفين او اكثر على شكل كتاب لا يزال اقتراحا في محلة

لنتخيل انه تم نشر كتاب كهذا، سيشعر المعتادون على وسائل الاتصال القديمة بشيء من الرضى الذاتي المشوب بالحنين، لكن اي فائدة بناءة يمكن ان يجنيها من ذلك اولئك الغارقون في عالم الانترنت؟ قبل ان تجيبوا متسرعين "لا فائدة تذكر" اطلب منكم الاصغاء الى بعض الافكار التي اوحت لي بها طبيعتي كروائي او بالاحرى غرابة اطواري.

اعتبر اولا ان من المفيد ومن اجل تطور صحيح لوسائل الاتصال الجديدة اقامة نوع من "الاستعادة الدائرية" بينهما وبين الوسائل القديمة، اقامة رابط ولو جزئي بين تعبير الناس بواسطة الانترنت وهذه الوسيلة القديمة التي هي الكتاب، استعادة المبادلات التي تتم بالبريد الالكتروني على الانترنت ضمن كتاب، وتأمل النتيجة اليس هذا مشروعا ملائما؟ هذه هي الحجة الاولى.

من ثم، اذا استعدنا الرسائل الالكترونية في كتاب يمكننا عندها اجراء دراسة دقيقة لـ "اسلوب" وسيلة الاتصال الجديدة هذه، فهل ان الاسلوب (في المعنى الادبي للكلمة) مجرد من اي معنى عميق في وسائل الاتصال الجديدة؟ وهل تبلور هذه الوسائل اسلوب البشر في القرن الحادي والعشرين؟

هنالك دراسة جارية تفيد بانه يجري استعمال بعض اللغات الاقلوية كما هي على شبكة انترنت، انه لامر مفرح، فلناخذ اللغة الكورية مثلا ولو ابتعدنا عن اللغات الاقلوية، ولنتخيل ان ابجدية "هانغول" قادرة على الانتشار بين الكوريتين واليابان والولايات المتحدة وحتى اوروبا، سينتج من ذلك بالتاكيد تطور ايجابي كبير للعلاقات الدولية في شرق اسيا

ولو اردنا ان نكون اكثر تحديدا نلاحظ مثلا ان اليابانيين غالبا ما يستعملون اللغة الانكليزية في مراسلاتهم مع العالم الخارجي من خلال الانترنت، وما يثير اهتمامي هو الاسلوب الانكليزي الذي يعتمده اليابانيون من رواد البريد الالكتروني على شبكة انترنت، قد تكون الامور الان اقرب الى مجرد تحويل فظ من اليابانية الى الانكليزية وكانه يتم امرار اليابانية عبر الة للترجمة البدائية، لكن عندما يبدا اليابانيون بفضل انترنت في المساهمة في العالم اللغوي الانكليزي وتاخذ هذه المساهمة حجما لا سابق له، هل يمكن ان نتوقع ظهور اسلوب انكليزي خاص باليابانيين؟ ماذا يكون تاثير هذا الاسلوب على اللغة اليابانية المستعملة في وسائل الاتصال القديمة؟ هل من شان ذلك تغيير اسلوب اللغة اليابانية المعتمدة في الكتب المطبوعة؟ هذا ما يثير اهتمامي، انا الروائي، او لن يكون التغيير الجذري في الاسلوب اللغوي مؤشرا اكيدا لتغيرات تطرا على العالم الذهني لليابانيين؟

يبدو ان الدراسات الالسنية الجديدة –وعندما اقول جديدة لا يمكنني ادعاء الكثير اذ ان معرفتي العامة بالموضوع ترقى الى مستوى الستينات– لم تقدم ابحاثا علمية حول مسالة "الاسلوب" وكما في الحقل الادبي هنالك انطباع بان يصار الى الاكتفاء بدراسات احادية حول اسلوب هذا الكاتب او ذاك، وكانه تم التخلي عن وضع قواعد اسلوبية عامة، هكذا لا تجد ابحاثا يمتلك اقتناعات حول خصوصية اسلوب اليابانيين عندما يكتبون الانكليزية وكيفية التعرف الى هذا الاسلوب من خلال هذا الشرط الضروري والكافي او ذاك، لو كان الامر يتعلق بالخاصيات اللغة الانكليزية كما يتكلمها مواطني اليابانيون لاكتفت بلفظ بعض كلمات لتظهر معها ميزات واضحة.

غير اني اعتقد انه اذا اغتنى اسلوب اليابانيين الانكليزي بفضل شيوع الانترنت فسينعكس ذلك عمقا انشائيا على النصوص التي يكتبها الادباء، فالادب الياباني عرف تغيرات كبيرة في مطلع العصر الحديث مع توحيد اللغة المحكية والمكتوبة، واتخيل ان بعض الاكتشافات "الاسلوبية" الانكليزية على الانترنت سيكون من نتائجها، شئنا ام ابينا، ادخال تعديل على اسلوب اللغة اليابانية المكتوبة.

بما ان لغة انترنت تهدف اولا الى نقل المعلومات السريعة فمن الطبيعي ان تكون هنالك فروقات كبيرة بين لغة الاتصال الالكتروني ولغة الادباء، هذه هي ربما الحجة التي قد تقدم ضد وجهة نظري البليدة.

الم اشر انا شخصيا في الماضي، الى الفروقات في التعبير اللغوي بين العبارات المستعملة في الكتابة الادبية وعبارات اللغة اليومية؟ وقد استندت في ذلك الى الاطروحات اللغوية للشكلانيين الروس نتوقف هنا لنذكر بانه اذا كان الاتحاد السوفياتي اختفى فان العديد من الحركات الفكرية الشرقة في العشرينات او الثلاثينات لا تزال تحافظ على اهميتها، وهي تشكل جزءا لا يتجزا من تراث القرن العشرين الحي، وينطبق ذلك على الشكلانية الروسية.

لنقل اختصارا ان عبارات الكتابة الادبية ومن خلال نسق يسميه الشكلانيون الروس "اوستراتيني" (أي تغيير الطابع) يؤخرون انتقال المعنى ويجعلون من هذا الانتقال عملية اكثر طولا، ويسمح هذا النسق باعطاء الكلمة الصلابة التي تتمتع بها الاشياء عند لمسها، بالطبع ليس مطلوبا ان يكون للكلمات على الانترنت دور كهذا، يؤخر او يعقد انتقال المعنى والمعلومات، اود الاقرار هنا بان رؤيتي للرواية وللادب في شكل عام تقوم على نظرية "الاوستراتيني" هذه وانني اعقد عملية انتقال المعنى عمدا، ربما لذلك يعتقد الكثيرون من المثقفين الشباب اني ساكون على الارجح اول الروائيين الذين سيرسلهم جيل انترنت الجديد الى غياهب النسيان

لكن انا المعتاد على وسائل الاتصال القديمة لا يمكنني الا ان اقول ان للعبارات المستعملة في البريد الالكتروني "اسلوبا"، تماما كما للعبارات الادبية، ومن الاشخاص الذين اود الاتصال بهم في حال تامن لي دخول على الانترنت المؤرخ الفرنسي ايف-ماري برسه والذي يصادف انه ولد في السنة نفسها التي ولدت فيها، ١٩٣٥، وبرسة صاحب مؤلف يدعى [illegible] يروي فيه كيف انتقل علاج الجدري الذي اكتشفه الطبيب الانكليزي ادوارد جانر الى كل ارجاء اوروبا ابتداء من صيف ١٧٩٨.

وقد ترجم الكتاب الى اليابانية تحت عنوان "نابه تو رانستو" في دار نشر "شينتهي اورون" واقتطف منه ما ياتي: "انتشر الخبر عبر اوروبا مثل النار في الهشيم، وقد جاء في وقت كانت القارة في حال الحرب والبحار تحت سيطرة القراصنة بينما الجيوش تقوم بقطع الطرق، ورغم جميع هذه العوائق كان للقاح ضد الجدري طرقة الفريدة في الانتقال، وخلال بضع سنوات وفي جميع البلدان لم يصل الاكتشاف فقط الى اقطاب الجسم الطبي بل صار في امكان الاطباء المتواضعي الامكانات والبعيدين عن التيارات الفكرية توزيع هذا اللقاح في محيطهم وفي صورة افضل من غيرهم".

اود ان اركز فوق السطر الاخير من نص ايف-ماري برسه الرواية الواردة في التاريخ الياباني لافتتاح عيادة تعنى بعلاج الجدري في اوتاماغايكه على يد طبيب من ايدو يمارس الطب على الطريقة الغربية، والحدث مؤرخ في "انساي ٥" اي نحو العام ١٨٥٨ مع الاشارة الى ورود ذكر الجدري قبيل ذلك التاريخ وبعيده، لزم اذن لخبر اللقاح ضد الجدري ستون عاما لكي ينتقل من اوروبا التي كانت تجتاحها الحروب الى اليابان المقفل على الخارج، اي كمية من المجهود البشري استلزم ذلك؟ واذا نظرنا الى الظاهرة في مجملها بدا لنا بوضوح ان المعلومة هي ايضا شكل عميق من اشكال التعبير ويمكن ان تمتاز بـ "اسلوب" هذا ما يقوم به المؤرخ ايف-ماري برسه، وما اسميه "اسلوب" يمكن تحديده من خلال طرح اسئلة عدة، ما هو الكائن البشري؟ وما هي نشاطاته؟ ماذا تكشف لنا حوله؟

اريد التوجه الى الباحثين الذين يقومون بدراسات متخصصة في وسائل الاتصال الجديدة واطلب منهم ان يسالوا الاشخاص الذين استعانوا بهذه الوسائل وبفضل استعمال الانترنت والبريد الالكتروني استطاعوا تطوير شبكات تضامن جديدة تقدم اجوبة انسانية عن المآسي الحقيقية التي هي الحروب، مثلا ماذا كان "اسلوب" المعلومات المتداولة على الانترنت خلال الحملة المناهضة للالغام ضد الافراد؟ عندما نستعيد التاثير الكبير الذي انتجته هذه الحملة لا يبدو ان من العبث مقارنة انتقال هذه المعلومات التي لم تطلب ثانية واحدة لتصل الى كل ارجاء الارض مع تلك التي تطلب وصولها الى اليابان ستين عاما، هذه هي الرسالة التي اود ايصالها كروائي.

كتب ماروياما ماساو في مكان ما ان الروائي هو من يقول الكثير انطلاقا من القليل، اود تاليا اختصار مقصدي

ماذا اتوقع من انترنت؟ في هذا الزمن الذي تقوم فيه لغة سلطة واحدة بسحق الدول والعلاقات الدولية وحتى الكرة الارضية كلها، يمكن شبكة انترنت ان تشكل وسيلة مقاومة للافراد، لكن في غالب الاحيان يستعير الافراد عباراتهم من المجموعة المسيطرة، وتحمل هذه العبارات معها معنى هذه السيطرة واعلان القبول بها، افكر هنا في جورج اورويل مؤلف كتاب "١٩٨٤" ورؤيته الاستشرافية للغة التوتاليتارية، فبسبب تجربته في الاذاعة البريطانية صار يهتم كثيرا بامكان التعبير من خلال استخدام اللغة الانكليزية البسيطة، لذلك اهتم انا ايضا بـ "الاسلوب" الانكليزي الذي يستعمله اليابانيون على الانترنت لان مواطني يعبرون بواسطة جملة قريبة من الانكليزية البسيطة، واذا تمكنوا من التميز كفاية باستعمالهم الانكليزية واستطاعوا اعطاءها طابعا يابانيا يكونوا قد توصلوا الى فرض اسلوب مختلف، ويقاومون تاليا السيطرة الجديدة

يستعيد هذا النص اهم ما داء في مداخلة الاديب خلال (الحلقة التي دعت اليها صحيفة "ازاهي شيمبون" في ١٢ و ١٣ ايلول /سبتمبر ١٩٩٨ لمناسبة عيدها الـ ١٢٠ والحلقة بعنوان "الصحافة في زمن الملتيميديا").

---

* روائي ياباني من مواليد ١٩٣٥، حائز على نوبل للاداب عام ١٩٩٤

١- غيرشوم شولين (برلين ١٨٩٧–القدس ١٩٨٢) عالم لغة ومؤرخ ولاهوتي اسرائيلي.

٢- والتر بنجامين (١٨٩٢–١٩٤٠) باحث الماني ينتمي الى مدرسة فرانكفورت.



المشرق الاعلامي

شهرية مستقلة

عمان - العدد ١٧ - كانون الثاني ١٩٩٩

الاشتراكات السنوية للافراد ١٥ دينار للمؤسسات والشركات ٢٠ دينار مع خدمة التوصيل

العنوان: تلفاكس ٥٥١١٥٢٩ - ٢٧ شارع الدمام - أم اذينة - ص.ب: ٨٥١٦٩٣ - عمان ١١١٨٥ الاردن